نشأة الحياة النيابية في مصر
في ظل " مجلس شورى النواب "
١٨٦٦-١٨٧٩م

دكتور مصطفى محمد رمضان

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الأزهر

٨/١/٢٠٠٦ رسالة الماجستير

إشراف: أ.د. عبد العزيز الشناوي

" إن الحاكم وإن وجبت طاعته هو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم ، وأنه لا يرده عن خطئه ولا يقف طغيان شهوته إلا نصح الأمة له بالقول وبالفعل "

الإمام محمد عبده

إهداء

إلـــى أرواح أمـــي وأبى وزوجتي (أم أحمد) رحمة الله عليهم جميعها ، وسلام عليهم بما صبروا فـــنعم عقبى الدار ، " لـهم دار السلام عند ربهم وهو ولـــيهم بمـــا كانوا يعملون " ، " تحيتهم يوم يلقونه سلام ، وأعد لهم أجراً كريما ".

شكر

أقــدم خــالص الشكر إلى كل من أسهم في إخــراج هــذا الــبحث توجيهاً وتشجيعاً وإخراجاً ، وأخــص بالذكــر منهم أستاذي الكبير الدكتور (عبد العزيز الشاوي) عليه رحمة الله ، فقد كان لتشجيعه وتوجيهاته الأبوية الرشيدة أثر طيب شد من عزمي وأرشــدني سواء السبيل ، وكذلك جميع أساتذة قسم التاريخ بكلية اللغة العربية ، وكذلك الأستاذ الدكتور (محمــد نايل) عميد الكلية الأسبق كما لا يفوتني أن أقــدم وافــر الشكر إلى الأستاذ (أنطون متى) مدير مكتبة مجلس الأمة (الشعب الآن) وجميع موظفيها الذين سهلوا لى مهمة الأطلاع على محاضر جلسات مجلس شورى النواب .

" بسم الله الرحمن الرحيم "

المقدمة

لما كانت نظم الحكم النيابية الصحيحة عليها مدار صلاح الحكومات والشعوب في أي بلد من بلدان العالم الحديث والمعاصر ، لذا كانت رغبة الشعوب الملحة دائما في تاريخ العالم الحديث والمعاصر هي المطالبة بتمثيل الشعب تمثيلا نيابيا صحيحا أمام الحاكم لضمان المراقبة المستمرة على أعمال السلطة التنفيذية الحاكمة ومنع استبدادها وكبح جماحها ومنع تسلطها على رقاب الشعوب .

من هنا جاءت أهمية النظام النيابي في حياة الشعوب ومصر كانت من أوائل الدول الشرقية التي حاولت تطبيق النظام النيابي في الحكم ، أي أنها حاولت نقل السلطة التشريعية من الخديوية المطلقة إلى مجلس نيابي شعبي منتخب من عموم القطر المصري .

ونشأة الحياة النيابية في مصر قصة طويلة يتمثل فيها كفاح الشعب المصري أمام السلطة الاستبدادية المطلقة التي كانت تحكمه وتجمع في يدها كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية .

ومن ثم اخترت الفترة الزمنية التي عاشها مجلس شورى النواب ١٨٦٦-١٨٧٩م موضوعاً لبحثي ، ومجلس شورى النواب أول

مجلـــس نيابي مصري تكون من أعضاء منتخبين من عموم البلاد أنشأه الخديو إسماعيل ووضع نظامه في لائحتين :

عرفت الأولى: باللائحة الأساسية .

وسميت الثانية: باللائحة النظامية .

ولقـــد صـــرفت النظر عن بحث التجارب النيابية التي سبقت مجلس شـــورى الـــنواب نظرا لأن أغلبها كان إنشاؤه من أجل تثبيت سلطة الحاكم ومساعدته على إحكام قبضته على البلاد .

وذلـــك كالديوان الذي أنشأه نابليون ، فضلا عن أن النظام النـــيابى الذي أنشأه محمد علي في المجلس العالي كان غالبية أعضائه من الأتراك والشراكسة ولم يكن يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً .

بـــيد أنـــني أشرت إلى هذه النظم التى أنشأها محمد علي اشارة ســـريعة في الفـــصل الأول: ، وهو الفصل الذي عقدته للحديث عن التقدم الذي أحرزه الشعب المصري من أوائل حكم الأسرة العلوية إلى سقوط الخديو إسماعيل سنة ١٨٧٩م .

التعريف بأهم مصادر البحث :

أولاً : الوثائق : وتتمـــثل في محاضر جلسات مجلس شورى الـــنواب في عهـــد الخديو إسماعيل من سنة ١٨٦٦-١٨٧٩م وهذه المحاضر توجد بأكملها في مكتبة مجلس الشعب بخطها الأصلي وفي حالة جـــيدة ، وهـــذه المحاضـــر عبارة عن تسجيل لآراء أعضاء المجلس في

المواضيع التي عرضت على بساط البحث باختصار ، وبها خطب العرش ورد المجلس عليها في كل دورة من أدوار انعقاد المجلس العادية وغير العادية .

وهذه المحاضر ذات قيمة كبيرة لكل باحث في تاريخ تطور الوعي النيابي في مصر نظراً لأنها تمثل التأريخ لمرحلة حاسمة من نضال الشعب المصري ضد حكامه المستبدين ، حيث يتعرف القارئ من خلال هذه المحاضر كيف نما الوعي النيابي في مجلس شورى النواب للدفاع عن حقوق الشعب المصري .

كما أنها من ناحية أخرى ذات قيمة لغوية كبيرة لمن يبحث في تاريخ تطور اللغة العربية والكتابة العربية ، فطريقة الكتابة لا يتعرف الباحث عليها لأول مرة إلا بصعوبة بالغة فحرف الهمزة لا وجود له مطلقاً في الكتابة ، وحروف الجر غالباً ما تدمج في أول الكلمة بحيث يصعب على القارئ التعرف على معنى الكلمة إلا بعد ممارسة طويلة وذلك مثل إدماج حرف (على) في اسم الإشارة (ذلك) فتكتب (عليذلك) وإدماج حرف الجر (في) في اسم الإشارة (ذلك) هكذا (فيذلك) ، وإدماج حرف (على) في كلمة (واقع) فتكتب (عليواقع) ، وإدماج الحرف (من) في كلمة (مدة) فتكتب هكذا (منمدة) ، وإدماج حرف (إن) في فعل (كان) فتكتب هكذا (إنكان) وغير ذلك من طرق الكتابة التي لا وجود لها في الكتابة العربية الآن .

ورغم أن هذه المحاضر موجودة الآن في مكتبة مجلس الشعب إلا أن الوصول إليها دونه كل صعب ، وقد كان وصولي إليها عن طريق المعــارف وأهــل الخير ممن يتعاطفون مع طالب العلم ، وكانت هذه المحاضـــر تنـــشر في جريدة الوقائع المصرية في ما بين سنتي ١٨٦٦-١٨٨٢م ، ولم أرجـــع إلى ما نشر في الوقائع المصرية اكتفاء بالرجوع إلى المحاضر الأصلية ، ولم أطلع على تقارير اللجان المتفرعة من المجلس فقـــد اكتفـــيت بنتـــيجة التقارير النهائية التي كانت تثبت في محاضر الجلسات .

ومحاضـــر جلـــسات مجلس شورى النواب من سنة ١٨٦٦-١٨٧٩م توجد بأربعة سجلات كبيرة على النحو التالي :

السجل الأول : تحت رقم ٢٩١ وبه محاضر جلسات الدورين الأولين من الهيئة النيابية الأولى لعامي ١٢٨٤،١٢٨٣هـــ (١٨٦٦-١٨٦٧م) .

السجل الثاني : تحت رقم ٢٩٢ وبه محاضر جلسات الدور الثالث من الهيئة النيابية الأولى بتاريخ ١٢٨٥هـــ (١٨٦٨م) .

السجل الثالث : تحـــت رقـــم ٢٩٩ ويشتمل على محاضر جلـــسات الهيـــئة النيابية الثانية كلها من سنة ١٢٨٦-١٢٩٠هـــ (١٨٦٩-١٨٧٣م) .

السجل الرابع : تحــت رقـــم ٣٠٧ ويشتمل على محاضر جلسات المجلس إبان الهيئة النيابية الثالثة من سنة ١٢٩٣-١٢٩٦هـ = ١٨٧٦-١٨٧٩م ، وهـــذا الـــسجل أهم السجلات نظرا لأن به محاضـــر جلـــسات أدوار النهضة النيابية وشدة المعارضة في نهاية حياة المجلس .

ومما يؤسف له أن هذا التراث من تاريخ بداية الحياة النيابية في مصر لم يطبع بعد ومازال مخطوطاً إلى الآن ، ولعل في مستقبل الأيام ما يتـــيح لغيرنا الفرصة لإخراجه من الظلام الذي يعانيه حتى نتعرف على تـــاريخ نـــشأة الحياة النيابية في مصر وموقف أسلافنا في بداية حياتهم الديمقراطية .

ثانياً : المطبوعات :

يـــأتي في مقدمة المطبوعات الوثائق الرسمية التي نشرها الأستاذ محمـــد خليل صبحي في كتابه :"تاريخ الحياة النيابية في مصر من سنة ١٨٢٤-١٩٣٨م ، وعلى الرغم من أن اسم الكتاب يوهم من أول مرة بأنه تاريخ للحياة النيابية ، إلا أنه في الواقع ليس تاريخاً لها وإنما هو عـــبارة عـــن الوثائـــق الخاصة بمجموعة اللوائح والدساتير والقوانين النظامية وقوانين الانتخاب واللوائح الداخلية ، وأسماء أعضاء المجالس النيابية في هذه الفترة .

ولقـــد يكـــون غـــريباً أن يُؤَلّف من كتاب ما الجزء الخامس والـــسادس فقط ، ولكن الأستاذ محمد خليل صبحي رحمه الله كان قد

عقد العزم على تأليف كتاب في تاريخ الحياة النيابية في المدة المذكورة فقـام بجمـع الوثائـق الخاصـة بها وأخرجها في مجلدين هما الخامس والـسادس ولم تـسعفه ظـروف حياته في إخراج الأجزاء الأولى من الكتاب التي وعد بكتابتها عن تاريخ الحياة النيابية في مصر ، فجزاه الله خـيراً على نيته الطيبة وعلى ما أداه من خدمة للباحثين في مجال نشأة الحياة النيابية في مصر .

وقد استعنت بهذه الوثائق القيمة فيما يختص باللوائح والدساتير والقوانين النظامية وقوانين الانتخاب ، وفيما يختص بأسماء أعضاء مجلس شـورى الـنواب وما إلى ذلك من الفوائد الجمة التي يجدها الباحث ميـسرة أمامـه في هذا الكتاب التي قامت بطبعه دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٣٩م في طبعة لم تتكرر بعد .

الصحف الوطنية :

ولقـد رجعـت إلى الصحف الوطنية وخاصة جريدتي (مصر) و(التجارة) لمحررهما أديب اسحق ، ويوجد بهاتين الجريدتين مادة علمية موفـورة لكل باحث في تاريخ تطور الوعي السياسي في مصر في هذه الفترة وخاصة أن الجريدتين كانتا منبراً حراً للسيد جمال الدين الأفغاني وتلاميذه : الشيخ محمد عبده ، وسعد زغلول ، وأديب اسحق ، الذين كانوا يكتبوا مقالات جريئة قل أن توجد في أي جريدة مصرية ، وقد أشرنا إلى بعض هذه المقالات التي كان يحررها الحكيم الأفغاني وتلميذه أديب اسحق المحرر الجريء في الفصل الثالث من هذا البحث .

وجـــريدة (الوطن) لرئيس تحريرها ميخائيل أفندي عبد السيد وهـــي جريدة وطنية سياسية ولهجتها حرة وكانت منبراً أيضاً لتلاميذ الأفغاني أمثال الشيخ على الليثي والشيخ محمد عبده وغيرهما وأغلب هـــذه الجرائد كانت موجودة بدار الوثائق بالقلعة ثم نقلت مؤخراً إلى دار الوثائق الجديدة بساحل روض الفرج ، والمؤسف أن هذه الجرائد كاد بعضها يبلى من كثرة الاستعمال وليست هناك جهود لصيانة هذا التراث أو تصويره كما تفعل الدول المتحضرة وخاصة أن هذه الجرائد والمجـــلات تمثل المرحلة الأولى من تاريخ إصدار الجرائد والمجلات وهي مهمة في تاريخ نضالنا الوطني إبان نشأة هذه الجرائد .

ومما يتصل بالصحافة كتاب : (تاريخ الصحافة العربية) لمؤلفه : الفـــيكونت فيليب طرازي فالواقع أنه يرشد الباحث الذي يطلع على الصحافة العربية المبكرة وخاصة أنه يكتب تراجم قيمة لأعلام الصحافة في مـــصر أمـــثال أديب اسحق وإبراهيم المويلحي والأفغاني ويعقوب صنوع (أبو نضارة) وغيرهم .

ويكـــاد يكون الأستاذ عبد الرحمن الرافعي هو المؤرخ الوحيد الذي يؤرخ للحياة النيابية وقد وجدت في كتبه ميزة قيمة تنفرد بها عن ســـواها الـــتي كتبت في تاريخ مصر الحديث خاصة فبما يتعلق بتاريخ الحـــركة الدستورية وهي الناحية التي تتصل ببحثنا هذا اتصالا وثيقاً ، فالرافعي قد أرخ لتطور الحياة النيابية تأريخاً يكاد يكون كاملا ، بينما نجد مؤرخا آخر من مؤرخي عصر إسماعيل الرسميين وهو إلياس الأيوبي

يكـــتب عـــن مجلس شورى النواب حوالي ست صفحات رغم أهمية الموضوع ، والأستاذ الرافعي يكتب في نفس الموضوع نحو مائة صفحة فـــضلا عن كثير من التراجم لأعلام كان لهم أثر كبير في تطور الحياة النيابية ، ولعل ذلك راجع لدراسة الأستاذ الرافعي الحقوقية من ناحية ونـــزعته الوطنية المتدفقة من ناحية أخرى ، ومما هو جدير بالذكر أن الأستاذ إلياس الأيوبي حصل على جائزة الدولة سنة ١٩٢٢م لتأليف كتابه (تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل) لصلته بأسرة محمد علي ، بيـــنما لم يحصل الرافعي على مثل هذه الجائزة على الرغم من أنه أرخ لتاريخ مصر في عصر أسرة محمد علي تاريخاً يكاد يكون كاملاً، وهذا شـــأن مـــن يكتب تاريخ مصر إلى يومنا هذا (٢٠٠٥م) ، فإذا كانت للكاتب صلة بالحكام المستبدين فإنه ينال رضاهم ويأخذ الجوائز الثمينة ثمـــناً لنفاقه ، وإذا لم يكن من رجال حراسة المستبد فإنه يضيع ضياع الكريم على مائدة اللئام .

وهـــذا الـــبحث يتألف من مقدمة ، وأربعة فصول ، وخلاصة وملحق بأهم وثائق البحث .

وقـــد جعلـــت **الفصل الأول:** كمدخل لموضوع البحث ، بيـــنت في شطره الأول كفاح الشعب المصري في فجر تاريخه الحديث وما أحرزه من تقدم في المجالين الحضاري والسياسي إلى أن حصل على استقلاله الداخلي المقيد بالسيادة العثمانية .

وفي الشطر الثاني من هذا الفصل شرحت نظام الحكم في مصر في هذه الفترة لكي يتبين القارئ مدى سيطرة الحاكم المطلق واستئثاره في هذه الفترة بجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ومدى سيطرة الدولة على اقليمها والعوائق الخارجية التى وضعت على سلطة الحكومة المصرية وعاقتها عن التقدم الحضارى والسياسى .

ثم بدأت في **الفصل الثانى** الحديث عن نشأة الحياة النيابية في ظــل مجلــس شــورى النواب من سنة ١٨٦٦-١٨٧٣م وهى السنوات التى شغل كراسى النيابة فيها أعضاء الهيئتين النيابيتين الأولى والثانية [١] وقد أدمجت نشاط المجلس في هذه المدة في فصل واحد نظرا لطبيعة النشاط النيابى في هذه المدة والتى تكاد تكون متشابهة الى حد ما من ناحية موقف الحاكم وسيطرته المطلقة في توجيه نشاط المجلس .

ثم عقــدت **الفصل الثالث:** للحــديث عن نشأة الوعى السياسى في مصر في أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر وعوامل هذه النشأة وما كان لها من أثر كبير في تطور الحياة النيابية ونهضتها في نهايــة حكم إسماعيل وشرحت ما كان للسيد جمال الدين الأفغانى من أثــر فعال في هذه النهضة وما قام به من توجيه سديد لزعماء المعارضة في مجلــس شورى النواب ولصحافة مصر الناشئة التى قامت بتعضيد

---

[١] الهيــئة النيابية : تعبير برلمانى كناية عن المدة التى يشغل فيها النواب كراسى النيابة الى حين انتخاب غيرهم سواء أكانت ثلاث سنوات كما هو الحال في مجلس شورى النواب أو أكثر من ذلك .

مجلس شورى النواب وتوجيهه الى الطريق السليم بفضل تعاليم الحكيم الأفغانى .

وفي **الفصل الرابع** : والأخـــير كـــان الحديث عن أدوار النهضة والمعارضة وهى الأدوار الأخيرة في حياة مجلس شورى النواب (١٨٧٦-١٨٧٩م) الـــتى تمثل صمود النواب أمام السلطة التنفيذية الحاكمة التى استشرى فسادها حتى أدى الى افلاس البلاد وساعد على التدخل الأجنبي في شئونها الداخلية .

وختمت البحث **بخلاصة** هى عبارة عن ملخص لما وصلت اليه مـــن أفكار .. وبالنسبة لمصادر البحث التى اعتمدت عليها : فيأتى في مقدمـــتها بطبيعة الحال محاضر جلسات مجلس شورى النواب في جميع أدوار انعقـــاده . غير أنه يجدر بى أن أشير هنا الى أننى لم أحاول في هذا الـــبحث أن أســـجل مناقشات مجلس شورى النواب في المواضيع التى تـــناولها المجلـــس كلها ، لأن جل هذه المواضيع وخاصة في بداية حياة المجلـــس لا يمكـــن أن يتصورها انسان بأنها من أعمال مجلس نيابى بل أحـــرى بهـــا أن تكون من أعمال مجلس زراعى يبحث شئون الزراعة والرى ، وانما حاولت أن أبرز أقواها معارضة للحكومة وما يعد خطوة جديدة في طريق الحياة النيابية الصحيحة التى تتسم بالمدافعة عن حقوق الشعب .

١٢

هذا مع أني أشرت الى ذلك النوع الأول من المواضيع في مجال سرد أعمال المجلس الدورية اكمالا للفائدة ولعرض صورة واضحة عن أعمـــال أول مجلس نيابي في تاريخ مصر الحديث ، ولم أرجع الى تقارير اللجـــان المتفرعة عن المجلس فقد اكتفيت بنتيجة التقارير النهائية التى كانت ترد تباعا الى المجلس .

كمـــا اســـتعنت بالوثائق الرسمية المنشورة في كتاب محمد خليل صـــبحى "تـــاريخ الحياة النيابية في مصر " بالجزأين الخامس والسادس الخاصـــين بمجمـــوعة اللـــوائح والدساتير والقوانين النظامية وقوانين الأنتخابات واستفدت كثيرا بما كتبه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى مؤرخ مـــصر الحديـــثة في سلـــسلته القيمة في تاريخ مصر الحديث بالأجزاء الخمـــسة الأولى من تاريخ الحركة القومية وخاصة أن الأستاذ الرافعى يهتم كثيرا بالتطور الدستورى في تاريخ مصر الحديثة ويؤرخ له تأريخا يكاد يكون كاملا [١] .

أما بالنسبة للكتابات الأوربية التي تعتبر مهمة بالنسبة لهذا البحث نظرا لمعاصرة مؤلفيها للحوادث فقد اعتمدت عليها أيضا لنقل وجهة النظر الأوربية في الحكم على أول مجلس نيابي مصري .

وأخيرا فهذه محاولة متواضعة لبيان نشأة الحياة النيابية في مصر في ظـــل مجلـــس شـــورى النواب . أرجو أن أكون قد وفقت في عرض الموضوع عرضا علميا وفقا لما تتطلبه خطة البحث المنشودة .

---

[١] أفردت مكانا في نهاية البحث للتعريف بأهم المصادر .

ولا يـــسعني في هـــذا المقـــام إلا أن أسدي أسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل الى أستاذي الكبير الدكتور عبد العزيز الشناوي فقد كـــان لتشجيعه وتوجيهاته المخلصة أثر طيب شد من عزمي وأرشدني سواء السبيل .

الفصل الأول

التقدم الذي حققه الشعب المصري من ١٨٠٥-١٨٧٩م

١- تحقيق الأستقلال المصري .

٢- نظام الحكم في مصر من ١٨٠٥- ١٨٧٩م .

التقدم الذي حققه شعب مصر
١٨٠٥-١٨٧٩م

تمهيد :

كان أول تقدم حققه الشعب المصري هو صحوته القومية والتفاته الى الأحداث التي تجري في بلاده بين الطامعين فيها .

فعندما جاءت الحملة الفرنسية الى مصر سنة ١٧٩٨م إزداد الوعي الوطني والسياسي على مسرح الحوادث ، فقد نهض الشعب المصري عن بكرة أبيه لمقاومة الاحتلال الفرنسي بكل ما أوتي من قوة وعزم ، وجاد بكل تضحية في ثورتي القاهرة الأولى والثانية وظهر فيهما بشخصية جديدة وعزيمة قوية وتركزت هذه الحركة الجديدة في الجامع الأزهر وكانت هذه الجامعة مركزا لنضال الشعب .

وعندما تم جلاء الفرنسيين عن البلاد بعد احتلال دام نحو ثلاثة أعوام تنازع السلطة في البلاد ثلاث قوات مختلفة المصالح متباينة الأغراض ، اتحدت في مقاومة الحملة الفرنسية ، ولما تم جلاء هذه الحملة بدأت كل قوة تعمل لنفسها وتعمل على تحقيق أطماعها الخاصة في مصر .. هذه القوات الثلاث هي :

المماليك ، والأتراك ، والإنجليز .

وتناســـي هـــؤلاء الطامعـــون قوة رابعة ناشئة وهي قوة الشعب المـــصري الـــذي صـــمم على المشاركة فيما يدور حوله وهذه القوة الجديدة هي صاحبة المصلحة الحقيقية في تقرير مصير بلادها . فكونت لهـــا زعامـــة شـــعبية من رجال الأزهر انضوت تحت لوائها ، فنظمت كفاحها وكان لها فضل كبير في إظهار شخصية الأمة وكان على رأس هـــذه الـــزعامة الـــسيد (عمر مكرم) نقيب الأشراف والسيد محمد الـــسادات ، والشيخ الشرقاوي وغيرهم من المشايخ والعلماء والتجار ممـــن حملـــوا لواء المعارضة في وجه الطامعين في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ مصر .

ومـــضى الشعب مصمما على المشاركة الفعالة في حكم بلاده ولم يـــستطع الاتـــراك ولا المماليك ولا الإنجليز أن يهزموه أو يبعدوه عن الميدان بعد خروج الفرنسيين من مصر فقام بثورة على حكم المماليك وأخرى على الوالي التركي .

وظهر (محمد علي) على مسرح الأحداث كأحد ضباط الحامية العثمانـــية الذي تمكن بذكائه أن يستعين بالقوة الشعبية الناشئة فأخذ يناصـــر المطالب الشعبية ، ويعطف على مطالب الثوار ، وجاهر أخيرا بانضمامه للعلماء والمشايخ ونزل الى الشوارع واختلط بالجماهير وقابل العلمـــاء بالأزهـــر ، وأخـــذ على نفسه أن يبذل نفوذه لرفع الضريبة الجديـــدة فاكتـــسب بذلك زعامة شعبية ومركزا خاصا لدى الجمهور وزعمائه .

وفي يوم ١٣مايو سنة ١٨٠٥م [1] اجتمعت كلمة الشعب في دار المحكمـــة الشرعية على عزل الوالي التركي " خورشيد باشا " وتعيين محمد علي واليا بدله على البلاد ، وانتقل وكلاء الشعب الى دار محمد علـــي لتنفـــيذ قرارهم وابلغوه ما اتفقوا عليه ، وأخذوا عليه العهود والمواثـــيق أن يسير بالعدل وألا يبرم أمر إلا بمشورتهم فقبل محمد علي ولاية الحكم نزولا على إرادة الشعب .

ولم يقف الشعب المصري عند هذا الحد بل فرض الولاية الجديدة الـــتي خلعهـــا على محمد علي بقوة السلاح ، فقام الشعب ليثبت قدم محمد علي ، وحمل السلاح كل قادر على حمله واشتركت في ذلك جميع طـــبقات الشعب على اختلاف أعمارهم ومراكزهم وبلغ عدد الثوار أربعـــين ألفا حاملين الأسلحة والعصى وذهبت هذه الجموع الى القلعة وظلت تحاصر مقر الوالي الى أن وصل فرمان تولية (محمد علي) على مصر في يوم ٩يوليو سنة ١٨٠٥م وعزل خورشيد باشا [2] .

بهـــذا قال الشعب المصري لأول مرة قوله الفصل في اختيار واليه بمحـــض ارادتـــه واختياره بعد أن خلع الوالي المعين من قبل السلطان فكـــان هذا أروع مظهر لتغلب إرادة الشعب المصري ، وكان بدوره فاتحة عهد جديد لمصر والمصريين .

---

(١) تاريخ الحركة القومية ، عبد الرحمن الرافعي ، ج٢ ص٣٣٦.

(٢) المرجع السابق ، ص٣٣٦وما بعدها .

كـــان من الطبيعي بعد ذلك ، وقد تولى محمد علي بمحض إرادة الـــشعب ورغم أنف الباب العالي أن يزداد الجفاء بينه وبين هذا الباب العالي وأن يتطلع هو الى الاستقلال بحكم مصر ولذلك تكشف عهده عـــن مجهودات موفقة في هذا الشأن . فشق عصا الطاعة على تركيا ، وقاد مصر في حرب ضروس كان النصر فيها حليف الجيش المصري .

محمد علي وتحقيق الاستقلال المصري :

كـــان عصر محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨م) صحيفة مجيدة من صـــحائف التقدم والعمران ، ففيه نشأت الدولة المصرية الحديثة وفيه تحقق الاستقلال القومي وشيدت الدعائم الكفيلة بالقيام به فقد تأسس الجـــيش المصري والأسطول المصري ، والثقافة المصرية ، وفيه وضعت أســـس النهـــضة العلمية والاقتصادية وسار الشعب بخطى سريعة نحو التقدم والحضارة .

ولم يكـــن تحقيق الاستقلال المصري أمرا هينا ، فقد بذل الشعب المصري جهودا جبارة في سبيل استقلاله وتحرير مصر من النير الأجنبي بقـــيادة محمد علي الذي خاض غمار حروب بذلت فيها الأمة المصرية أرواح عـــشرات الآلاف من شبابها في صحاري جزيرة العرب وجبال المـــورة وبطـــاح سوريا وجبال الأناضول وعلى سواحل مصر والشام واليونان .

مضى محمد علي يحقق لمصر استقلالها وكان سبيله في ذلك القوة الحـــربية فقد كانت حروب مصر في عصره هى التى مكنتها من تحقيق استقلالها الوطني وتأليف وحدة وادي النيل من مصر والسودان .

حروب محمد علي :

وكانـــت الحملة الإنجليزية على مصر سنة ١٨٠٧ بقيادة الجنرال (فريـــزر) أول حـــرب اشـــتبكت فيها مصر دفاعا عن كيانها وصمد الشعب المصري في وجه الأطماع الإنجليزية في رشيد وكان له النصيب الأوفر في هزيمة الجيش الإنجليزي [١] .

وحاربـــت مـــصر بعد ذلك في شبه جزيرة العرب وهى الحرب المعـــروفة (بالحـــرب الوهابية) بين سنتي ١٨١١-١٨١٩م استجابة لتـــركيا لقمع الحركة الوهابية ، وجرد محمد علي حملته من شبه جزيرة العـــرب للقضاء على الحركة الوهابية التى كانت تبغى خلع السلطان وإعادة الخلافة العربية [٢] .

وكانـــت هذه الحرب وسيلة لتقوية مركز محمد علي الشخصي كما أنها كانت طريقاً لرفع شأن مصر وتمهيداً لاستقلالها،غير أن الحملة كانـــت من ناحية أخرى سبيلاً لفرض كثير من الضرائب التى أرهقت الشعب المصري وتسلطا لقمع ثورة تحررية ضد الحكم التركي ، ولكن

---

[١] عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي ، ص٤٦ .

[٢] صبحى وحيدة ، أصول المسألة المصرية ، ص١٤٣-١٤٤ .

(محمد علي) كان يتعلل للشعب بأنه في حاجة الى هذا المال من أجل حرب مقدسة لإنقاذ الحرمين وتأمين سبيل الحج .

وقام محمد علي بفتح السودان سنة ١٨٢٠م فجنت مصر من هذا العمل الكبير ثماراً كثيرة حيث اتسعت رقعتها وزادت ثروتها واطمأنت على منابع النيل .

وانصرف محمد علي بعد انتهائه من فتح السودان الى الإصلاح الداخلي وتوطيد دعائم الدولة المصرية العظيمة التى نشأت على ضفاف النيل وامتدت الى شبه جزيرة العرب ، فأخذ يكمل تنظيم الجيش على الأساليب الحديثة وفتح المدارس وشق الترع وأقام المصانع ووفر أسباب العمران في ذلك الملك الواسع .

لكن السلطان (محمود العثمانى) دعاه الى حرب اليونان سنة ١٨٢١م للقضاء على الثورة اليونانية من ناحية ، وحبا في القضاء على القوة المصرية الناشئة وإضعافها من ناحية أخرى ، وواصل الجيش المصري انتصاراته على الثوار ولكن تآمرت الدول الأوربية بالأسطول المصري وأغرقته في مياه (نافارين) باليونان سنة ١٨٢٧م والواقع أن هذه الحرب كانت خسارة فادحة لمصر ولكن (محمد علي) كان مضطرا أمام ضغط السلطان .

ثم قامت الحرب بين محمد علي والسلطان بغية الاستقلال عن تركيا واجتاحت الجيوش المصرية سوريا والأناضول بقيادة (إبراهيم باشا) حتى اضطر الباب العالي إلى الإذعان لمطالب محمد علي في

اتفاقية " كوتاهية " في أبريل /مايو سنة ١٨٣٣م التى تقضى بأن يتخلى السلطان لمحمد علي عن سورية وإقليم أدنة مع تثبيته على مصر وجزيرة كريت والحجاز مقابل جلاء الجيش المصري عن الأناضول [١].

وعندما بدأت الحرب مرة ثانية بينه وبين تركيا واخترق العملاق المصري آسيا الصغرى مرة ثانية وحطم كبرياء الدولة العثمانية بانتصاره على القوات التركية في موقعة نصيبين سنة ١٨٣٩م التى قضى الجيش المصري فيها على قوة تركيا الحربية . وتحرك الحقد الأوربى من جديد وتآمرت الدول الأوربية بمصر في معاهدة لندن سنة ١٨٤٠م وسعت السياسة الإنجليزية سعيها لتقليم أظافر مصر وقص أجنحتها وإبقائها تحت السيادة التركية " خوفاً من قيام دولة قوية تعترض طريقها الى الهند . كأن استعمارها للهند يقضى استعمار جميع البلاد التى في طريقها اليها وهذا من أغرب ما يقضى به الجشع الاستعمارى " [٢] .

معاهدة لندن– ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠م ومركز مصر الدولي بعدها:

إنتهت المؤامرة الدولية بإبرام معاهدة لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠م بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا التى تقضى بجعل حكم مصر وراثياً في أسرة محمد علي ، وإرجاع مصر إلى حدودها

---

[١] عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي ، ص٢٩١ .

[٢] المرجع السابق ، ص٣٣٠ .

الأصـــلية قـــبل حـــروبها الأخيرة وحرمانها من حكم جزيرة العرب وســـوريا وكريت وإقليم أدنة وتخويل محمد علي حكم سوريا الجنوبية مدة حياته [١] .

وقامـــت الدول الأوربية بالضغط على مصر لقبول هذه المعاهدة الجائرة التى حرمت مصر ثمار انتصاراها وهذا يصور لنا مقدار ما بلغته مـــصر في ذلـــك العصر من القوة والبأس مما دعا الدول الأوربية إلى التكاتف والتعاون لإجبارها على احترام معاهدة لندن وحماية تركيا من بأسها .

وعندما رفض محمد علي شروط هذه المعاهدة واتفقت إنجلترا مع الحلفـــاء علـــى اخضاعه بالقوة ، وهاجمت قوات الحلفاء بلاد الشام واحتلوا الثغور الشامية واضطرت مصر الى الانسحاب من سوريا بعد أن تكبدت خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات .

وعلـــى كل حال فقد كانت معاهدة لندن هى الوثيقة الأساسية لمركز مصر الدولى من سنة ١٨٤٠م الى نشوب الحرب العالمية الأولى ســـنة ١٩١٤م فهى التى حددت هذا المركز وجعلت لمصر شخصية دولـــية مـــستقلة ورفعت مركزها من ولاية عثمانية إلى دولة مستقلة استقلالا مقيدا بالسيادة التركية .

---

[١] عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي ، ص٣٣٤ .

دعائم الاستقلال المصري :

كـــان الجيش المصري في مقدمة هذه الدعائم التي بنى عليها محمد علي استقلال مصر الحديثة ، ومن ثم كانت جميع المنشآت الأخرى التي أنشأها محمد علي إنما كان الغرض الأساسي لها هو خدمة الجيش .

فإنـــشاء مدرســـة الطب مثلا يرجع في الأصل إلى تخريج الأطباء الـــذين يحـــتاج إلـــيهم الجيش وكذلك دور الصناعة ومصانع الغزل والنـــسيج كـــان غرضه الأول منها توفير حاجات الجيش والجنود من الـــسلاح والـــذخيرة والكساء واستلزم تخرج الضباط إنشاء المدارس الحـــربية على اختلاف أنواعها ، وكذلك المدارس الملكية كان الغرض الأول مـــنها تثقـــيف التلامـــيذ لاعـــدادهم على أن يكونوا ضباطا ومهندسين في الجيش .

وإرســـال البعثات إلى أوروبا كان الغرض الأول منه توفير العدد الكافى من الضباط ومن الأساتذة والعلماء والمهندسين ممن يتصلون من قريب أو بعيد بالأداة الحربية .

غـــير أن هذه المنشآت قد حققت أغراضا عمرانية أخرى إلا أن خدمة الجيش كانت السبب الحقيقى في إنشائها .

وتـــوالى إنـــشاء المـــدارس لهذا الغرض كالمدرسة الحربية الأولى بأسوان التي أنشأها محمد علي سنة ١٨٢٠م فخرجت طلائع الضباط الجدد ثم مدرسة القصر العيني الإعدادية للتعليم الحربي ثم مدرسة المشاة بالخانكـــة ومدرســـة الفرسان بالجيزة ومدرسة المدفعية بطره ومدرستا

أركان الحرب والموسيقى العسكرية بالخانكة والمدرسة البحرية بالإسكندرية .

وأنشأ محمد علي مصانع الأسلحة الحديثة ومعامل البارود ليجد كفايته من السلاح والذخيرة والمدافع في داخل البلاد ، وأقام محمد علي القلاع والاستحكامات للدفاع عن ثغور البلاد وعاصمتها وأنشأ لذلك أسطولا قويا كان مفخرة مصر الحديثة . وكان مصدر ذعر للدول الأوربية .

النهضة العلمية :

كان من أجل أعمال محمد علي هو أنه وجه جزءا كبيرا من جهوده إلى إحياء العلوم والآداب في مصر ، وذلك بنشر المدارس على اختلاف درجاتها وإرسال البعثات العلمية إلى أوربا ، واقتباس النظم الأوربية الحديثة في نشر العلم والمعرفة .

وأراد محمد علي أن يسبق الزمن فعني أولاً بإنشاء المدارس العالية وإيفاد البعثات من طلبة الأزهر الى أوربا لهذا الغرض ، وقد ساعد على تكوين طبقة تعلمت تعليما عاليا قبل انشاء المدارس الابتدائية والثانوية أن الأزهر تكفل بإمداد المدارس العالية والبعثات بالمتعلمين الذين حازوا من الثقافة قسطا يؤهلهم لتقبل دروس المدارس العالية في مصر أو في أوربا فكان الأزهر بذلك خير عضد للتعليم العالي .

جهود علماء الأزهر فى الترجمة فى عصر محمد على

يقول علماء التاريخ والاجتماع والحضارات إن الشعب أو المجتمع أو الدولة أو الحضارة التى تعيش وحدها ، وتنطوى على نفسها ولا يصيبها تطعيم أو تلقيح من حضارة غيرها يكون مصيرها الضعف والانحلال ولانقول الزوال فإنها تبقى موسومة فى سجل التاريخ بأنها حضارة ضعيفة [١] ويصاب مجتمعها بالعقم وإن الحضارة الخصبة الولودة المتجددة هى التى تتزاوج مع غيرها حين تنقل أفكارا من حضارة سابقة عليها ، فشرط الخصوبة أن يدخل الأمة دم جديد من أمة سابقة لها فى الحضارة.

وهكذا نجد الحضارات القديمة كانت دائما على اتصال مع الحضارات الأخرى تنقل منها لكى تجدد نفسها فى ميدان التقدم والمعرفة. والنقل له طرق شتى فأحيانا عن طريق الحروب وأحيانا عن طريق الرحلة والهجرة والتجارة والسفارة والزواج . وكانت الترجمة هي عماد هذا النقل فى جميع الأحوال .

وكانت الحضارات القديمة تتبادل الثقافات كما تتبادل السلع ولم يكن هناك حذر ثقافى يفرض على أمة من الأمم كما نراه اليوم فى عصرنا هذا ، وبذلك اتسعت دائرة الحضارة وامتزجت روح الشرق بروح الغرب ، وتقابل هذا فى الأسكندرية عاصمة الحضارات القديمة

---

[١] د. جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة فى مصر فى عهد الحملة الفرنسية ، دار الفكر العربى القاهرة سنة ١٩٥٠ ص ٣ـ٤.

فى القرون الأولى للميلاد [1] التى ورثت حضارة مصر والفرس واليونان فى عصر الإسكندر وكذلك كانت أمتنا الإسلامية فى عصر إزدهارها وهو العصر العباسى الأول انفتحت على الحضارات السابقة لها من فارسية وهندية ويونانية ومصرية وبابلية تأخذ منها وتطعم حضارتها الإسلامية وهضمت هذا كله وأنتجت رحيقا حضاريا إسلاميا استوعبت فيه الحضارات السابقة وقدمته الى أوروبا والعالم فاعتمدوا عليه فى عصر النهضة الأوروبية لإنتاج الحضارة التى نعيشها الآن ٠

ولقد كان أسلافنا الذين عاصروا الحملة الفرنسية يدركون هذه الحقيقة ، فالجبرتى المؤرخ يخبرنا وهو يترجم لوالده حسن الجبرتى المتوفى سنة ١١٨٨ هـ (١٧٧٤م) الذى كان له علم بالرياضيات والهندسة والجغرافيا والمساحة والفلك وكان " فريدا فى صناعة التراكيب والتقاطير واستخراج المياه والمعادن " [2] يخبرنا عن حضور بعض طلبة الافرنج ولا يحدد جنسيتهم سنة ١١٥٩هـ (١٧٤٦م) حيث درسوا عليه وتبادلوا معه المعلومات والآلات العلمية ، ويعتقد الجبرتى أن هذه المعلومات التى تلقاها الافرنج عن والده كانت الأساس فى التطبيقات والانجازات التكنولوجية التى تحققت فى أوروبا ، فيقول ما نصه : " وحضر اليه طلاب من الافرنج وقرأوا عليه علم الهندسة وذلك سنة تسعة وخمسين (١١٥٩هـ =١٧٤٦م) وأهدوا له من

---

(١) أحمد أمين ، فجر الإسلام ، ص ١٢٦ــ ١٢٧ ٠

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤٠٢ طبعة المطبعة العامرة الشرفية ، القاهرة ١٣٢٢هـ ٠

صنائعهم وآلاتهم أشياء نفيسة ، وذهبوا الى بلادهم ونشروا بها ذلك العلم من ذلك الوقت وأخرجوه من القوة الى الفعل ، واستخرجوا به من الصنائع البديعة مثل طواحين الهواء وجر الأثقال واستنباط المياه وغير ذلك " [١] .

واذا كان تدهورنا الحالى لا يسمح لنا بالتشبث بفرضية الجبرتى عن الدور الذى لعبته معارف والده فى تطور الصناعات الأوروبية ، ولاشك أنه غالى بعض الشيء الا أنه لم يذهب بعيدا فى تصور المسار الذى سلكته الحضارة ، فما من شك فى أن أوروبا قد نقلت المعرفة النظرية المتقدمة التى وصل اليها العقل العربى ، ولكن ظروف الغزو العسكرى العثمانى للعالم العربى وعزلته جعلت أوروبا تسبقنا فى عصر النهضة فى مضمار الحضارة ، فكانت النهضة والصناعات الحديثة والثورة الصناعية [٢] .

وهذا وعى بتطور المعرفة ودور أمتنا فى البناء الحضارى والعلمى للإنسانية ، ووعى بأهمية الترجمة كوسيلة للنقل من الأمم المتقدمة وكثيرا ما كان يتردد الجبرتى على دار المجمع العلمى الفرنسى بالقاهرة إبان الحملة الفرنسية على مصر ، وكان معجبا بعلومهم وتقدمهم وتمنى لو كان للمسلمين مثل هذا التقدم العلمى .

---

(١) المرجع السابق ، ج١ ، ص ٤٠٢ .
(٢) محمد جلال كشك ، ودخلت الخيل الأزهر ، ص ٩٢ .

وجاء بعد الجبرتى وعاصره الشيخ حسن العطار شيخ الأزهر (١٢٤٦-١٢٥٠هـ) = (١٨٣٠-١٨٣٤م) واتصل بالفرنسيين أثناء الحملة واستفاد منهم وكان يقول : إن بلادنا لابد أن تتغير أحوالها ويتجدد بها من المعارف ما ليس فيها ويتعجب مما وصلت اليه تلك الأمة من المعارف والعلوم وكثرة كتبهم وتقريبها لطرق الاستفادة [١] وكان للعطار ولع بقراءة الكتب المترجمة من اللغات الأوروبية خاصة فى علمى التاريخ والجغرافيا حتى اشتهر عنه ذلك ، والعطار نفسه يقول فى هذا المنبع من منابع ثقافته : " وقع فى زماننا أن حلت كتب من بلاد الافرنج وترجمت باللغة التركية والعربية وفيها أعمال كثيرة وأفعال دقيقة إطلعنا على بعضها ، وقد تتحول تلك الأعمال بواسطة الأصول الهندسية والعلوم الطبيعية من القوة الى الفعل [٢] " .

وقابل الشيخ العطار المستشرق الانجليزى " إدوارد وليم لين " مؤلف كتاب : "المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم فى القرن ١٩ " ونوه لين فى كتابه بتفوق العطار وتطلعه للعلوم [٣] .

وبدأ العطار ينبه الأزهريين الى واقعهم الثقافى والتعليمى ويبين لهم ضرورة إدخال المواد الممنوعة كالفلسفة والأدب والتاريخ والجغرافيا والعلوم الطبيعية ، وبدأ هو نفسه يدرس الجغرافيا والتاريخ والأدب ،

---

(١) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج٤ ، ص ٣٨ .

(٢) أحمد تيمور ، أعلام الفكر الاسلامى فى العصر الحديث ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ص ٢٩ .

(٣) لين ، ترجمة عدلى طاهر نور ، القاهرة سنة ١٩٥٠ ص ١٤٨-١٤٩ .

وأوصى الى تلميذه الشيخ محمد عياد الطنطاوى بتدريس الأدب فى كتاب (مقامات الحريرى) حوالى سنة ١٨٢٧م [١] .

وحمل تلاميذ العطار آراءه الاصلاحية من بعده وكان فى طليعتهم "رفاعة الطهطاوى" الذى سافر بإشارة أستاذه الى فرنسا ، ونقل الكثير من علوم الغرب الى اللغة العربية بعد عودته الى مصر ، فكان بحق أول رائد للنهضة العلمية الحديثة ، وذلك بفضل تعاليم أستاذه الشيخ حسن العطار .

والشيخ "محمد العروسى" شيخ الأزهر (١٢٣٣-١٢٤٥هـ) فكر فى تدريس بعض علوم الطب والصحة فى الأزهر ، وفاتح فى ذلك (كلوت بك) مدير مدرسة الطب ، وتأسف كلوت بك لأن المنية عاجلت الشيخ قبل أن يحقق فكرته [٢] .

جهود رفاعة الطهطاوى فى الترجمة :

وكانت بداية جهود علماء الأزهر فى الترجمة على يد رفاعة الطهطاوى الذى تخرج من الأزهر ورشحه الشيخ حسن العطار لكى يكون إماما للبعثة الأولى الى فرنسا سنة ١٨٢٦م ، يعظ طلاب البعثة ويؤمهم فى الصلاة ، ولم يكن مرسلا بصفته طالبا ، بل بصفته اماما للبعثة ، ولكنه كان ذا نفس طموحة محبا للعلم شغوفا بالبحث ، وعلى الرغم من أنه لم يكن مطلوبا منه أن يتعلم علوم الفرنسيين إلا أنه شرع

---

(١) أحمد تيمور ، المرجع السابق ص ٣١ .

(٢) د. أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة سنة ١٩٣٨ ص ٥٨٩ .

فى تعلم اللغة الفرنسية وعكف عليها من تلقاء نفسه رغبة منه فى تحصيل علومها وآدابها يقول على مبارك عنه : "شرع عند ركوب الباخرة من الأسكندرية فى تعلم مبادئ اللغة الفرنسية بهمة عالية وعزيمة صادقة واتخذ له بعد وصوله إلى باريس معلماً خاصاً على نفقته [1] " وأكب على العلوم يغترف من مناهلها ، وتعرف على العلماء الفرنسيين يقتبس منهم الحكمة والمعرفة ، وما لبث أن عرفه علماء فرنسا وفى مدة اقامته (١٨٢٦-١٨٣١م) تعرف عليه (المسيو جومار) ، (والبارون دى ساسى) ، وعرفوا عنه البراعة فى فن الترجمة فى سائر العلوم على اختلاف اصطلاحاتها من حيث الاستعمال والمفردات ، ويقول رفاعة عن نفسه :

إنه درس الفلسفة والتاريخ والجغرافيا والآداب الفرنسية فنال حظا وافرا منها ، وقرأ مؤلفات (فولتير - جان جاك روسو - منتسكيو- راسين) ، فاتسعت مداركه.

وبدأ وهو فى فرنسا فى تعريب بعض الرسائل الصغيرة منها :

١- نبذة فى تاريخ الأسكندر الأكبر مأخوذة من تاريخ القدماء .

٢- كتاب أصول المعادن .

٣- تقويم سنة ١٢٤٤ من الهجرة ألفه (المسيو جومار) ، لاستعمال مصر والشام .

---

(١) الخطط التوفيقية ، ج١٣ ، ص ٥٤ .

٤ – كتاب دائرة العلوم فى أخلاق الأمم وعوائدها .

٥ – مقدمة جغرافية طبيعية .

٦ – قطعة من كتاب العلامة ملطبرون فى الجغرافيا .

٧ – ثلاث مقالات لجندر فى علم الهندسة .

٨ – نبذة فى علم الهيئة .

٩ – قطعة من عمليات الضباط .

١٠ – أصول الحقوق الطبيعية التى تعتبرها الافرنج أصلا لأحكامهم .

١١ – نبذة فى الميثولوجيا يعنى جاهلية اليونان وخرافاتهم .

١٢ – نبذة فى علم سياسة الصحة .

وترجم رفاعة وهو فى باريس كتاب : " قلائد المفاخر فى غريب عوائد الأوائل والأواخر " [1] .

وبعد ست سنوات قضاها رفاعة فى فرنسا تفرغ كليا على الدرس والتحصيل عاد الى مصر وقد استقر عزمه على أن يخدم بلاده عن طريق نقل علوم الافرنج الى مواطنيه ، لتكون سببا فى تقدمهم الحضارى .

وهذا ما سلكه المسلمون من قبل فى العصر العباسى حيث بدأت نهضة العلوم بعد ترجمة كتب الفرس واليونان والهنود الى اللغة العربية.

---

[1] عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٥٠٥ – ٥٠٦ .

وكان رفاعه يدرك تلك الحقيقة حيث قال :

"وبالجملة فقد تكلفنا بترجمة علمى التاريخ والجغرافيا بمصر السعيدة بمشيئته تعالى وبهمة صاحب السعادة محب العلوم والمعارف والفنون حتى تعد دولته من الأزمنة التى تؤرخ بها العلوم والمعارف المتجددة فى مصر مثل تجددها فى زمن خلفاء بغداد " [١] .

إنشاء مدرسة للترجمة :

وقد أنشأ " كلوت بك " بأمر من (محمد على) " مدرسة فرنسية " ألحقت بمدرسة الطب ، ويتلقى فيها تلاميذ الطب اللغة الفرنسية الى جانب ما يدرسون من علوم الطب والصحة ، حتى يتمكن خريجو المدرسة من متابعة دراستهم بقراءة المؤلفات التى تصدر فى أوروبا ، وقد عمل الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى فى هذه المدرسة مدرسا للترجمة لعشرين تلميذا بعد عودته من فرنسا [٢] .

وقد اختارت حكومة محمد على من الأزهر أول فوج أو كتيبة من خريجى الأزهر أوفدتهم فى بعثة سنة ١٨٢٦م الى فرنسا ومن ذلك يقول أمين سامى باشا :

" وكان الفضل الأكبر فى أول الأمر لمن وقع الاختيار عليهم من طلبة العلم بالأزهر ، وألحقوا بمدارس الطب والمهندس خانة (كبيومى أفندى) مؤلف كتب الجبر، و (ابراهيم أفندى رمضان) ، مؤلف

---

[١] تخليص الأبريز فى تلخيص باريز ، ص٣٥ .

[٢] احمد عزت عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٥٩ .

كتب الهندسة الوصفية والظل والمنظور وقطع الأخشاب ، و (محمد علي باشا البقلي) الحكيم مؤلف كثير من الكتب الطبية ، و (أحمد أفندي الرشيدي) مؤلف المادة الطبية وغيرها ، الذي كلف باختيار سواحل البحر الأحمر للبحث عن المعادن حتى فيزوغلي ، وتوجه الى المكسيك مع بعثة أسندت رياستها اليه لهذا الغرض ، ولا ننس واسطة العقد الذي ربط الشرق بالغرب بعلومه ومعارفه المرحوم (رفاعة رافع بك) مربي فحول المترجمين رحمة الله عليهم أجمعين " [1]

وفي سنة ١٨٣٥م أنشأ محمد علي مدرسة الألسن ، وكانت تسمى " مدرسة الترجمة " لأنها فعلا أنشئت لسد الفراغ في مجال الترجمة ، ثم تغير اسمها الى " مدرسة الألسن " وكان مقرها السراي المعروفة ببيت الدفتردار بحي الأزبكية بجانب فندق شبرد وكانت بجوار قصر " محمد بك الألفي " الذي سكنه من بعد بونابرت ثم محمد علي .

هيئة المحررين والمصححين :

كان في مدرسة الطب هيئات تعمل مشتركة لترجمة الكتب الطبية الى اللغة العربية ، أهمها : هيئة المترجمين ، وهيئة المحررين والمصححين ، وأعضاء الهيئة الثانية كلهم من خيرة مشايخ الأزهر المعروف عنهم الدقة في البحث والشغف بالقراءة .

فكان منهم في مدرستي الطب البشري والطب البيطري :

---

(١) أمين سامي ، التعليم في مصر ، ص٧٦ .

١ – الشيخ محمد عمر التونسى –٢– الشيخ أبو الوفا نصر الهورينى –٣– الشيخ أحمد حسن الرشيدى –٤– الشيخ محمد الهراوى –٥– الشيخ سالم عوض القنياتى –٦– الشيخ مصطفى كساب –٧– الشيخ ابراهيم الدسوقى الخ ، وكان من هؤلاء المصححين بعض أعضاء بعثة الطب الأولى الى فرنسا فى سنة ١٨٣٢م .

وقد اتصل الدكتور (برون) [١] مدير مدرسة الطب البشرى بهؤلاء العلماء الأزهريين وأفاد منهم ، وكانت صلته قوية باثنين منهم هما : الشيخ محمد عياد الطنطاوى والشيخ محمد عمر التونسى فقد حازا اعجابه وتتلمذ عليهما ، وأشار اليهما فى رسائله بالاعجاب والاجلال ، واعترف لهما بالأستاذية ، فقد أعاناه وساعداه فى بحوثه وترجماته العلمية المختلفة ، وكانا أستاذين له فى تعلم اللغة العربية وإجادتها .

ولما ألف الدكتور برون كتابا فى الكيمياء التى كان يدرسها فى مدرسة الطب ترجمه الى اللغة العربية بعنوان [الجواهر السنية فى الأعمال الكيميائية] [٢] وراجعه الشيخ (محمد عمر التونسى) أستاذ برون فى اللغة العربية والشيخ (محمد الهراوى) ، كما ساعد فى

---

[١] كان الدكتور (برون) طبيبا فرنسيا ، عين مديرا لمدرسة الطب فى سنة ١٨٣٩م . ولبث فى هذا المنصب حتى سنة ١٨٤٦ م. حيث استقال وعاد الى فرنسا فأقام فى باريس ثمانى سنوات ، وعاد الى مصر فى سنة ١٨٥٣ حيث عمل طبيبا حرا بالأسكندرية ، ومات فى فرنسا سنة ١٨٨٦م.

انظر : د.جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على ، طبعة دار الفكر العربى القاهرة سنة ١٩٥١ ، ص٦٣ .

(٢) تم طبع الجزء الأول منه فى مطبعة بولاق سنة ١٢٥٨هـ وتم طبع الجزء الثالث سنة ١٢٦٠هـ .

الترجمة الشيخ (درويش زيدان) الذى خلف برون فى تدريس مادة الكيمياء بمدرسة الطب ، والدكتور حسين غانم الرشيدى [١] .

ويبدوا أن نظام الترجمة كان يقضى بأن يختص كل شيخ من المحررين بواحد من هيئة المترجمين يعنى بتصحيح الكتب التى يترجمها وقد قام بتصحيح الكتب التى ترجمها (عنجورى) الشيخان : (محمد عمران الهراوى) ، و(أحمد حسن الرشيدى) والشيخ (ابراهيم الدسوقى) أحد المصححين فى مدرسة الطب [٢] .

وكان يقوم الشيخ (محمد عمران الهراوى) بكتابة خاتمة الكتاب الذى يصححه مثال ذلك كتابة خاتمة كتاب :

]المنحة فى سياسة حفظ الصحة] تأليف الخواجا برنار ، وترجمة جورج فيدال . يقول فيها :

أن هذا الكتاب " ثالث كتاب طبع من الكتب الجديدة بعد ترجمته وقراءة معظمه فى المدرسة المفيدة التى أنشأها بأبى زعبل صاحب السعادة لتنتشر علوم الطب فى مملكته الوقادة ، على يد مصحح كلمة عند الترجمة مجرد جملة عند القراءة والمقابلة ، مفرغة فى قالب التصانيف الأولية ، صائغة على تمثال التآليف العربية مؤاخية حال القراءة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٦ ٠

(٢) المرجع السابق ص ٨٧ ٠

والجمع، موافية عند التمثيل والطبع ، مغفور المساوى محمد الهراوى ...." [١] .

وقد يكتب المقدمة مثل التى كتبها الشيخ (محمد الهراوى) للكتاب : " دستور الأعمال الأقرباذينية لحكماء الديار المصرية " تأليف(كلوت بك) و (ديباجى) و (دوتوش) وترجمة الخواجا يعقوب السورى وطبع فى بولاق سنة ١٢٥٢هـ وجاء فى مقدمته :

"وبعد فهذا كتاب عظيم القدر لطيف الحجم يحوى من كتب الأدوية الجم ، عمله أرباب المشورة الصحية ، بمصر المحمية ، جامعا لكل ما يلزم للأجزاجية ، مغنيا لهم عن مطالعة كتب الأقرباذين والمفردات ومراجعة قوانين الحسابات عند طلب الأدوية ، وأداء حسابها للأجزخانات وسموه " دستور الأعمال الأقرباذينية لحكماء الديار المصرية " وقد ترجم هذا الكتاب بمدرسة الطب بأبى زعبل الخواجا يعقوب السورى ، وقوبل بمجمع من المترجمين ، وبعض أهل العلم المصححين ثم حرر بعد جمعه ، وهذب عند طبعه ، على يد مغفور المساوى محمد الهراوى " [٢] .

وكان بعض علماء الأزهر يقومون بجانب المترجم لتصحيح الدروس التى يلقيها الأساتذة على طلبة مدرسة الطب البيطرى ، وكان مقرها فى مدينة رشيد ، كان المترجم ايطالى الجنسية ، واسمه " ميخالى

---

(١) انظر خاتمة كتاب المنحة ص ٤٠٤ طبعة بولاق سنة ١٢٤٩ .

(٢) انظر مقدمة طبعة كتاب الدستور ، طبع بولاق سنة ١٢٥٢هـ .

ياجو " على معرفة باللغة العربية والفرنسية ، كان يقوم الى جانب المترجم شيخ أزهرى هو الشيخ " مصطفى حسن كساب " لتصحيح الدروس التى ينقلها المترجم الى العربية ، ولكن يبدو أن هذا المترجم لم يقم بواجبه خير قيام . [١]

ولا شك أن هؤلاء المصححين بما أتيح لهم من الاطلاع على المؤلفات العربية قد أمدوا المترجمين بعظيم المعاونة فى اختيار الألفاظ العربية التى تقابل المصطلحات الطبية الأجنبية ، أما المصطلحات التى لم يجدوا لها مرادفا عربيا فقد وضعوا لها مصطلحات جديدة مشتقة من الألفاظ الأجنبية ، ومن هؤلاء الرجال مجتمعين تكونت أكاديمية تكفل أمانة الترجمة وصحتها .[٢]

ومن المصححين من بلغوا درجة طيبة من التفوق أمثال الشيخ (محمد الهراوى) الذى كان فى بداية شبابه مصححا بمدرسة الطب ثم اكتسب فى خلال قيامه بوظيفته معارف طبية فاقترحت لجنة الإمتحان فى سنة ١٨٣٢ تعيينه أستاذا مساعدا بمدرسة الطب ورفع مرتبة مكافأة له هو والسيد أحمد الرشيدى (الذى سافر فى بعثة الطب [٣]) ، والشيخ الهراوى أصبح ناظرا لمدرسة الطب فيما بعد .

---

(١) د.أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٣١١ طبعة النهضة المصرية سنة ١٩٣٨م.

(٢) المرجع السابق ، ص٢٥٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

الشيخ الدكتور أحمد حسن الرشيدى :

ومن هؤلاء المصححين والمحررين : الدكتور (أحمد حسن الرشيدى) الذى كان واحدا من مشايخ الأزهر الذين عينوا مصححين ومحررين للكتب التى تترجم بمدرسة الطب البشرى ، وقد اشترك مع المصحح الأول الشيخ محمد الهراوى فى مراجعة وتصحيح أول كتاب ترجم فى مدرسة الطب وهو كتاب : " القول الصريح فى علم التشريح " وهذا الكتاب من تأليف "كلوت بك" ناظر مدرسة الطب وطبع فى سنة ١٢٤٨هـ ، وكان الشيخ أحمد الرشيدى يلازم بعض المترجمين فى حضور دروس الطب بمدرسة الطب وأفاد من حضور هذه الدروس وحصل كثيرا من المعلومات فلما فكر كلوت بك فى ايفاد بعثة سنة ١٨٣٢م الى باريس لتعلم الطب اختار الشيخ أحمد حسن الرشيدى ليكون عضوا فى هذه البعثة وعاد الشيخ أحمد حسن الرشيدى سنة ١٨٣٨م وعين مدرسا بمدرسة الطب وكانت له جهود فى التدريس والترجمة وكان لعلمه الواسع باللغة العربية واتقانه لها منذ أن كان طالبا بالأزهر فضل كبير فى اخراج ترجماته أقرب ما تكون الى الصحة وكانت كتبه تقدم الى المطبعة من غير أن تمر على أحد المصححين وكان يقوم بمراجعة بعض الكتب التى يترجمها زملاؤه ونظرا لتفوقه عين سنة ١٨٤٠م مديرا لمدرسة الولادة .[1]

---

(١) د.جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على ، ص١٠٥-١٠٦ .

وقد قام الشيخ (أحمد حسن الرشيدى) فى مدى عشر سنوات تقريبا ١٢٥٢-١٢٦٢هـ بترجمة سبعة كتب فى مختلف الفنون الطبية عدا كتاب واحد فى علم جغرافيا وتدل الكتب التى ترجمها الشيخ أحمد حسن الرشيدى على أنه كان وافر النشاط محبا لعلمه مقبلا عليه يأبى البطالة ويعاف الكسل وفيما يلى بعض الكتب التي ترجمها :

١- "رسالة فى تطعيم الجدرى" تأليف كلوت بك ، طبع بولاق سنة ١٢٥٠هـ وهذا الكتاب ترجمه وهو فى باريس وأرسله الى مصر وطبع فى بولاق قبل عودته .

٢- "الدراسة الأولية فى الجغرافيا الطبيعية " تأليف (فليكس لامروس) طبع بولاق سنة ١٢٥٤هـ وهو أول كتاب ترجمه بعد عودته من البعثة .

٣- "ضياء النيرين فى مداواة العينين " تأليف الطبيب الإنجليزى (لورانس) طبع بولاق ١٢٥٦هـ .

وختم حياته العلمية بتأليف موسوعة علمية كبيرة فى الطب تقع فى أربعة أجزاء كبار ، بعنوان " عمدة المحتاج لعلمى الأدوية والعلاج " [١] وطبع هذا الكتاب بعد وفاته سنة ١٢٨٣هـ .

---

[١] جرجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج٤ ، ص١٧٤ .

الشيخ الدكتور حسين غانم الرشيدى :

ومن هؤلاء المشايخ الذين أجادوا التحرير والتصحيح وتحولوا بفضل براعتهم إلى السفر إلى فرنسا لاستكمال دراستهم الشيخ حسين غانم الرشيدى الذى برع فى التحرير والتصحيح وتفوق على أقرانه من المصححين فاقترحت لجنة الامتحان بمدرسة الطب سفره إلى فرنسا هو وزميله سالف الذكر الشيخ أحمد الرشيدى سنة ١٨٣٢م .

وعين الشيخ حسين الرشيدى بعد عودته من فرنسا معلما للأقرباذين والمادة الطبية ، وترجم بعد عودته من فرنسا كتابين هما :

١-"الدر الثمين فى الأقرباذين " وطبع فى بولاق سنة ١٢٦٥هـ .

٢-"الدر اللامع فى النبات وما فيه من الخواص والمنافع " تأليف الدكتور " فيجرى بك " وطبع فى بولاق سنة ١٢٥٧هـ .

ونظرا لأنه كان حجة فى اللغة العربية واللغة الفرنسية ظل يشترك فى تصحيح بعض الكتب المترجمة . [١]

قال عنه جرجى زيدان " كان فى شبابه فقيها مثل أكثر رفاقه فى ذلك العهد ، وتعلم العقائد الدينية والعلوم اللغوية ، ثم سافر الى باريس وأتقن فن الأقرباذين " [٢]

---

[١] د٠الشيال ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧ ٠

[٢] تاريخ آداب اللغة العربية ، ج٤ ، ص ١٧٦ ٠

الشيخ الدكتور عيسوى النحراوى :

تلقى علومه فى الأزهر ودخل مدرسة الطب فى أول سنة أنشئت فيها واختير عضوا فى بعثة سنة ١٨٣٢م وعاد سنة ١٨٣٨م وترجم بعد عودته :

-كتاب "التشريح العام" تأليف مسيو "لكلار" الفرنسى وطبع فى بولاق سنة ١٢٥١هـ ويذكر عمر طوسون أنه ترجمه وهو فى فرنسا .

-ترجم الجزء الخاص بالتشريح من القاموس الفرنسى الطبى .

الشيخ الدكتور محمد الشباسى :

هو مثل زملائه السابقين نشأ فى الأزهر والتحق بمدرسة الطب وسافر الى فرنسا سنة ١٨٣٢م وعاد سنة ١٨٣٨م فأجاد علم التشريح ، وترجم :

" -التنوير فى قواعد التحضير " طبع فى بولاق سنة ١٢٦٤هـ .

" -التنقيح الوحيد فى التشريح الخاص الجديد " فى ثلاثة أجزاء كبيرة ، وطبع فى بولاق سنة ١٢٦٦هـ ، وكان هذا الكتاب مرجعا وافيا فى علم التشريح ، يستعين به تلاميذ مدرسة الطب .

-واشترك فى ترجمة القاموس الطبى الفرنسى مع آخرين .

الشيخ الدكتور محمد الشافعى :

نشأ كزملائه فى الأزهر وسافر فى بعثة سنة ١٨٣٢م وعاد سنة ١٨٣٨م وعين بعد عودته مدرسا للأمراض الباطنية وفى سنة ١٨٤٠م

عين مديرا لمدرسة الولادة ، وفى سنة ١٨٤٥م عين وكيلا لمدرسة الطب [١] ، ثم مديرا لها بعد سفر مديرها الفرنسى الى بلاده وهو الدكتور " برون " فكان أول رئيس مصرى تولى ادارة هذه المدرسة ، وظل يشغل هذا المنصب حتى أوائل عهد عباس الأول ، وفى عهد اسماعيل الى أن توفى سنة ١٨٧٧م [٢] . ترجم :

" -أحسن الأغراض فى التشخيص ومعالجة الأمراض " فى أربعة أجزاء كبيرة ، وطبع فى بولاق سنة ١٢٥٩هـ .

" -كنوز الصحة ويواقيت المنحة " تأليف " كلوت بك " وطبع فى مطبعة بولاق سنة ١٢٦٠هـ .

" -الدر الغوال فى معالجة أمراض الأطفال " لكلوت بك وطبع فى بولاق سنة ١٢٦٠هـ .

الشيخ رفاعة يترجم أفكارا دستورية :

كان محمد على حاكما مستبدا لا يعرف الحياة الديمقراطية ولا يعترف باشتراك الشعب فى الحكم ، وفى أثناء نهضة مصر التعليمية على عهده سافر رفاعةالطهطاوى[٣] مع البعثة الأولى الى فرنسا سنة ١٨٢٦ م ودرس أثناء اقامته فى فرنسا نظام الحكم فى فرنسا ووقف على ما

---

(١) احمد عزت عبد الكريم ، ص ٢٧٤ .

(٢) جمال الشيال ، ص ١٠٨ .

(٣) ولد رفاعة سنة ١٢١٦هـ (١٨٠١م) فى طهطا بالصعيد واليها ينسب ، والتحق بالأزهر فى عام ١٢٢٢هـ (١٨١٧م) وتتلمذ على الشيخ حسن العطار الذى تولى مشيخة الأزهر سنة ١٨٢٦م فرشحه العطار للسفر مع أول بعثة أوفدها محمد على اليها سنة١٨٢٦م .

لديهم من مبادئ دستورية . وكان أستاذه العطار قد نصحه بتسجيل رحلته الى فرنسا فى كتاب فأنجزه ، وسمى هذا الكتاب :

"تخليص الأبريز فى تلخيص باريز " ونقل رفاعة بعض الأفكار الدستورية عن نظام الحكم فى فرنسا ونشرها فى مصر وطبع هذا الكتاب طبعته الأولى فى عام ١٢٥٠هـ (١٨٣٤م) وطبعه رفاعة للمرة الثانية سنة ١٨٤٨م بعد انهيار نظام محمد على الفردى وكان فى هذا تأكيد للمصريين على فشل نظام الحكم المطلق فقد كان الكتاب يحوى آراء ومبادئ دستورية عادلة وترجم الى العربية فى كتابه دستور فرنسا فى ذلك الحين وهو دستور سنة ١٨١٤م الذى ظل معمولا به حتى سنة ١٨٣٠م والذى وضعه لويس الثامن عشر .

ولم يكتف رفاعة بالتعريب وانما أخذ يعلق على الدستور الفرنسى تعليقات تدل على فهم صحيح لأحكام الدستور ومبادئه فقال معلقا على نصوص هذا الدستور :

"ومن ذلك يتضح لك أن ملك فرنسا ليس مطلق التصرف ، وأن السياسة الفرنساوية هى قانون مقيد بحيث أن الحاكم هو الملك بشرط أن يعمل بما هو مذكور فى القوانين التى يرضى بها أهل الدواوين (البرلمان) وأن ديوان البير (مجلس الشيوخ) يمانع عن الحكم وديوان رسل العمالات (مجلس النواب) يحامى عن الرعية ، والقانون الذى يمشى عليه الفرنساوية الآن ، ويتخذونه أساسا لسياستهم هو القانون الذى ألفه لهم ملكهم المسمى لويس الثامن عشر ، ولا يزال متبعا

عندهم ومرضيا لهم ، وفيه أمور لا ينكر ذوو العقول أنها من باب العدل " [١]

وقال فى موضع آخر معلقا على مساواة الشعب الفرنسى أمام القانون :

" قوله فى المادة الأولى : أن سائر الفرنسيين مستوون قدام الشريعة ، معناه : سائر من يوجد فى بلاد فرنسا من رفيع ووضيع لا يختلفون فى إجراء الأحكام المذكورة فى القانون ، حتى أن الدعوة الشرعية تقام على الملك وينفذ عليه الحكم كغيره ، فانظر الى هذه المادة فإن لها تسلط عظيم على اقامة العدل ، وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم نظرا الى إجراء الأحكام ، ولقد كادت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنساوية ، وهى من الأدلة الواضحة على وصول العدل عندهم الى درجة عالية ، وتقدمهم فى الآداب الحضرية ، وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هوعين ما يطلق عليه عندنا العدل والانصاف ، وذلك لأن الحكم بالحرية هو اقامة التساوى فى الأحكام والقوانين بحيث لا يجور الحاكم على انسان بل القوانين هى المحكمة والمعتبرة [٢] " ورفاعة يشير فى هذا التعليق الى ما يعرف فى عصرنا بسيادة القانون .

---

[١] تخليص الأبريز فى تلخيص باريز ، ص ٦٦ .

[٢] المرجع السابق ، ص٧٢ – ٧٣ .

وقال معلقا على (المادة الثانية) الخاصة بالمساواة فى الضرائب :
" وأما المادة الثانية فإنها محض سياسة ، ويمكن أن يقال : إن الفِرَدَ(جمع فِرْده) وهى الضرائب ونحوها لو كانت مرتبة فى بلاد الاسلام كما هى مرتبة فى تلك البلاد لطابت النفس خصوصا اذا كانت الزكوات والفئ والغنيمة لا تفى بحاجة بيت المال ، أو كانت ممنوعة بالكلية ، وربما كان لها أصل فى الشريعة على بعض أقوال مذهب الإمام الأعظم (أبو حنيفة) ومن الحكم المقررة عند قدماء الحكماء " الخراج عمود الملك " وفى مدة اقامتى بباريس لم أسمع أحد يشكو من المكوس والفرد والجبايات أبدا ، ولا يتأثرون بحيث أنها تؤخذ بكيفية لاتضر المعطى[1] "

ويمضى الطهطاوى فى تعليقه على الدستور الفرنسى قائلا عن (المادة الثامنة) الخاصة بحرية الرأى والنشر فيقول :

"وأما المادة الثامنة فإنها تقوى كل انسان على أن يظهر رأيه وعلمه وسائر ما يخطر بباله مما لا يضر غيره فيعلم الانسان سائر ما فى نفس صاحبه " [2]

وقال تعليقا على (المادة التاسعة) الخاصة بحرمة الأملاك وصيانتها وعدم اعتداء أحد على ملك آخر :

"وأما المادة التاسعة فإنها عين العدل والانصاف وهى واجبة لضبط جور الأقوياء على الضعفاء وتعقيبها بما فى المادة العاشرة (التى تقول :

---

(١) المصدر السابق ، نفس المكان .
(٢) المصدر السابق ، ص٧٤ .

للدولة دون غيرها أن تكره انسانا على شراء عقارة لسبب عام النفع بشرط أن تدفع ثمن المثل قبل الاستيلاء ص٦٧) من باب اللياقة الظاهرة " (١)

وقال عن (المادة الخامسة عشر) التى تنص على أن السلطة يتولاها الملك ومجلسا النواب والشيوخ :

"وفى المادة الخامسة عشر نكتة لطيفة وهى أن تدبير أمر المعاملات لثلاثة مراتب : المرتبة الأولى : الملك مع وزرائه ، والثانية : مرتبة البيريه (مجلس الشيوخ) الحامية للملك ، والثالثة : مرتبة رسل العمالات الذين هم وكلاء الرعية والمحامون عنهم حتى لا تظلم من أحد ، وحيثما كانت رسل العمالات قائمة مقام الرعية ومتكلمة على لسانها كانت الرعية كأنها حاكمة نفسها بنفسها ، وعلى كل حال فهى مانعة للظلم عن نفسها بنفسها أو هى آمنة منه بالكلية (٢) .

وصفوة القول أن رفاعة الطهطاوى يوضح (بترجمة الدستور الفرنسى وتعليقه عليه) للشعب المصرى مزايا الحكم النيابى الديمقراطى ، وأنه عبارة عن حكم الشعب لنفسه بنفسه .

هذه هى الأفكار التى نقلها رفاعة الى مصر سنة ١٨٣٠م عقب عودته من فرنسا وضمنها كتابه النفيس " تخليص الأبريز فى تلخيص باريز " الذى طبع طبعته الأولى فى مطبعة بولاق سنة ١٢٥٠هـ (

---

(١) المصدر السابق ، ص٧٥ .

(٢) المصدر السابق ، نفس المكان .

١٨٣٤م) وكان طبعه للمرة الثانية سببا فى نفى رفاعة الى السودان سنة ١٢٦٥هـ (١٨٤٨م) فى أوائل حكم عباس الأول ، لأن الكتاب يحوى آراء ومبادئ دستورية عادلة لا يرغب فيها حاكم مستبد غشوم مثل عباس باشا .

وقد ظل رفاعة بك بعد عودته الى مصر متأثرا بالتعاليم الدستورية التى تلقاها فى باريس . وحسبك دليلا على بقائه محتفظا بتلك المبادئ السامية على مدى السنين أنه عد أكبر عمل للخديو اسماعيل إنشاءه مجلس شورى النواب فقد قال عنه فى معرض الثناء عليه : " ولو لم يكن له من المآثر إلا كونه حمل الأهالى على أن يستنيبوا عنهم نوابا ذوى فكرة ألمعية ، ليتذاكروا فى شأن مصالحهم المرعية ، لكفاه ذلك شرفا ومجدا ، وعزا وسعدا حيث صار مستوليا على أمة حرة الرأى ، باستشارتها فى حقائق التراتيب والتنظيمات التى يراد تجديدها لأجلهم " [1] .

وكان لهذه الثقافة المترجمة عن الفرنسية أكثر الأثر فى توعية الشعب المصرى بالأفكار الدستورية الحديثة ونظم الحكم العادلة التى ظلت تحتجز فكرها فى أذهان أمثال رفاعة الطهطاوى من أعضاء البعثات المصرية وغيرهم من الشعب ممن نقلت اليهم من باقى المصريين المثقفين الى أن آتت ثمارها فى عصر اسماعيل عندما أنشأ مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦م .

---

[1] عبد الرحمن الرافعى بك ، عصر محمد على ، ص ٥١٢ .

والخلاصة أن أول كتيبة للترجمة فى شتى علوم العصر كانت من علماء الأزهر الذين سافروا الى فرنسا ، وساعدهم تمكنهم فى اللغة العربية والفرنسية على نقل العلوم الغربية الى لغتنا العربية .

ولو استمرت هذه الجهود التى بدأها رجال الأزهر بقيادة الشيخ رفاعة الطهطاوى لتقدمت بلادنا ، لكنها تعثرت بتولى علماء لم يتخرجوا من الأزهر ولا يجيدون اللغة العربية مثل أبناء الأزهر ، فلم يرغبوا فى الترجمة فى عصر الاحتلال الانجليزى لمصر (١٨٨٢-١٩٥٤م) وفضلوا تدريس العلوم الطبية والهندسية وغيرها بلغاتها الانجليزية والفرنسية ، واستمروا فى ذلك الى يومنا هذا .

واستمر حاجز اللغة يعوق التفوق ويقف حاجزا مانعا من تطور هذه العلوم بلغتنا العربية لإنشاء قاعدة علمية وطنية تساعد البلاد على التقدم واللحاق بالأمم المتقدمة التى تطور العلوم بلغاتها القومية .

ولمـــا تقدمت المدارس العالية والخصوصية التى أنشأها محمد علي واتسع نطاقها رأى أن ينشئ لها إدارة خاصة سميت " ديوان المدارس " ســـنة ١٨٣٧م فكـــان هذا الديوان أول وزارة للمعارف في مصر ، وديـــوان المدارس هذا هو صاحب الفضل في إنشاء المدارس الابتدائية بمصر وعددها خمسون مدرسة في عهد محمد علي .

وكان التعليم في المدارس كافة ، عالية ، وتجهيزية ، وابتدائية مجانا والحكومة تنفق على التلاميذ (مسكن وغذاء وملبس) وتجرى عليهم كثيرا من الأرزاق .

ولكـــن يلاحـــظ أن الشعب المصري لم يكن راضيا على ادخال أبنائه في هذه المدارس تمسكا بالدراسات الإسلامية في الأزهر ، وخوفا من انخراط أبنائهم في الجندية فقد كانت المدارس أيام محمد علي عبارة عن ثكنات للجنود [١] .

وممـــا يدل على عبقرية محمد علي اهتمامه بإيفاد البعثات العلمية الى أوربـــا ليـــتم طلبة العلم المصريين دراستهم في معاهد أوربا العلمية لتكوين طبقة من المثقفين ثقافة شاملة في فروع تخصصاتهم لتسد حاجة مـــصر من المدرسين في المدارس العالية ، ومما هو جدير بالفخر أنه في ذلك العصر لم يفكر حاكم شرقي ولا حكومة شرقية في إيفاد مثل هذه البعثات حتى تركيا نفسها .

إلا أنه يجب ملاحظة أن محمد علي أراد بالتعليم أن يخرج موظفين وكتبة فقط وهذا نعرفه من الوثيقة التى بعث بها إبنه إبراهيم إليه يطلب مـــنه فـــيها أن ينشر التعليم بمصر لأن نابليون كان يعلم أبناء الجنود ويعطـــى كل تلميذ نصف جراية نفر ونصف ماهية نفر ، فما كان من محمـــد علـــي إلا أن رد عليه يلفت نظره إلى ما تعانيه أوربا من نتائج تعمـــيم التعلـــيم بين أبناء العامة ، وإلى أنهم كانوا قد تورطوا في تعليم

---

[١] المدخل في تاريخ العالم العربي الحديث ، دكتور جلال يحيى ص١١٤ .

الناس حتى أضحوا وليس في طاقتهم تلافى ما فات فإذا كان هذا المثال أمـــام الأنظـــار ، فمـــن الواجب أن تتفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم واف بأعمال الرياسة (يعنى موظفين) غير مولعين بتعميم ذلك التعليم [١] .

التعليم في الأزهر في عصر محمد علي :

لم يكـــتف محمد علي بالقضاء على زعماء الأزهر بل راح يضع التخطيط الذي يمكنه من تقويض الأزهر والتقليل من شأنه ، ونظر إليه علـــى أنـــه مؤســـسة وطنية رمقها بعين الريبة والخوف ، فعمل على اضعاف جناحها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

وقامـــت خطته على العناية بإنشاء مدارس مستقلة عن الأزهر فأنـــشأ مدارس الطب والهندسة والزراعة والبحرية والألسن والصيدلة والطـــب البيطرى والفنون والصنائع وغير ذلك من المدارس الحربية والمدنية ، وأغدق الباشا على هذه المدارس كثيراً من الأرزاق ليجتذب إلـــيها الشباب فيجف بذلك المورد البشري الذي يمد الأزهر بالطلاب كمـــا جـــف من قبل المورد المالي أو كاد بسبب استيلائه على أوقاف الأزهر .

ولم يكن هدف محمد علي من إنشاء المدارس وبعث البعوث إلى أوربـــا هـــو تطوير التعليم في مصر ، وإنما كان هدفه الأكبر هو امداد جيشه بما يحتاج إليه من الضباط لمختلف الأسلحة والأطباء والمهندسين

---

[١] د . أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٣٨م ، ص٣٩-٤٠ .

ومـــا تحـــتاجه دواوينه ومصانعه من موظفين وصناع ، ومن ثم عندما انهارت دولة محمد علي انهار هذا البناء التعليمى بانهيار غرضه .

ولو كان غرض محمد علي هو تطوير التعليم في مصر حقا لبدأ ذلـــك مـــن الأزهر الذي تضرب جذوره في مصر منذ أزمان طويلة ، وتاريخه هو تاريخ مصر الثقافي ، " لأن السياسة التعليمية ليست نظاما يوضـــع بـــل هو الروح القوي الذي لا تراه وهذا الروح يستمد أكبر مقـــوماته مـــن تقاليد الأمة ، كما أن السياسة التعليمية لأمة من الأمم يجب أن تكون نابعة من تراثها ، وأن تكون مظهرا حيا لما تعتنقه الأمة من المثل العليا ، [1]" .ومن ماضيها ولا تنفصل عنه .

والذي حدث أن محمد علي كما أنشأ المدارس بعيدا عن الأزهر أنـــشأها أيضا بعيدا عن روح الأمة وتقاليدها ، وكان كثير ممن أستعان بهـــم في سياســـته التعليمية في مصر من الأفاقين والجهلة الأجانب [2] الـــذين هـــبطوا أرض مصر هدفهم في الكسب المادي ، ولهذا انحرفوا بالتعلـــيم في البلاد عن الهدف الصحيح الذي تنشده البلاد ، وكانوا كـــثيروا ما يخدمون أهداف دولهم ومصالحها في مصر ، وعملوا أيضا على تهيئة البلاد والأذهان لتقبل المستعمر الغربي وسيطرته .

ولم يحـــاول محمـــد علـــي أن يـــشرك شعبه في الاهتمام بتلك التغـــييرات التعليمـــية الجديدة ، ومن ثم لم ينمي لها الشعب المصري ،

---

[1] د . أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، القاهرة ١٩٣٨ ، ص٢٩ .

[2] المرجع السابق ، ص٣٢ .

وكان الطلاب يهربون منها لما لها من صبغة عسكرية ، وكان الأهالي لا يـــودون لأبنائهم أن يلتحقوا بها . ما عدا أتباع محمد علي من الأتراك والشراكسة وغيرهم من الدخلاء على البيئة المصرية .

كما أنه أراد أن ينشئ طائفة من المتعلمين الجدد الذين يدينون بالـــولاء له ، ويكونون بحق عبيد إحسانه ، وهو ولي نعمتهم ، وخاصة أنه كان قد صفى الزعامة الشعبية وقضى على نفوذها .

وقد يقول قائل أن تطوير التعليم في الأزهر كان يحتاج إلى وقت طويل ومجهود شاق ، بينما كان (محمد علي) في عجلة من أمره فانشأ مـــا أنـــشأ من مؤسسات علمية بسرعة فائقة لتخدم أغراضه ، ولكن العقلاء من الباحثين يرون أن هذه السرعة كانت من عوامل انحلالها[١].

ولا شك أنه كان لهذه المدارس التى أنشأها محمد علي والبعثات الـــتي أرسلها إلى أوربا أثر كبير في بناء مستقبل مصر الثقافى ، ولكن الباحث الأمين يرى دون تحامل أن الهدف منها لم يكن بناء الدولة ثقافيا بقـــدر ما كان توجيه الثقافة بعيدا عن الأزهر [٢] .وعندما رأى خلفاء محمـــد علـــي أن هذه المدارس ستخلق فكراً ثقافيا بين طبقات الشعب وتنحـــرف عـــن هـــدفها الأساسي ، أسرعوا فأغلقوا أبوابها وأوقفوا نشاطها ، ونفوا زعيمها العلامة رفاعة الطهطاوي فقد نفاه عباس الأول إلى الخـــرطوم ســـنة ١٢٦٥هـــ (١٨٤٨م) لأنه ضمن كتابه (تخليص

---

(١) المرجع السابق ، ص٥٥٩ .

(٢) د . أحمد شلبي ، الأزهر تاريخه وتطوره ، القاهرة ١٩٦٤ ص٢٢٩-٢٣٠ .

الإبريــز في تلخيص باريز) آراء ومبادئ دستورية عادلة لا يرغب فيها حاكم مستبد غشوم كعباس باشا [١] .

وهكــذا كــان شــأن الأزهر في عهد أسرة محمد علي ، فقد اعتــبروه كما أسلفنا مؤسسة مصرية وطنية ، ونظروا اليه بعين الريبة والخوف ، وعملوا في إضعاف شأنه ما استطاعوا الى ذلك سبيلاً .

ولقــد أدرك زعماء الحركة الفكرية في مصر بعد مرور الزمن خطــأ محمــد علي ونبهوا الأذهان الى هذا الخطأ الذي ارتكبه في عدم تطويــر الأزهر . فقال رفاعة الطهطاوى في هذا الصدد : " ولو أنه – أي محمد علي – أعلى منار الوطن ورقاه لم يستطيع إلى الآن أن يعمم أنوار هذه المعارف المتنوعة بالجامع الأزهر ولم يجذب طلابه إلى تكميل عقــولهم بالعلــوم الحكمية التى كبير نفعها في الوطن ليس ينكر .. لا سيما وأن هذه العلوم .. هى علوم إسلامية .. فإن من يطلع على سند شيخ الجامع الأزهر الشيخ أحمد الدمنهورى الذي ولي مشيخة الأزهر من ١١٨٢-١١٩٠هــ (١٧٦٧-١٧٧٦م) يرى أنه قد أحاط من هــذه العلوم بكثير ...[٢] ومن هنا يتبين لنا أن رفاعة الطهطاوى كان صريحاً في لوم محمد علي لأنه أهمل التعليم في الأزهر .

وأخيرا إذا كان محمد علي قد نجح في تكوين جيش حربي جديد في مــصر ولم تلبث القوى الحربية القديمة أن أصابها الفناء فإن التعليم

---

[١] انظر : محمد أمين حسونه ، كفاح الشعب من عمر مكرم الى جمال عبد الناصر ، القاهرة سنة ١٩٥٥ ،ص٢٦١ .

[٢] انظر : رفاعة الطهطاوى ، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية مطلب أنه ينبغى للعلماء الشرعيين أن يتشبثوا أيضا بمعرفة المعارف البشرية كالعلوم الحكمية العلمية .ص٣٧٢ .

القديم في الأزهر لم يصبه الفناء ، بل ظل يحيى جنبا إلى جنب مع التعليم الحديث حتى وقتنا هذا ، ومازالا يتنازعان تربية ناشئة البلاد ويقتسمان فيما بينهما الإشراف على شئون التربية والتعليم في مصر .

حالة الأزهر بعد مصادرة أوقافه :

زار المستشرق الإنجليزي إدوارد وليم لين القاهرة عدة مرات في عصر محمد علي [١] واتصل بكثير من شيوخ الأزهر يومئذ ووصف لنا طرفا من حالة الأزهريين الاقتصادية في ذلك العصر ، فذكر أن معظم طلبة الأزهر الغرباء الذين يسكنون الأروقة توزع عليهم جراية يومية من الطعام تعد لهم من اعتمادات مستمدة من إيراد العقارات الموقوفة عليهم ، والعادة أن يتناول طلبة القاهرة وما جاورها مثل هذا الراتب ، إلا أنهم لا يتمتعون بذلك طويلاً لأن محمد علي استولى على جميع الأراضي الزراعية الموقوفة على المساجد ، وفقد الأزهر أكبر جزء مما وقف عليه ولا تنفق الحكومة شيئا غير نفقات الصيانة اللازمة وأجور المستخدمين الرئيسيين ، ولا يتناول المدرسون أجرا ، وليس لهم وسيلة منظمة لكسب معيشتهم غير التدريس في المنازل ونسخ الكتب الا اذا ورثوا ملكا أو كان لهم أقارب يعولونهم ، وقد ينال المدرس

---

[١] يعتبر المستشرق الإنجليزي إدوارد وليم لين أعظم واشهر مستشرق انجليزى وقد زار مصر ثلاث مرات ، المرة االأولى: من ١٨٢٥-١٨٢٨م والثانية: من ١٨٣٣-١٨٣٥م والثالثة: من ١٨٤٢-١٨٤٩م وتظاهر باعتناق الاسلام وتسمى باسم منصور ، وعاش بحى السيدة زينب ودرس بالأزهر على طائفة من علمائه ، وبرع في العربية وترجم كتاب "ألف ليلة وليلة " الى الإنجليزية ثم أصدر قاموسه الشهير في العربية والإنجليزية ، ووضع عدة كتب عن مصر أشهرها " المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم " ترجمه الى العربية عدلى طاهر نور . ١٩٧٣ وكتابا سماه "وصف مصر" .

انظر : عدلى طاهر نور ، المستشرق الكبير ادوارد وليم لين ، القاهرة .

هديـــة من الأغنياء ويحترف بعضهم التجارة ، وقد نقص عدد الطلبة الـــذين لا رواق لهـــم نقصا كبيرا منذ الاستيلاء على أوقاف الأزهر ، حـــتى بلغ عددهم في ذلك التاريخ على الأرجح ١٥٠٠ طالب من المبصرين و ٣٠٠ طالب من المكفوفين الذين كان لهم مدرسة خاصة بهم في الأزهر تسمى " زاوية العميان " .

وذكر لين بأن الدراسة بالأزهر كانت أكثر ازدهارا قبل قدوم الحملة الفرنسية مما صارت إليه في عصر محمد علي فقد كان العلماء في بحـــبوحة من العيش فقد كان يكفي قبل ذلك العصر أن يقوم الشيخ المتخـــرج مـــن الأزهر بالتدريس لولدين من أولاد الفلاحين المتوسطى الثـــروة ليعيش في بحبوحة من العيش ، أما الآن فقد انحط شأن هؤلاء الشيوخ (أي على عهد محمد علي) حتى يصعب عليهم الحصول على معاشهم إن لم تكن مواهبهم منقطعة النظير [١].

وذكـــر الأستاذ محمد عبده أن ما أخذه محمد علي من الأوقاف الـــتي كانت للأزهر شيئا عظيما ، والتي لو بقيت له اليوم (١٩٠٢م) لكانت غلته لا تقل عن نصف مليون جنيه في السنة (ناهيك بذلك لو بقي حتى اليوم ٢٠٠٥م) ، وقرر له بذلك ما يساوي نحو أربعة آلاف جنيه في السنة . وأخذ يستميل بعض العلماء بالخلع أو يدعوهم لينفى

---

[١] انظر : ادوارد وليم لين ، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداقم في القرن التاسع عشر ، تعريب عدلى طاهر نور ، الطبعة الثانية ، دار النشر للجامعات المصرية ١٩٧٠ ، ص١٨٦–١٨٧ .

من يريد منهم إذا اقتضت الحال ذلك ، وأفاضل العلماء كانوا عليه في سخط ماتوا عليه [1] .

وصـــفوة القـــول أن محمد علي لم يكتف بالقضاء على الحركة الوطنـــية الـــتي نشأت في أروقة الأزهر ، بل راح يعمل على تقويض دعائم الأزهر عن طريقين :

أحدهما: بالاستيلاء على أوقافه ، وترتب على ذلك قلة الطلاب الذين ينـــتمون إلى الأزهر ، وقلة الأساتذة الذين انصرفوا عن العلم للسعي وراء كـــسب الرزق من التجارة وغيرها بعد أن ضاقت عليهم ميزانية الأزهر .

أما الطريق الآخر : فكان توجيه العناية إلى المدارس الحديثة والبعثات التي كان من بين أهدافها توجيه الثقافة بعيدا عن الأزهر .

أعمال العمران :

أدرك محمـــد علـــي أن العمـــران مـــادة التقدم ومن أكبر دعائم الاســـتقلال فوجه همته منذ ولايته إلى إصلاح حالة البلاد الاقتصادية وإنشاء أعمال العمران فيها لتنموا ثروتها القومية .

وكانت منشآت الري والزراعة في مقدمة هذه الأعمال فقام بشق كثير من الترع لتسهيل عملية الري وأنشأ قناطر عديدة على نهر النيل وفروعه للتحكم في مياه النيل والانتفاع بها في الري الدائم وأهم هذه المـــشاريع هو مشروع القناطر الخيرية سنة ١٨٤٧م التى حفظت من

---

[1] انظر : الامام محمد عبده ، المنار عدد ٢ من يونيو سنة ١٩٠٢م ، مرجع سبق ذكره .

مـــياه النـــيل الـــشيء الكثير وهى قوام نظام الري الصيفي في الوجه البحري وكانت تروى بطريق الحياض كري الوجه القبلي [١] .

واهـــتم محمـــد علـــي بإنشاء كثير من مصانع الغزل والنسيج والصباغة في مصر واستعان فيها بالخبرات الأجنبية حتى غمر إنتاج هذه المصانع البلاد وصدر الفائض إلى سوريا والأناضول وغيرها من البلدان ، غـــير أنهـــا كانت قائمة على نظام الاحتكار الذي لا يتفق والتقدم الصناعي . ومن ثم أقفلت معظم هذه المصانع في أواخر عهد محمد علي لـــسوء هذا النظام ، ولكنها كانت تجربة رائدة للأجيال المصرية المقبلة لإقامة النهضة الصناعية على قواعد صحيحة .

النظام الاحتكاري وأثره في انهيار مصر الاقتصادي :

عندما بدأ محمد علي في إنشاء دولة حديثة بدأ في تغييرات اقتصادية أساســـية في البلاد سيطر بها على امكانيات مصر الزراعية والتجارية والـــصناعية ووضعها في خدمة أغراضه ، وأصبح محمد علي بذلك هو الزارع الوحيد والتاجر الوحيد والصانع الوحيد في مصر .

ولكـــن هذا النظام تضارب مع مصالح الرأسمالية الغربية ونظرية حـــرية التجارة والباب المفتوح وبدأت الدول الغربية وخاصة إنجلترا تعمـــل للقـــضاء علـــى هذا النظام والتخلص منه للعودة إلى أسواقها والحـــصول على المواد الخام اللازمة لصناعتها " وسارت خطة بريطانيا

---

[١] وتم بناؤها في عهد سعيد باشا وأنشئ رياح المنوفية في عهده وأنشئ الرياح البحيرى والرياح التوفيقى في عهد إسماعيل باشا .

في عملـــياتها الهجومية على خطوط إقتصادية ثم حربية لكى تصل منها إلى نتائجها السياسية " [1] .

وقد سبق أن بينّا ما فعلته إنجلترا في القضاء على قوة مصر الحربية ومركـــزها الـــدولي ، أما في المجال الاقتصادي فقد سعت إنجلترا لدى السلطان لعقد معاهدة لحرية التعامل مع دويلات الإمبراطورية العثمانية وتـــسري علـــى مصر سنة ١٨٣٨م . ومن ثم بدأت رؤوس الأموال تعمل في مصر .

وكانت الملكية العقارية الناشئة في مصر (على أثر اصدار اللائحة الـــسعيدية سنة ١٨٥٨م التي أصلحت حال الفلاحين وخولتهم حق ملكية الأراضي الزراعية) كانت هذه الملكية تفتقر إلى رؤوس الأموال لاســـتثمارها حـــيث لم تكن بالبلاد رؤوس أموال وطنية عقب الانهيار الاقتـــصادي بسبب فساد النظام الاحتكاري . ومن ثم تدخلت رؤوس الأموال الأجنبية وأخذت تقرض الأهالى بالربى الفاحش كما اضطرت الحكومة نفسها إلى الاستدانة من بيوت الأموال الأجنبية ، وبدأت أولى عمليات الاستدانة في عصر سعيد .

وجـــاء عـــصر الديون وهو عصر إسماعيل فأراد إسماعيل معالجة الحالـــة الاقتصادية ولكنها كانت أكبر من طموحه ولا سيما أنه كان يعالجها معالجة سلبية بفرض الضرائب الجديدة وعقد القروض الكبيرة التي ذهب أغلبها في هاوية الإسراف ، ولم يكن إسماعيل خبيرا في عملية

---

[1] المدخل في تاريخ العالم العربي الحديث ، دكتور جلال يحيى ، ص١٢٣ .

القـــروض وحـــساب فـــوائدها ، فأضر بمصلحة البلاد وزاد التدخل الأجنبي في شئون مصر المالية في أواخر عصره مما كان له أكبر الأثر في خلعه واحتلال مصر في عهد الخديو توفيق سنة ١٨٨٢م [١] .

عصر عباس الأول:

وقفـــت حـــركة التقدم والنهضة التي ظهرت في عهد محمد علي عـــندما تـــولى عباس الأول الحكم سنة ١٨٤٨م وحق للمؤرخين أن يطلقـــوا عليه عهد الرجعية فقد اضطهد العلماء ونفاهم الى السودان وساءت حالة المدارس ، فألغى معظمها ولم يبق منها إلا النذر اليسير ، وأهمـــل الجـــيش والبحرية وفي عهده تضاءل النفوذ الأجنبي وخاصة الفرنسي ، وبدأ النفوذ الإنجليزي يظهر في عهده فقد تمكنت إنجلترا من جعـــل عباس يشرع في إصلاح الطريق بين القاهرة والسويس وإنشاء السكة الحديدية بين الإسكندرية والقاهرة لخدمة المواصلات الإنجليزية إلى مستعمراتها الشرقية وخاصة الهند .

عهد سعيد باشا:

امـــتاز عهـــد سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣م)بظهور نهضة وطنية قـــوامها : أنه كان يميل بجوارحه إلى المصريين ورفاهيتهم ويعمل على تحريـــرهم مـــن نير المظالم التي أصابتهم ويخفف عنهم عبء الضرائب ويخـــولهم حـــق ملكية الأراضي كما سبق بيانه ، ويشجعهم على تقلد

---

[١] لقـــد كانـــت الحالة المالية وفسادها وما تبع ذلك من تدخل الأجانب سببا في نهضة الأفكار في مجلس شورى النواب وسوف نشرح ذلك في الفصول القادمة .

المناصـــب المالـــية في الجيش والادارة بعد أن كانت من قبل وقفا على الترك والشراكسة [1] .

بيد أن سعيد باشا كان شديد الثقة بالأجانب بحيث لم يكن يقوى على أن يخالف لهم رأيا أو يرد لهم طلبا وقد اتخذ منهم بطانته وموضع ســـره فانفـــتحت في كـــيان مصر ثغرات التدخل الأجنبي وأهم هذه الثغـــرات مـــنح امتـــياز قناة السويس والاستدانة من البيوت المالية الأجنبية ، والتساهل في منحهم تعويضات لا أساس لها [2] .

عصر إسماعيل:

وجـــاء عصر إسماعيل وكان له أثره النافع وأثره الضار ، فهو من ناحية عهد تقدم ونهضة ومن ناحية أخرى عصر ديون وتدخل أجنبي .

فقـــد أكمـــل إسماعيل فتح السودان بعد أن أهمله عباس الأول وســـعيد ومـــد حدود الدولة المصرية إلى منابع النيل وشواطئ المحيط الهـــندي أي إلى تخـــومها الطبيعية فكان عمله من هذه الناحية عظيما ومجـــيدا ، غير أن الإنجليز استغلوه في مجال فتح كثير من أصقاع أوربا لحـــسابهم تحت مظلة محاربة تجارة الرقيق وعني بتنظيم الجيش وترقية التعليم الحربي وإنهاض البحرية المصرية وإقامة أعمال العمران في مختلف النواحي .

---

[1] عصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعي ج١ ص٢٣.

[2] السخرة في حفر قناة السويس ، الدكتور عبد العزيز الشناوي ، ص٩ وفيه فصل ممتع عن عهد التسلط القنصلي في مصر سوف نشير اليه في نهاية هذا الفصل .

النهضة العلمية والفكرية :

بعــث إسماعــيل النهــضة العلمية والفكرية من مرقدها بإنشاء المدارس والمعاهد وتأسيس الجمعيات العلمية كالمجمع العلمي . وجمعية المعــارف ســنة ١٨٦٨م وهــي أول جمعية أنشئت في مصر للتأليف والطــباعة والنــشر والغرض منها نشر العلوم والمعارف بطبع الكتب العلمية وتأليفها وقامت الجمعية بطبع طائفة من أمهات الكتب العربية، ثم الجمعــية الجغرافية الخديوية سنة ١٨٧٥للعناية بالأبحاث الجغرافية وتدويــنها ، والجمعية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية سنة ١٨٧٨لفتح المدارس الحرة الإسلامية وتهذيب الأخلاق وإعانة الفقراء .

الصحافة :

ولم يكــن بمصر صحافة حتى عصر إسماعيل سوى الوقائع المصرية الــتي أنــشأها محمد علي سنة ١٨٢٨كجريدة رسمية تتولى الحكومة إصدارها [1] ثم نشطت الحياة العلمية والأدبية في عصر إسماعيل فكان مــن مظاهــرها تأسيس الصحف العلمية والأدبية والسياسية ، وهذا بسبب تعضيد إسماعيل لها ، ومساعداته الأدبية والمالية للقائمين عليها .

فظهــرت مجلة (اليعسوب) سنة ١٨٦٥وهي مجلة شهرية طبية وظهــرت مجلــة (روضة المدارس) أنشأها علي مبارك سنة ١٨٧٥ لإحياء الآداب العربية ونشر المعارف الحديثة .

---

[1] عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي ، ص٥٧١.

وظهـــرت مـــن الصحف السياسية صحيفة (وادي النيل) سنة ١٨٦٧ وكانـــت تصدر مرتين في الأسبوع وجريدة (نزهة الأفكار) لإبراهيم المويلحي ومحمد عثمان جلال سنة ١٨٦٩م وكانت أسبوعية ظهـــر منها عددان ثم حالت العوائق دون اصدارها لأنه قيل لإسماعيل بأنها تثير الأفكار وتبعث على الفتن فصدر الأمر بالغائها [1] ، وجريدة (الوطن) سنة١٨٧٧م وجريدة (مصر) سنة ١٨٧٧م وهي أسبوعية، وجـــريدة (الـــتجارة) سنة ١٨٧٨م يومية ، وجريدة (الأهرام) سنة ١٨٨٥م وكانت في مبدأ ظهورها أسبوعية ، وجريدة (مرآة الشرق) وصحيفة (أبو نضارة) ١٨٧٧م[2] .

وســـوف نتحدث فيما بعد عما أحدثته هذه الصحف من أثر في تطويـــر الوعي القومي والسياسي في مصر ولما كان لها من أثر في نهضة الأفكـــار في مجلـــس شـــورى النواب سنة ١٨٧٩والجدير بالذكر أن الخديو إسماعيل قد أطلق لهذه الصحف حرية الكتابة وخاصة في أواخر عهده حين اصطدم بالمطامع الأوربية وشعر بوطأة التدخل الأجنبي .

وكـــان لمجـــئ السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر سنة ١٨٧١م وإقامـــته بها أكبر الأثر في الحياة العلمية والأدبية والسياسية فنفخ فيها روحا من اليقظة خطت بها خطوات واسعة إلى الأمام .

---

[1] تاريخ الصحافة العربية ، فيليب طرازي ، ج٢ ، ص٢٧٦-٢٧٧.

[2] عصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعي ، ص٢٤٧.

ولكـــن هـــذه النهضة قد تعثرت في سيرها لما شابها من إسراف الخديـــو وبذخـــه ، وركونه الى الأوربيين ، وشديد ثقته بهم واعتماده عليهم ، فأدت هذه العوامل مجتمعه إلى تورطه في القروض الباهظة التي نـــاءت الـــبلاد بحملها فكانت الزريعة التي توسلت بها الدول الأجنبية لتبعث بحقوق مصر الخالدة .

فوقع هذا العبث وتعددت مظاهره فكان في إنشاء صندوق الدين في مايـــو ســـنة ١٨٧٦بدء الوصاية الأجنبية على مصر ، ثم فرضت الـــرقابة الثنائـــية علـــى مالية مصر في نوفمبر سنة ١٨٧٦م وطالب الرقيبان في يناير سنة ١٨٧٨م بتأليف لجنة تحقيق أجنبية لفحص شئون الحكـــومة المالية ، ووصل هذا التدخل إلى درجة تعيين وزيرين أوربيين في الـــوزارة المصرية سنة ١٨٧٨أحدهما إنجليزي لوزارة المالية والآخر فرنـــسي لوزارة الأشغال ، مما أدى إلى تغلغل نفوذ الأجانب عامة في مرافق البلاد .

النهضة السياسية :

هـــذه الأحـــداث المؤسفة التي تصدع بها صرح الاستقلال الذي نالـــته مـــصر بجهودها وتضحياتها العظيمة في عهد محمد علي أثارت غـــضب الأحـــرار مـــن ذوي الرأي والمكانة في البلاد ، فظهرت في صـــفوفهم حـــركة وطنية تردد صداها في مجلس شورى النواب وفي الصحافة ، واتجهت غايتها إلى إنقاذ مصر من التدخل الأجنبي ، وتقرير الـــنظام الدستوري أساسا للحكم فيها ، واجتمعت كلمة الأحرار في

الجمعية الوطنية سنة ١٨٧٩م على المطالبة بتأليف وزارة وطنية خالصة للمصريين خالية من الوزراء الأوربيين ، وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب .

واستجاب الخديوي إسماعيل لمطالب الأحرار للتخلص من التدخل الأجـــنبي وعهد إلى شريف باشا تأليف الوزارة الوطنية على أن تكون خالية من العنصر الأوربي ومسئولة أمام مجلس شورى النواب (وثيقة ٧أبـــريل ســـنة ١٨٧٩) [1] . فألف شريف باشا أول وزارة مسئولة أنجبتها الحركة الوطنية في تاريخ مصر الحديث فكان من أعظم أعمالها وأجلها شأنها أنها وضعت دستورا على أحدث المبادئ العصرية وقدمته إلى مجلس شورى النواب لتقريره .

ولكـــن الحقد الاستعمارى الذي سبق أن وقف في طريق التقدم المـــصري أفـــسد على مصر هذه النهضة ولم ينظر إليها بعين الرضا ، وعملـــت الـــدول الاستعمارية وفي مقدمتها إنجلترا على إحباط هذه الحـــركة ، فـــسعت لدى الباب العالي لخلع الخديو إسماعيل ، وكانت تركيا على جانب كبير من الضعف وسوء النية نحو مصر بحيث أجابت مطالـــب الـــدول ، وأصـــدرت فرمانا بخلع إسماعيل وإسناد منصب الخديـــوية إلى أبـــنه توفيق في ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩م ومضت إنجلترا

[1] نص الائحة الوطنية المقدمة من الأحرار موجودة مصورة بخطها الأصلي في كتاب محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية ، ص٩٩وما بعدها ووثيقة ٧أبريل ١٨٧٩الصادرة من إسماعيل الى شريف بتأليف الوزارة الوطنية ، ص١٠٧من نفس المرجع .

سادرة في خطتها حتى تهيأ لها احتلال البلاد والقضاء على استقلالها سنة ١٨٨٢م .

نظام الحكم في مصر من ١٨٠٥-١٨٧٩م :

كانـــت طـــريقة تعيين محمد علي فريدة في نوعها ، كأنها تشير إلى عـــصر جديد في حكم مصر ، فقد جاء هذا الوالي إلى الحكم بناء على رغبة الشعب المصري وطلبه ، وتصديق السلطان العثماني عليه .

إلا أن محمـــد علـــي سرعان ما نزع إلى الانفراد بالسلطة وحطم جمـــيع الـــزعامات والقوى الشعبية وقضى قضاء تاما على كل روح للمعارضة وجمع في يده جميع السلطات من تشريع وتنفيذ وقضاء .

ولكـــن التغـــيير الـــذي طرأ على نظام الحكم في العصر التركى وعـــصر المماليـــك هـــو أن محمد علي قد أحل النظام محل الفوضى والارتباك فوضع نظاما محكما للادارة وأقام سلطته على أساس المجالس الاستشارية .

فقد أدرك بثاقب نظره وبحكم ظروف اختياره ضرورة الاستعانة بمجـــالس خاصـــة استشارية بحته تختلف تبعاً لاختلاف مشاكل الحكم والإدارة ، وكان فوق هذه المجالس جميعها مجلس عام كان يسمى بأسماء كـــثيرة أشـــهرها "المجلـــس العالي " و " مجلس الشورى " و " مجلس المـــشورة " أنـــشأه محمد علي سنة ١٨٢٤م من الأغوات والأفندية مأمورى الأقاليم ، ووضع له لائحة أساسية تضمنت اختصاصاته وهى: مناقـــشة مـــا يراه أو ما يقترحه محمد علي ، ثم ما يقدمه رئيس المجلس

(الكتخدا) وسائر النظار والمأمورين من اقتراحات ثم ما يتعذر حله من المسائل أمام أحد موظفي الدولة [١] .

وكـــان جميع أعضاء هذا المجلس من الأتراك في بداية أمره ثم أخذ محمد علي يطعمه بالمشايخ والعلماء في سنة ١٨٢٩م وقد استمر نشاط هذا المجلس الاستشاري فيما بين سنتي ١٨٢٤، ١٨٣٧م .

وفي سنة ١٨٣٧م أصدر محمد علي القانون الأساسي للدولة وهو المعـــروف بقانـــون (الـــسياساتنامة) حصر فيه مهمة الحكم في سبعة دواويـــن عـــرفت باسم (دواوين العموم) وهي الديوان الخديوى ، وديـــوان الإيـــرادات ، وديوان الجهادية ، وديوان البحرية ، وديوان المـــدارس ، وديـــوان الأمـــور الإفرنجية والتجارة المصرية ، وديوان الفابريقان (المصانع)[٢] . وكانت هذه الدواوين تقابل الوزارات في الـــوقت الحاضر ومديري الدواوين يزاولون ما يقابل السلطة التنفيذية للوزراء الآن يزاولونها تحت إشراف الوالي ورقابته كما يزاولون بنفس الطريقة السلطتين القضائية والتشريعية .

وفي سنة ١٨٤٧م أنشأ محمد علي ثلاث مجالس جديدة فضلا عن الهيـــئات الـــسابقة وكان أهمها (المجلس الخصوصي) للنظر في شئون الحكـــومة الكـــبرى وسن اللوائح والقوانين واصدار التعليمات لجميع مـــصالح الحكومة ، و (المجلس العمومي) للنظر في شئون الحكومة التي

---

[١] تاريخ الحياة النيابة ، محمد خليل صبحى ، ج٥، ص٧ ، ٨ .

[٢] عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعى ، ص٦١٥-٦١٦ وكتاب الدستور المصري للدكتور مصطفى ابو زيد ، ص١٧-١٨ ونص (قانون السياساتنامة) في الجزء الخامس من كتاب محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية ص٤٤ وما بعدها .

تحـــال علـــيه على أن يرفع تقريره في شأنها إلى المجلس الخصوصي ، ثم (مجلـــس عمومـــي) آخر بالإسكندرية يختص بشئونها على غرار مجلس القاهرة [١] .

ورغم هذه المجالس الاستشارية فقد بقي النظام السياسي يرتكز في عهـــد محمد علي ، على قاعدة الحكم المطلق الفردي ، إذ لم يكن لهذه المجالس حق في أن تبرم أمرا دون رأى محمد علي والغرض منها انشاء حكـــومة قوية فقط ولم يقصد منها محمد علي إنشاء نظام نيابي أو شبه نيابي في البلاد .

وعلى كل حال فقد كانت هذه محاولات أولية ظهرت فيها أولى التجار النيابية في مصر لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم حالت بينهما وبين التطور الى النظام النيابي الصحيح طبيعة الحكم الاستبدادية .

محمد علي وتركيا :

أمـــا بالنسبة للدولة العثمانية فان محمد علي حاربها وانتصر عليها غير أن الأمر لم ينته بما كان يأمل فقد تدخلت الدول وانتهى النزاع بين الطـــرفين بمعاهدة لندن التي أقرت استقلال مصر الداخلي ، كما سبق بيانه والتي على أساسها نظم منصب حاكم مصر بفرمانات عالية .

فقد أصدر الباب العالي في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١م فرمانا ثبت فيه (محمد علي) على ولاية مصر التي منحت له بطريق التوارث المتعلق بالإدارة السلطانية ، وأهم القواعد التي قام عليها هى : تحديد الوراثة

---

[١] عصر محمد علي ، ص٦١٦-٦١٧ .

في الأولاد .. الذكور فقط من الأسرة العلوية ، وأن ينتخب الوالي من ضــمن هــؤلاء الذكــور بمعرفة الباب العالي على أنه يجب على من ينتخب أن ينتقل إلى الأستانة لتقليده الولاية [١] .

ثم الباب العالي فرمانا في أول يونيو سنة ١٨٤١ بتعديل الفرمان الــسابق ، بمقتضاه انتفى شرط الانتخاب وأصبحت ولاية مصر تنتقل بــالأرث لأكبر الذكور من نسل محمد علي مع وجوب صدور فرمان خاص من السلطان العثماني بتقليده الولاية[٢] .

فالــوارث وإن كان يتولى شئون الحكم والادارة فورموت مورثه الا أنه لابد من صدور هذا الفرمان لتثبيته ، كما كان في مقدور الباب العــالي أن يعزل والي مصر إذا توفر شرطان الأول أن يكون الوالي قد أخــل بالفرمانات والأوامر السلطانية ، والثاني أن توافق الدول الموقعة على معاهدة لندن بالعزل .[٣]

عصر إسماعيل :

اســتمر الحكم أيام عباس باشا الأول ومحمد سعيد باشا على نفس القواعد السابقة التي أرساها محمد علي سواء من حيث توارث العرش أو لقب الحاكم وما إلى ذلك من شئون الحكم .

---

[١] عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي ، ص٣٦٤، وتاريخ مصر في عهد الخديوى إسماعيل لالياس الأيوبي ، ج١ ص ٣٦٩ -٣٧٢ .

[٢] الياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديوى إسماعيل ج١ ص٣٧٤ .

[٣] تاريخ مصر في عهد الخديوى إسماعيل ، إلياس الأيوبي ، ج١ ص٣٧٤ .

وتـــولى إسماعيل باشا الحكم على هذا الأساس إلا أنه سرعان ما بذل الجهود لتغيير تلك القواعد السابقة . وكان سبيله في ذلك صرف الأموال الطائلة في الهدايا والرشا لاستمالة السلطان العثماني وحاشيته .

فمن ناحية توارث العرش تمكن من استصدار فرمان من السلطان العـــثماني في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ يقضى بتحويل الولاية بالإرث إلى الابـــن الأكبر للخديو بحسب ترتيب البكورية ، ولكن رغما من هذا التعديل في قاعدة التوارث كان لابد من صدور فرمان من الباب العالي بتقليد الوالي الجديد [١] .

أمـــا بخصوص لقب الحاكم فلقد تمكن من استصدار فرمان في ٨ يونـــيو سنة ١٨٦٧م يخول له لقب " خديوى مصر " [٢] وبهذا اللقب اقترب والي مصر من مراتب الملوك والسلاطين .

وطـــبقاً لهذه الفرمانات أصبح للخديوى حق الاستقلال في إدارة شئون البلاد المالية والإدارية ، ثم جاء الفرمان الجامع في ٨ يونيو سنة ١٨٧٣م مقررا لهذه الحقوق مجمعا لها سواء من ناحية توارث الحكم أو لقـــب الحاكم أو الاستقلال الداخلي في إدارة البلاد وحق الاقتراض وصـــلاحية التصرف في بعض الشئون الخارجية ، وبذلك زادت سلطة الخديوى في الحكم [٣] .

---

[١] عصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعى ، ج١ ، ص٧٣ والمرجع السابق ، ص٣٨٢ .

[٢] خديوى = فارسى معرب بمعنى – السلطان والمالك والأمير – وتأتى في التركية بمعنى الوزير – قاموس برهان قاطع .

[٣] عصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعى ، ج١ ، ص٨٠ ، ٨١ ، وكتاب الياس الأيوبى ج١ ، ص٤٥٧.

مجلس الوزراء :

بعـــد أن ارتبكت مالية مصر وزاد تدخل الأجانب في شئونها المالية بدأ تطور عكسي يحد من سلطة الخديوى إسماعيل فبدأ يفقد سلطاته إلى هيـــئات حكومـــية نشأت في البلاد وأولى هذه الهيئات مجلس النظار (مجلس الوزراء) الذي نشأ سنة ١٨٧٨م .

ويـــرجع أصل وجود الوزارة إلى " المجلس الخصوصي " [١] الذي أنـــشأه محمـــد علي سنة ١٨٤٧ واستمر هذا المجلس إلى عهد الخديو إسماعيل وكانت أهم أعماله في عصره هى : تحضير مشروعات القوانين ورفعهـــا الى الخديوى لاصدار الأمر بها ، ولكن أعضاء هذا المجلس لم يكونـــوا وزراء بـــالمعنى الـــصحيح بل كانوا موظفين لدى والي مصر يأتمـــرون بأمره وينفذون رغباته ، وكان الرأي له وحده ، فإن رأى أن يستـــشيرهم كـــان غير مقيد بمشورتهم ، غير أن هذا المجلس كان نواة مجلس الوزراء في مصر .

وعندما ساء مركز مصر المالي بسبب الديون الكثيرة التي اقترضها الخديـــو إسماعـــيل مـــن الدول الأجنبية اضطر سنة ١٨٧٦ إلى قبول المـــراقبة الثنائـــية الإنجليزية الفرنسية على المالية المصرية تحت الضغط الأجـــنبي ، ولكن مالية البلاد استمرت في الارتباك مما أدى إلى تعيين لجـــنة التحقيق الأوربية التي قامت بدراسة أحوال البلاد المالية وقدمت تقريرها إلى إسماعيل وبه بعض الاقتراحات لمعالجة الارتباك المالي .

---

[١] كان يتألف من نظار الدواوين السبعة التى نظمها قانون السياستنامة سنة ١٨٣٧ وبعض الباشوات الذين يصطفيهم الخديوى.

وكـــان مـــن بـــين هذه الاقتراحات تشكيل وزارة مستقلة عن الخديـــوى مسئولة عن القيام بمهام الحكم وقبل الخديوى ذلك وأصدر أمـــره بـــتكوين أول نظاره في مصر في أغسطس سنة ١٨٧٨ برئاسة نـــوبار باشا وبذلك انتهى حكم الخديوى المطلق . وتعتبر هذه الوزارة أول وزارة قامت في تاريخ مصر الحديث .

غـــير أنه يلاحظ أن لجنة التحقيق الأوربية التي أشارت بالوزارة المسئولة لم تكن تهدف إعطاء مصر نظاما مماثلا لنظام أوربا باقامة حكم نيابي برلماني وإنما كانت ترمي من وراء ذلك إلى نقل السلطة من الخديو إلى وزارة فـــيها وزيـــران أجنبيان أى إلى نقل السلطة من الخديو إلى الأجانب والدائنين .

فكـــأن هـــذه الفكرة كانت تعني عند نشأتها تجريد الخديوي من ســـلطاته لـــصالح الأجانب فهى اذن فكرة سياسية استعمارية وليست فكرة قانونية دستورية [1] .

وقد جاء في الأمر الكريم الذي أصدره إسماعيل إلى نوبار باشا في ٢٨ أغـــسطس ١٨٧٨م " إني أردت في وقـــت مباشـــرتكم للمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فرضت أمرها أن أؤكد لكم ما توجه قـــصدى إلـــيه وثبت عزمى عليه ، من صلاح الإدارة وتنظيمها على قـــواعد مماثلة للقواعد المرعية في إدارات ممالك أوربا وأريد عوضا عن الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة في الحكومة المصرية سلطة يكون لها

---

[1] الدستور المصري ، د . مصطفى أبو زيد ، ص٥٢، ٥٣ .

إدارة عامة على المصالح تعاد لها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى أني أروم القيام بالأمر من الآن فصاعدا باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه " وكان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم في مصر .[١]

السلطات الثلاث :

كانت هذه الحكومة بعنصريها – الخديوى والوزارة – تملك قانونا جميع السلطات في مصر .

فمن الناحية التشريعية : كان مجلس النظار يقوم بتحضير مشروعات القوانين والأوامر العالية ثم يقوم بعرضها على مجلس شورى النواب إذا كان الأمر يستلزم ذلك لأخذ الرأي فيها ويصدر القانون بعد تصديق الخديو عليه[٢] .

ومن ثم نرى أن سلطة التشريع كانت مركزة في الحكومة فمجلس النظار يقوم بتحديد محتوى القانون عن طريق اقتراح مشروعه والخديوى يقوم باضفاء صفة الأمر والاجبار بالتصديق عليه واصداره .

أما من الناحية التنفيذية : فان الحكومة الخديوية كان لها سلطات كاملة بالطبع في ذلك ، وكان مجلس النظار في سبيل ممارسة سلطة التنفيذ والإدارة يقوم بإصدار القرارات اللازمة لذلك ، فإن انعقد مجلس النظار يقوم كل ناظر بعرض ما لديه من الأمور المتعلقة بنظارته ،

---

[١] نص الأمر الكريم الصادر من إسماعيل إلى نوبار باشا في كتابه محمد خليل صبحى الجزء السادس ص٣٥٨-٣٥٩ وفي كتاب عصر إسماعيل ، لعبد الرحمن الرافعى ج٢ ص٧٤ .

[٢] المرجعين السابقين نفس المكان .

وبعد المداولة يقرر المجلس ما تراه الأغلبية وكل ناظر مكلف بتنفيذ قرارات المجلس في نظارته .

ولم يكن هناك حد فاصل بين اختصاصات مجلس النظار مجتمعا واختصاصات النظار منفردين ، وكل ما ورد بخصوص ذلك هو أن اختصاصات مجلس النظار النظر في الأمور المهمة المتعلقة بالبلاد ، وكانت الحكومة بخصوص ممارستها لسلطة التنفيذ تقوم بتعيين الموظفين اللازمين لذلك وانشاء الأجهزة الادارية الضرورية وتعيين مديرى المديريات ومحافظي المحافظات والإشراف على أعمال الهيئات المحلية بها عن طريق التصديق على أعمالها [١] .

<u>أما عن السلطة القضائية :</u> فانها لم تكن منفصلة عن السلطة التنفيذية وإنما كانت جزءا منها وكان المديرون يجمعون بين السلطتين القضائية والإدارية ولهم اختصاص جنائي واسع المدى يصل إلى الحكم بالإعدام [٢] ولم يكن للقضاة أى نوع من الاستقلال عن الحكومة فهم يعينون بواسطتها وقابلون للعزل عن وظائفها والنقل من أماكنهم بواسطتها أيضا .

وكان بالبلاد منذ عهد محمد علي هيئة قضائية عليا تسمى (جمعية الحقانية) جعل من اختصاصاتها محاكمة كبار الموظفين ، وتحكم في الجرائم التي تحيلها عليها الدواوين ، وقد سميت هذه الهيئة منذ سنة

---

[١] الأمر العالى الصادر من إسماعيل الى نوبار في كتاب محمد خليل صبحى تاريخ الحياة النيابية ج٦ ص٣٦٥ والأمر العالى الصادر من الخديوى توفيق الى مصطفى رياض ص ٣٦٥ وفي كتاب إسماعيل للرافعى ج٢ ص٧٣، ٧٤ .

[٢] عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعى ، ص٦٢٠ .

١٨٤٩م (مجلــس الأحكام) وهو المجلس الذي كان له شأن كبير في عهد إسماعيل فكان بمثابة الهيئة الاستئنافية العليا في البلاد ، ويتألف من تــسعة أعــضاء من الكبراء ومن عالمين أحدهما حنفي و الآخر شافعي وكان أيضا يشارك المجلس الخصوصي في السلطة التشريعية .

وكــان هــناك محاكم شرعية بقيت من عهد محمد علي وبقي لها اختــصاصها في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية وانتقال الملكية ، وانــشئت محاكم أو مجالس جديدة للفصل في المسائل المدنية والتجارية سميت (مجالس الأقاليم) في عهد سعيد باشا وكان المجلس الخصوصى ومجلــس الأحكام يصدران اللوائح والقوانين لهذه المجالس فكانا بمثابة الهيئتين التشريعيتين في البلاد ، وبذلك نرى أن (مجلس الأحكام) فوق كونه هيئة قضائية عليا كان أيضا هيئة تشريعية [١].

وكــان قاضى القضاة المعين من قبل الباب العالي هو الذي يختار القضاة ، ونال سعيد باشا في عهده من السلطان حق اختيار القضاة ، وبهــذا تحقــق الاســتقلال القضائي لمصر ، وامتنع مصدر من مصادر الفساد في النظام القضائي فإن قاضي القضاة كان يعين القضاة حسبما تملى عليه أهواؤه وكثيرا ما تجعل تعيينهم مقابل جعل من المال [٢] .

أمــا محــاكم الأجانب فقد كان لهم بالبلاد من عهد محمد علي محــاكم تسمى (محاكم التجارة) ظلت في عهدي سعيد وإسماعيل وهي

---

[١] عصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعى ج١ ، ص٤٦ .

[٢] المرجع السابق نفس المكان .

المسماة (بمجالس التجارة) وهي المحاكم التجارية التي حلت محلها المحاكم المختلطة التى أنشأها إسماعيل سنة ١٨٧٦م والتي كانت مظهرا من مظاهر السيطرة الأجنبية في البلاد .

وعلى العموم فإن النظام القضائي في الجملة كان على حالة من التأخر فالقضاة لم يكن لهم دراية بالقوانين ، وكانت مناصب القضاة تسند إلى جماعة معظمهم من الأعيان أو من الموظفين الذين لم تتوفر فيهم شروط العلم والكفاءة وليس هناك ضمانات للحقوق بسبب انتشار الرشوة بين موظفى المحاكم من قضاة وكتاب وغيرهم .

هل كان الخديو مسئولا أمام الشعب ؟

أنشأ الخديو إسماعيل عام ١٨٦٦م مجلساً نيابياً ناقص السلطة يسمى (مجلس شورى النواب) خول له سلطة استشارية بحته لم تؤثر في سياسة الحكومة في بداية أمره ، ولكن يتطور الوعي السياسي في مصر داخل المجلس منذ سنة ١٨٧٦ في دور جديد يمتاز بروح المعارضة والدعوة الى توسيع اختصاصاته وسوف نفرد الفصول القادمة للحديث عن تأسيس هذا المجلس وأعماله ومدى سلطاته .

ويمكن أن نقول هنا أن الخديو لم يكن مسئولا أمام نواب الشعب ولكنه كان مسئولا أمام الهيئات الاستعمارية ، فكان يجوز للسلطان العثماني خلعه إذا أخل بالفرمانات العثمانية أو الأوامر السلطانية بشرط موافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن على ذلك . وقد تمكنت

إنجلتـــرا وفرنسا من استغلال هذا الحق ضد إسماعيل حيث استصدرتا فرمانا عثمانيا من الباب العالي بخلعه سنة ١٨٧٩م . إذن فمصر كانت ناقصة السيادة وخاضعة للسيطرة الأجنبية . ويمكن أن نبين مدى هذه السيطرة فيما يلي :

السيطرة الأجنبية :

بالـــرغم من أن تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم مسألة داخلية بحـــتة في طبيعتها ، إلا أن الاعتبارات السياسية الدولية تؤثر أحيانا في هـــذا التنظيم ، ويظهر أثر الاعتبارات الدولية بصورة مباشرة في نظام الحكـــم في الـــدول الناقصة السيادة التي تخضع لدول أخرى باحدى روابـــط الخـــضوع إذ في مثل هذه الدول الناقصة السيادة ، لا تترك الـــدول المـــسيطرة الدولـــة الخاضعة لسيطرها حرة في تنظيم شئونها الداخلية . بل تتدخل في وضع نظام الحكم فيها . سواء بطريق مشروع بالاستناد على وضع قانون دولى أو باعتمادها على مركزها الممتاز من الناحية الفعلية [١] .

ومصر كانت دولة ناقصة السيادة تابعة لتركيا وكانت السيطرة الأجنبـــية على البلاد قبل الاحتلال تتمثل في صورتين : الأولى : هي السيادة العثمانية ، و الثانية : هى الامتيازات الأجنبية .

السيادة العثمانية: كانت السيادة العثمانية مظهرا من مظاهر السيطرة الأجنبية على مصر . إلا أن هذه السيادة كانت شكلية أكثر

---
[١] المدخل في علم السياسة ، د . بطرس بطرس غالى ص٥٣٠ وما بعدها .

مـــنها حقيقية وخاصة بعد أن زعزعت أركانها هزائم الجيوش المصرية لقوات الإمبراطورية العثمانية .

وأول مظاهـــر هذه السيادة هي المظاهر السياسية التي تتمثل في إصدار السلطان العثماني فرمان تعيين خديو مصر الذي يرث عرشها ، وكـــان للـــسلطان حـــق خلـــع هذا الخديو وإن كان هذا الحق ليس للسلطان وحده وإنما يشترط لنفاذه موافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن [1] .

والظاهـــرة الثانـــية من مظاهر السيادة العثمانية على مصر هى الالتزامات المالية ، وأول أشكالها هى الجزية التى تدفعها مصر للباب العالي ، والتي تعتبر دليلا على التبعية من جانب مصر وعلى الاستغلال مـــن جانب تركيا ، كما كانت النقود المضروبة في مصر منقوشا عليها اسم السلطان العثماني والمفروض أن جباية الضرائب أيضا كانت باسمه [2] .

ومن هذه الظاهر أيضا القيود العسكرية فبعد الهزائم التي ألحقها الجـــيش المـــصري ، في عهـــد محمد علي ، بالقوات التركية كان من الطبيعي بعد معاهدة لندن وقد أصبح في مقدور تركيا التحكم في قوة مـــصر العسكرية بمساعدة الدول أن تضع قيودا عليها حتى لا تهددها مرة أخرى ، فحددت الفرمانات العثمانية عدد الجيش المصري بثمانية

---

[1] مبادئ القانون الدستورى ، د . السيد صبرى ، ص٢٦٨ .

[2] فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ ، عصر محمد علي ، ص٣٦٤ ، ٣٦٥ .

عـــشر ألف جندي كما حددت سلطة الخديو في منح الرتب وحرمت مصر من إنشاء السفن المدرعة إلا بموافقة الباب العالي ، وكانت أعلام وشارات وأوسمة القوات المصرية مطابقة لمثيلاتها في تركيا[١] .

على أن إسماعيل باشا قد استصدر من تركيا فرمانات خففت من هذه التبعية لتركيا وقد بينا ذلك فيما سبق .

وأما عن الامتيازات الأجنبية : فإنها تتمثل في مجموعة من الحقوق والمزايا التي كان يتمتع بها الأجانب في مصر بمقتضى قوانين ومعاهدات الإمبراطورية العثمانية وما كسبه الأجانب من امتيازات في المعاملة بمقتضى العرف والمعاهدات والقوانين المحلية .

وجمــاع القــول في ذلــك ما قاله أستاذنا الدكتور عبد العزيز الـــشناوى عـــندما أشار إلى فساد مصر في هذه الفترة بسبب التسلط القنـــصلي المستند إلى نظام الامتيازات الأجنبية فقال : " وكانت مصر في ذلك الوقت تجتاز فترة سياسية أطلق عليها " عهد التسلط القنصلي " كان معظم قناصل الدول في مصر لا يحسبون حسابا كبيرا للحكومة المصرية نظرا للمركز الذي وضعت فيه مصر عقب تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ من ناحية ، ولضعف شخصية ولاة مصر بعد وفاة محمد علي مـــن ناحية أخرى . فتدخل قناصل الدول في صميم الشئون الداخلية للحكـــومة المصرية ، واتبعوا حيالها سياسة تقوم على التعسف والظلم والجشع وساعدهم على ذلك قيام نظام الامتيازات الأجنبية وقتئذ ، ثم

---

[١] فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ ، عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي ، ص٣٦٤ ، ٣٦٥ .

التأييد إلى كان معظم القناصل يجدونه من حكوماقم في هذه السياسة ، وقـــد برزت هذه الظاهرة بصورة واضحة على عهدي سعيد وإسماعيل وكان من مظاهر هذه السياسة مطالبة الحكومة بتعويضات مالية ضخمة عن خسائر وأضرار حقيقة حينا ، ووهمية أحيانا كثيرة [١] .

وقـــد وصـــل وباء التعويضات في مصر في هذه الفترة إلى درجة جـــاوزت حـــد المعقول حتى ضاقت بذلك شخصية سعيد باشا رغم رحابة اتساعها للأجانب حتى قال مرة عندها كان أحد القناصل يجلس معـــه في قصر رأس التين بالإسكندرية وكان القنصل يجلس مكشوف الـــرأس في مواجهة هواء البحر وما لبث أن عطس فأسرع سعيد وقال لـــه باهتمام وهو يبتسم " تفضل يا جناب القنصل والبس قبعتك فقد يصيبك زكام وأنت عندى فتهب دولتك إلى مطالبتي بتعويض " وكان سعيد يقول في هذا الصدد : " انى لأخشى أن ينظر إلى جوادي شذراً في طرقات الإسكندرية إلى إفرنجي فيهب ويطالبني بتعويض"[٢] .

ومـــن أهم الامتيازات التي كان يتمتع بها الأجانب في مصر ، أن البلاد كانت مفتوحة أمامهم وأن قبولهم دخول مصر والإقامة فيها كان مطلقا من كل قيد ، كما كان لهم أن يتقلدوا الوظائف العامة ، بل إن معظم الوظائف الرئيسية كانت في أيديهم كما كانوا معفون من معظم

---

[١] السخرة في حفر قناة السويس ص٩ .

[٢] الياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديوى إسماعيل ، ج١ ، ص١٦٢ .

أنواع الضرائب ولم تكن لوائح البوليس والأمن تسري عليهم إلا بعد موافقة الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف المختلطة .

الا أن أهم هذه الامتيازات هى الامتيازات القضائية التي انتهت بوضع جهاز خاص بها هو المحاكم المختلطة التي كان للقضاة الأجانب الغلبة فيها ، كما كان لهم رئاسة جلساتها ، فهذه المحاكم إنما كانت تمثل ركنا قويا من أركان السيطرة الأوربية على مصر . كما أنها كانت تمثل نقصا في سيادة مصر على إقليمها .

فالقضاء المختلط بهذا يعد قيدا على السلطة التشريعية لأن القانون الذي تصدره الحكومة المصرية لم يعد في مقدورها تنفيذه على الأجانب إلا بعد التصديق عليه من الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة [١] .

وهو قيد على السلطة التنفيذية لأن لوائح البوليس والأمن لم تكن تسري على الأجانب إلا بعد التصديق عليها أيضا من الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، وهو قيد على السلطة القضائية الوطنية لأنه أخرج من اختصاص المحاكم المصرية الوطنية القضايا التي تمس مصالح الأجانب وأنشأ لهم محاكم مخصوصة لهم الغلبة في تشكيلها كما كان لهم رئاستها .

---

[١] عصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعي ، ج٢ ص ٢٥٠ .

وصفوة القول أن الامتيازات الأجنبية كانت اعتداء على سلطات الحكومة المصرية الوطنية التنفيذية والتشريعية والقضائية فكانت بذلك حقا مظهر قويا من مظاهر السيطرة الأجنبية على مصر .

وأخـــيراً كـــان هـــذا هو نظام الحكم في مصر عندما نشأ مجلس شـــورى الـــنواب فمن حاكم مستبد يجمع في شخصه كل السلطات التنفـــيذية والتـــشريعية والقضائية إلى سيطرة أجنبية تتمثل في السيادة التـــركية والامتـــيازات الأجنبـــية فكان الجو السياسى في الواقه ملبد بالغـــيوم والقـــيود في وجـــه نواب الشعب ، الأمر الذي سوف يجعل مهمـــتهم صعبة وعسيرة ، فضلا عن طبيعة تكوينهم كما سنبين ذلك فيما يلي .

الفصل الثاني

إنشاء مجلس شورى النواب
سنة ١٨٦٦م

١- الهيئة النيابية الأولى ١٨٦٦-١٨٦٩م

٢- الهيئة النيابية الثانية ١٨٧٠-١٨٧٣م

٣- موقف المعارضة بالمجلس .

إنشاء مجلس شورى النواب

أثر من آثار الاتصال بأوربا :

الواقـــع أن نشأة الحياة النيابية المبكرة في مصر تعتبر أثرا من آثار الاتــصال بالـــثقافة الغربية ، فلقد تأثر أعضاء البعثات العلمية الذين أرســـلهم محمد علي إلى أوربا بحضارتها الشامخة ، وعاد هؤلاء إلى مصر وقد نضجت أفكارهم في عهد إسماعيل وقامت على أيديهم نهضة مصر الحديثة .

وكـــان من جملة ما تأثر به هؤلاء المبعوثون هو نظام الحكم النيابي المـــتقدم وخاصـــة في فرنسا ، وكان رفاعه الطهطاوي الأزهري النابه الذي رافق البعثة الأولى إلى فرنسا سنة ١٨٢٦م كإمام لهذه البعثة أول مـــن كتب من المصريين في المباحث الدستورية ، ذلك أنه درس أثناء إقامـــته بباريس نظام الحكم في فرنسا ، وترجم إلى العربية [1] في كتابه (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) دستور فرنسا في ذلك الحين [2] وما تضمنه من حقوق الأمة أفرادا وجماعات .

---

[1] قرات أخيرا في ترجمة للشيخ حسن العطار في كتاب (أعلام الفكر الاسلامى) للعلامة أحمد تيمور .
أن الدســـتور الفرنسى ترجم في عهد الحملة الفرنسية وأعيد طبعه ثلاث مرات ويرجح الكاتب أن الشيخ حسن العطار قد قرأ هذه الترجمة للدستور الفرنسي ووعاها . غير أنه للأسف لم يذكر اسم الكتاب الذي نشرت به ترجمة الدستور الفرنسى كما أنه لم يذكر اسم المترجم الذي قام بنقل الدستور من الفرنسية الى العربية (ص٣٦ من كتاب أعلام الفكر الاسلامى للعلامة أحمد تيمور باشا) .

[2] هو دستور سنة ١٨١٤م الذي استمر حتى سنة ١٨٣٠م والذي وضعه لويس الثامن عشر .

ولم يكـــتف رفاعـــة الطهطـــاوى بالتعريب وإنما أخذ يعلق على الدســـتور الفرنسي تعليقات تدل على فهم صحيح لأحكام الدستور ومبادئه ، فقال معلقا على نصوص هذا الدستور :

" ومـــن ذلك يتضح لك أن ملك فرنسا ليس مطلق التصرف ن وأن الـــسياسة الفرنساوية هى قانون مقيد بحيث أن الحاكم هو الملك بشرط أن يعمل بما هو مذكور في القوانين التي يرضى بها أهل الدواوين (الـــبرلمان) وأن ديوان البير (مجلس الشيوخ) يمانع عن الملك وديوان رســـل العمـــالات (مجلس النواب) يحامي عن الرعية ، والقانون الذي يمـــشي عليه الفرنساوية الآن ويتخذونه أساساً لسياستهم هو القانون الذي ألفه لهم ملكهم المسمى لويس الثامن عشر ، ولازال متبعا عندهم ومرضيا لهم،وفيه أمور لا ينكر ذووا العقول أنها من باب العدل " [1].

وقـــال في موضع آخر معلقا على مساواة الشعب الفرنسي أمام القانـــون "قـــوله في المـــادة الأولى أن سائر الفرنسيين مستوون قدام الـــشريعة معـــناه سائر من يوجد في بلاد فرنسا من رفيع ووضيع ، لا يخـــتلفون في إجـــراء الأحكام المذكورة في القانون ، حتى أن الدعوة الـــشرعية تقـــام على الملك وينفذ عليه الحكم كغيره ، فانظر إلى هذه المـــادة فان لها تسلط عظيم على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطـــر الفقير بأنه كالعظيم نظرا إلى إجراء الأحكام ولقد كادت هذه القـــضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنساوية وهى من الأدلة

---

[1] تخليص الأبريز في تلخيص باريز ، رفاعة الطهطاوى ، ص٦٦ .

الواضـــحة علـــى وصول العدل عندهم إلى درجة عالية وتقدمهم في الآداب الحـــضرية ، وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف ، وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التـــساوي في الأحكام والقوانين بحيث لا يجور الحاكم على إنسان بل القـــوانين هي المحكمة والمعتبرة [١] ورفاعة الطهطاوي يشير هنا إلى ما يعرف في عصرنا بسيادة القانون .

وقال معلقا على المادة الثانية الخاصة بالمساواة في الضرائب " وأما المـــادة الثانية فإنها محض سياسة ، ويمكن أن يقال إن الفرد (جمع فرده وهـــي الضرائب) ونحوها لو كانت مرتبة في بلاد الإسلام كما هي في تلـــك الـــبلاد لطابـــت النفس خصوصا إذا كانت الزكوات والفيء والغنيمة لا تفي بحاجة بيت المال ، أو كانت ممنوعة بالكلية ، وربما كان لهـــا أصـــل في الشريعة على بعض أقوال مذهب الإمام الأعظم (أبو حنيفة) ومن الحكم المقررة عند قدماء الحكماء (الخراج عمود الملك) وفي مـــدة إقـــامتي بـــباريس لم أسمع أحدا يشكو من المكوس والفرد والجبايات أبدا ولا يتأثرون بحيث أنها تؤخذ بكيفية لا تضر المعطي"[٢].

ويمـــضى الطهطاوي في تعليقه على الدستور الفرنسي قائلا عن المـــادة الثامـــنة الخاصة بحرية الرأي والنشر : " وأما المادة الثامنة فإنها

---

[١] تخليص الأبريز ، رفاعة الطهطاوى ، ص٧٢ ، ٧٣ .
[٢] المصدر السابق نفس المكان .

تقوي كل إنسان على أن يظهر رأيه وعلمه ، وسائر ما يخطر بباله مما لا يضر غيره فيعلم الإنسان ما في نفس صاحبه " [١] .

وقال تعليقا على المادة التاسعة الخاصة بحرمة الأملاك وصيانتها وعدم اعتداء أحد على ملك آخر . " وأما المادة التاسعة فإنها عين العدل والانصاف وهي واجبة لضبط جور الأقوياء على الضعفاء وتعقيبها بما في المادة العاشرة (التي تقول للدولة دون غيرها أن تكره إنسانا على شراء عقاره لسبب المنفعة العامة بشرط أن تدفع ثمن المثل قبل الاستيلاء (ص٦٧) من باب اللياقة الظاهرة"[٢] .

وقال عن المادة الخامسة عشر التي تنص على أن السلطة يتولاها الملك ومجلسا النواب والشيوخ : "وفي المادة الخامسة عشر نكته لطيفة وهي أن تدبير أمر المعاملات لثلاثة مراتب :

المرتبة الأولى : الملك مع وزرائه .

والثانية : مرتبة البيرية (مجلس الشيوخ الحامية للملك .

والثالثة : مرتبة رسل العمالات الذين هم وكلاء الرعية والمحامون عنهم حتى لا تظلم من أحد ، وحيثما كانت رسل العمالات قائمة مقام الرعية ومتكلمة على لسانها كانت الرعية كأنها حاكمة نفسها وعلى كل حال فهي مانعة للظلم عن نفسها بنفسها أو هي آمنة منه بالكلية " [٣] .

---

(١) المصدر السابق ص٧٤ .

(٢) تخليص الابريز ، رفاعة الطهطاوى ، ص٧٥ .

(٣) المصدر السابق نفس المكان .

ورفاعــة الطهطــاوي يوضح هنا للشعب المصري مزايا الحكم النيابي الديمقراطي وأنه عبارة عن حكم الشعب لنفسه بنفسه .

هــذه هــي الأفكار التي نقلها رفاعة الطهطاوي إلى مصر سنة ١٨٣٠م عقــب عــودته مــن فرنسا وضمنها كتابه النفيس (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) الذي طبع طبعته الاولى في مطبعة بولاق سنة ١٢٥٠هـ (١٨٣٤م) .

وكــان طبع كتاب (تخليص الإبريز) للمرة الثانية سبباً في نفي رفاعــة الطهطاوي إلى السودان سنة ١٢٦٥هـ (١٨٤٨) في أوائل عهد عباس الأول ، لأن الكتاب يحوي آراء ومبادئ دستورية عادلة لا يرغب فيها حاكم مستبد غشوم كعباس باشا .

وكــان لهــذه الــثقافة أكبر الأثر في توعية الشعب المصري بالأفكــار الدســتورية الحديــثة ونظم الحكم العادلة التي ظلت تختمر فكــرها في أذهان أمثال رفاعة الطهطاوي من أعضاء البعثات المصرية وغيرهم من الشعب ممن نقلت إليهم من باقي المصريين المثقفين إلى أن آتــت ثمارها في عصر إسماعيل عندما أنشأ مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦م .

وفي هذا الصدد يقول الدكتور سيد صبرى : "على أنه بالرغم من كل ذلك (مشيرا إلى عيوب الحكم المطلق) ابتدأت تظهر – من أيام حكــم محمــد علي باشا – نهضة علمية سريعة وظهر عدد كبير من الأدبــاء والــشعراء والعلماء والمتأثرين في كتابتهم وأفكارهم بالمدنية

الغربية الحديثة ... ولو أن الحركة الفكرية سالفة الذكر كانت محدودة الأثـــر في وقتها الا أن ثمرتها الأولى ما لبثت أن ظهرت سنة ١٨٦٦ ، حيث أنشأ الخديو إسماعيل باشا مجلسا للنواب [١].

وكـــان من بين الذين أشرفوا وهيمنوا على وضع نظام مجلس شورى النواب بلائحتيه الأساسية والنظامية من أعضاء البعثة الخامسة وكـــان منها الخديو إسماعيل وشريف باشا الوزير المشهور وعلى باشا مـــبارك ، وهي البعثة التي ذهبت إلى فرنسا سنة ١٨٤٤م وعادت في ســـنة ١٨٥٠م [٢] أي أنهـــا شهدت ثورة فرنسا سنة ١٨٤٨م وقيام الجمهورية الثانية برياسة (لويس نابليون)[٣] ، ولهذا مغزاه بطبيعة الحال فقـــد تأثرت مصر عند إنشاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ بنظام مجلـــس النواب الفرنسي في عهد الجمهورية الثانية سنة ١٨٤٨ وذلك من ناحية أن السلطة التشريعية في فرنسا يؤمئذ مكونة من مجلس نيابي واحـــد ، ومن ناحية مدة النيابة أيضا فقد كانت لمدة ثلاث سنوات ، وقد أخذ مجلس شورى النواب عند إنشائه بهاتين القاعدتين[٤].

وعـــندما تولى إسماعيل ولاية مصر سنة ١٨٦٣ ألحق زملاءه في الدراسة بمعيته وعينهم في المناصب العالية والنظارات المختلفة فشريف

---

[١] مبادئ القانون الدستورى ، د . السيد صبرى ، ص٢٦٩ .

[٢] عصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعى ، ص٢٠٨ .

[٣] تَسَمَّى بنابليون الثالث في عهد الامبراطورية الثانية .

[٤] يلاحظ أنه عندما قام نابليون الثالث بانقلاب ديسمبر ١٨٥١ جعل البرلمان مكونا من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب (المجلس التشريعى) ، وأنظر : مذكرة في تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر ، لأستاذنا الدكتور عبد العزيز الشناوى ، ص ١٣٨ .

باشـــا " كـــان وزيـــرا للداخلية حينما أسس إسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦م وصحبه في حفلة افتتاح المجلس وإذا علمت أن وزير الداخلية في ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير في الدولة ، كان لك أن تستنتج أن على يده تأسس ذلك المجلس".[1]

والواقـــع أن شريف باشا كان له أكبر الأثر في تأسيس النظام الدســـتورى في مصر ففي وزارته للداخلية سنة ١٨٦٦م أنشئ مجلس شـــورى النواب وفي عهد رئاسته للوزارة سنة ١٨٧٩م كملت سلطة المجلس بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، وفي وزارته الثالثة سنة ١٨٨١م أعاد تنظيم مجلس شورى النواب في عهد الخديو توفيق على غرار المجالس النيابية الحديثة بما سمى بمجلس النواب المـــصري ، وبهـــذا يعد شريف باشا بحق مؤسس النظام الدستورى في مصر .

عوامل انشاء مجلس شورى النواب :

كانـــت عوامل الاتصال الثقافى بالغرب التي شرحناها آنفا من جملـــة العـــوامل الرئيسية والأسباب الحقيقية في انشاء مجلس شورى الـــنواب ، فقد جرت مصر في عهد الخديوى إسماعيل على نقل النظم الغربية إلى مصر ونضجت الأفكار وتطلعت في عصره إلى تقليد أوربا في كـــل جديد ، فكان إنشاؤه في الواقع استجابة لتطلعات المثقفين في

---

[1] عصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعى ، ص١١٢ .

مـــصر واستجابة لروح العصر أيضا ، على أنه حين أنشأ مجلس شورى النواب لم يعتزم التخلي عن سلطته المطلقة .

بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم وبهائه اتـــساقا مع تطلعاته الاستقلالية التي كان يسعى من أجلها لدى الباب العالي .

غـــير أن تأســـيس هذا النظام لم تسبقه مطالبة صريحة من الأمة المـــصرية الأمر الذي جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ونفوذه يكاد يكون شكليا [١] .

ويـــرجع (الدكـــتور عبد العزيز الرفاعي) سبب إنشاء مجلس شـــورى النواب إلى اشتداد الأزمة المالية سنة ١٨٦٦م وحاجة الخديو إسماعـــيل إلى هيئة إدارية من ملاك الأراضي الزراعية يصل عن طريقها الى فـــرض ما يريد من ضرائب فيقول : "كان لابد من علاج الموقف علاجـــا أساسيا بإيجاد الوسيلة لذلك لرد صدع الميزانية وتدبير الموارد .... ولما أحس (الخديو) بازدياد وطأة الأزمة المالية ، أخذ يرنو للملكية الـــزراعية كسند يقف بجانبه . وقد رأى إذ ذاك أنه قد حانت الفرصة للعمـــل على معالجة هذه الأزمة بمجلس يمثل الملاك" [٢] أي أن الخديو إسماعـــيل رأى أن ينمـــي موارده المالية على حساب الملكية الزراعية بإنـــشاء مجلـــس شـــبه نيابي من العمد والمشايخ هو أقرب إلى الجهاز

---

[١] عصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعي ، ج٢ ، ص٨١ .

[٢] فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة ، د/ عبد العزيز رفاعي ، ص١٥ .

الإداري مـــنه إلى النظام النيابي يستطيع بواسطته أن يفرض ما شاء من الضرائب لحل الأزمة المالية.

ويـــشرح الدكتور عبد العزيز رفاعي قصده هذا في مكان آخر بأوضـــح من ذلك فيقول : "ولما كانت الإدارة المصرية الداخلية قائمة على أن الحكومة لا تتصل بالفرد مباشرة ، ولكنها تبسط نفوذها عليه عـــن طـــريق العمـــدة فالشيخ ولما كان هؤلاء يمثلون في ذاقم الحياة للجماعـــة الـــريفية التى تميمن على جوانب الريف ، فقد رأى الخديو دعمـــا لجهازه الإداري وتقويته ، تطعيمه بنخبه قوية من هذه العناصر ليـــتمكن بهـــم من حمل رغباته إلى سائر أفراد الشعب والتعرف على جوانـــبه والاتصال بهم اتصالا مباشرا ليتمكن من الاضطلاع بأهدافه الجديدة بفضل مكانتهم وخبراقم دعما لجهازه الإداري "[١] .

ثم ينتهـــي من ذلك الدكتور رفاعي بأن هذا كان هدف الخديو الرئيـــسي الـــذي يتلخص في إيجاد الوسيلة الإدارية التي يستطيع بها الوصـــول إلى فـــرض ما يريد من ضرائب استكمالا للنظام الإداري الموجـــود ودعما له على أن تأخذ شكل النظام النيابي من ناحية المظهر فقط .

علـــى أننا وإن كنا نوافق على أن ما ذهب إليه الدكتور رفاعي يمكـــن أن يعد من جملة الأهداف التي قصدها الخديو عندما أنشأ مجلس شورى النواب إلا أننا لا نوافق على جعله الهدف الرئيسي .

---

[١] المرجع السابق ، ص٢٠ .

وذلــك لأن الخديو لم يكن بحاجة إلى هذا الجهاز ليستشيره في فــرض ضرائب جديدة وهو [1] الحاكم المطلق في كل شئ ولا رقيب علــيه ، ولم يكــن في وسع الأهالى أن يعترضوا على أي ضريبة ، وقد كان له من المديرين وأتباعهم من رؤساء المدن والقرى ما يكفيه مئونة ذلك الجهاز الجديد .

ومــن ناحــية أخرى فإن الأزمة المالية لم تكن اشتدت في هذه السنة (١٨٦٦) وكان الخديو مطلق الحرية في أن يقترض ما يشاء ولم يمــنع من القروض الخارجية إلا في سنة ١٨٦٨ عندما عقد قرضا في هــذه الــسنة بمبلغ ١١,٨٩٠,٠٠٠جنيه من شروطه أن يكف عن الاســتدانة مدة خمس سنوات ، وعندما أصدر الباب العالي فرمانا في نوفمبر سنة ١٨٦٩م الذي نص على أنه لا يجوز له أن يقترض قروضا جديــدة دون أن يبين وجه الحاجة إليها ويحصل على إذن من السلطان بعقدها [2] .

وعندما اشتدت الأزمة في عامي : ١٨٧٤،١٨٧٥م وتدخلت الدول الأوربية نراه يوقف الحياة النيابية في هذين العامين بدون سبب ظاهــر ســوى الارتباك المالي ، فكيف يمكن أن يقال إذن بأن مجلس شورى النواب كان الهدف الرئيسي من إنشائه هو معاونة الخديو على فــرض الــضرائب لحل الأزمة المالية ، بل لماذا لم يستعن به الخديو في

---

[1] كانت يد إسماعيل في ذلك الوقت مطلقة في الداخل والخارج سنة ١٨٦٦م .

[2] عصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعى ، ج١ ، ص٧٩ .

هـــذين العامين وهو في أشد فترات الضيق على أن هذا الارتباك كان أدعـــى إلى عقد المجلس للتشاور مع النواب في الوسائل الكفيلة بإنقاذ البلاد من هذا الارتباك .

وبـــذلك نرى أن الأزمة المالية لم تكن الهدف الرئيسي لإنشاء مجلس شورى النواب كما ذهب الدكتور عبد العزيز رفاعي ، بل يمكن أن يعتبرها من جملة الأسباب المباشرة التي صاحبت نشأة مجلس شورى النواب .

وإنمـــا كـــان هدف الخديو الرئيسي كما قلنا سابقا يتلخص في استكمال مظهر الأبهة في الحكم تشبها بالدول الأوربية ومحاكاتها في كل مظاهرها الحديثة وهذا الأمر كان يتفق مع تطلعات الخديو الاستقلالية الـــتي كـــان يسعى إليها لدى الباب العالي . فقد استصدر فرمانا من الـــباب العالي في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦م يقضى بأن يؤول عرش مصر إلى أكـــبر أولاده ســـنا ، وفي سنة ١٨٦٧م حصل على فرمان جديد يخـــوله وخلفـــاؤه من بعده لقب (خديو) بعد أن كان (واليا) فارتقى إسماعـــيل بهـــذا اللقـــب الـــسامي إلى مرتبة تقرب من مراتب الملوك والـــسلاطين كما أقر هذا الفرمان الأخير حق الحكومة واستقلالها في إدارة شئونها الداخلية والمالية وغير ذلك من الحقوق الاستقلالية .

بقى أن نذكر بعض العوامل التي ساعدت على عودة الروح إلى المـــصريين ، ونعنى بها موقف سعيد باشا من قضية حقوق المصريين في المـــشاركة في حكـــم بلادهم ، لقد بدأ محمد سعيد باشا عهدا جديدا

بتـــشجيع المـــصريين على المشاركة في حكم بلادهم ، بعد أن فشلت سياســـة التجريد والاستئصال التي اتبعها محمد علي وخلفاؤه للقضاء على الروح الوطنية والعصبيات الإقليمية .

فإن الوالي محمد سعيد باشا لم يلبث أن شعر بسوء المغبة من هذا الإهمـــال ، وأدرك ضـــرورة الاســـتعانة في حكم الريف ، فكتب إلى الأقالـــيم قبل انقضاء جيل محمد علي مراسيمه التي يقول في أحدها :" وقـــد ســـخ لخاطرنا أن أجعل الحكام ممن يوثق باعتمادهم في الأمور الدينـــية والمدنية من عمد من أبناء العرب بنواحي المديريات مع أبناء الترك على سبيل التجربة وإبراز ما انطووا عليه من الثمرات المقصودة بالـــذات أو ضـــدها ، وهـــناك يكون الإقدام على تقدمهم أو بتعيين تأخـــرهم عـــن برهان واضح ، فابتدأنا بتنصيب اثنين من عمد نواحي مديـــرية المنيا وبني مزار نظار أقسام ، وجعلناهما موقعا للتجربة وأمرنا مدير الجهة المذكورة بتنصيب جانب من العمد حكام أخطاط . والآن تعلقت إرادتنا أن يكون حصول ذلك بسائر الأقاليم ، فأصدرنا أوامرنا إلى المديرين عموما وهذا إليكم لتنتخبوا من عمد أبناء العرب المجربين الأطـــوار المتصفين بحسن الاستقامة والسياسة من يليق بالتقدم لمناصب الحكـــومة وترتبوا نظار أقسام مديريتكم على الثلث منهم ، بأن يكون اثـــنان نظـــار اقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب ، كما أن حكـــام الأخطـــاط يكون منهم ثلاثة من أبناء الترك وواحد من أبناء

العـــرب ، وقبل أن ترتبوهم أعرضوا علينا بيان أسمائهم وأسماء بلادهم وأقسامهم وأخطاطهم " .

وقد سبق سعيد أن منح المصريين حق ملكية الأراضي الزراعية في ١٨٥٨ وألغى نظام الاحتكار الزراعي ، وخفف عن الأهالي عبء الضرائب ، وصار للفلاح وجود اقتصادي مستقل عن الحكومة فكانت هـــذه الاصلاحات من أسباب نهضة المصريين ، فشاعت بينهم الدعوة إلى الحكم النيابي في عهد إسماعيل .

وقد ذكر أحمد عرابي أن سعيد باشا هو واضع النهضة الوطنية في قلـــوب المـــصريين ، فقـــد قال مرة في خطبة له بقصر النيل مخاطبا الحاضـــرين مـــن العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة .

" أيهـــا الإخوان إني نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حـــيث التاريخ فوجدتة مظلوماً مستعبداً لغيره من أمم الأرض ، فقد تـــوالت علـــيه دول ظالمة له كثيرة ، كالعرب الرعاة (الهكسوس) والأشوريين ، والفرس ، حتى أهل ليبيا والسودان واليونان ، والرومان ، وهـــذا قبل الإسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة كالأمويين والعباسيين والفاطميين من العرب والترك والأكراد ، والشركس ، وكثيرا ما أغارت فرنسا عليها حتى أحتلتها في أوائل هذا القـــرن في زمن (بونابرت) ، وحيث أني أعتبر نفسي مصريا ، فوجب علـــي أن أربي أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيبا حتى أجعله صالحا لأن

يخـــدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب وقد وطدت نفسي على إبراز هذا الرأي من الفكر إلى العمل " [١] .

ويقـــول أحمـــد عرابي تعليقا على هذه الخطبة : " فلما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حانقين مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا ، وأما أنا فاعتبرت هذه الخطبة أول حجر في أساس (مصر للمصريين) وعلـــى هـــذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الوطنية الشريفة في قلوب الأمة المصرية الكريمة " [٢] .

كما أن إنشاء مجلس شورى النواب كان يتفق من ناحية أخرى مع تطلعات الطبقة المثقفة .

الإمام محمد عبده وآراؤه حول النظام البرلماني :

كـــان للأســـتاذ الإمام منهجه في الاصلاح وقد شرحه بقوله : "وارتفـــع صوتي بالدعوة إلى أمرين عظيمين : الأول : تحرير الفكر من قيد التقليد .... أما الأمر الثاني : فهو إصلاح أساليب اللغة العربية في التحرير ....

وهناك أمر آخر : كنت من دعاته والناس جميعا في عمى عنه ، وبعد عن تعقله ، ولكنه هو الركن الذي تقوم عليه حياتهم الاجتماعية .. ومـــا أصـــابهم من الوهن والضعف والذل إلا بخلو مجتمعهم منه ،

---

[١] أحمد عرابي ، كشف الستار عن سر الأسرار ، في النهضة المصرية المشهودة بالثورة العرابية ، مطبعة مصر ، القاهرة لم تذكر سنة الطبع ، ج١ ص١٦ .

[٢] المرجع السابق ، ذات المكان .

وذلك هو التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب ، وما للـــشعب من حق العدالة على الحكومة .. نعم : كنت فيمن دعا الأمة المصرية إلى معرفة حقها على حاكمها ، وهى هذه الأمة لم يخطر لها هذا الخاطر على بال من مدة تزيد على عشرين قرنا .. دعونا إلى الاعتقاد *بأن الحاكم وإن وجبت طاعته هو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم ، وأنه لا يرده عن خطأه ولا يقف طغيان شهوته إلا نصح الأمة له بالقول وبالفعل ..*

" جهرنا بهذا القول والاستبداد في عنفوانه ، والظلم قـــابض علـــى صولجانه ، ويد الظالم من حديد ، والناس كلهم عبيد له أي عبيد .."

" نعـــم : إنني في كل ذلك لم أكن الإمام المتبع ، ولا الـــرئيس المطاع ، غير أني كنت روح الدعوة ، وهي لا تـــزال بي في كثير مما ذكرت قائمة ، ولا أبرح أدعو الى عقيدتـــى في الدين ، وأطالب بإتمام الإصلاح في اللغة وقد قارب .

أمـــا أمر الحكومة والمحكوم فتركته للقدر يُقدره ، ولِـــيَدِ الله بعـــد ذلـــك تدبـــره ، لأنني قد عرفت أنه ثمرة تجنيها الأمم من غراس تغرسه وتقوم على تنميته السنين

الطــوال ، فهــذا الغراس هو الذي ينبغي أن يعنى به الآن والله المستعان " [1] .

غير أن طريقة الانتخاب جاءت مخيبة لآمال هؤلاء المثقفين فقد عمل نظام الانتخاب على إبعادهم وهذا ما سوف نبينه فيما يلي :-

نظام مجلس شورى النواب :

اجــتمع المجلــس الخــصوصي [2] برئاسة الخديو سنة ١٨٦٦ ووضــع نظــام مجلــس شــورى الــنواب في لائحتين عرفت الأولى (باللائحــة الأساسية) وهــى مؤلفة من ثمان عشرة مادة مشتملة علــى بــيان سلطته وطريقة انتخاب أعضائه وموعد اجتماعه وسميت الثانــية (اللائحة النظامية) وهى لائحة داخلية تشتمل على نظام المجلــس الداخلي وحضور الأعضاء وانصرافهم وطريقة مناقشاهم وما إلى ذلك.

ولقــد أرســل الخديو أمرا كريما بتاريخ ١٢جمادى الثانية سنة ١٢٨٣هــ (٢٢أكتوبر سنة ١٨٦٦م) إلى إسماعيل راغب عن تأسيس مجلــس شورى النواب وتعيينه رئيسا لهذا المجلس ، ولقد جاءت صيغة هــذا الأمــر مستندة إلى منافع المجالس الشورية " ومحاسنها الجليلة في الممالك المتمدنة " .... وأن الخديو يأمل في إنشاء مجلس شورى بمصر

---

[1] تاريخ الاستاذ الإمام محمد عبده : السيد محمد رشيد رضا ، الجزء الأول ، ص١١-١٢ .

[2] كان بمثابة مجلس الوزراء ينظر في شئون الحكومة العامة ويصنع القوانين واللوائح والقرارات العامة ويجتمع برئاسة الخديو ويضم الوزراء وجماعة من الأعيان .

علـــى غرارها وأصدر أمرين آخرين إلى مفتش عموم الأقاليم ووزير الداخلية لإجراء الانتخابات طبقا لما في اللائحة التأسيسية [١] .

اللائحة الأساسية

طريقة انتخاب أعضاء المجلس :

كان للقرى المصرية بمقتضى التقاليد الموروثة حق اختيار رئيس لهـــا مـــن بين سكانها يسمى بالشيخ يمثل حلقة الاتصال بين الفلاحين والحكومة له سلطات إدارية واسعة في قريته مستمدة من وظيفته ومن مركـــزه الاجتماعي في القرية التي كان يعتبر زعيما أبويا لها تكون له ســـلطة في القـــرية كسلطة الأب على أبنائه ، كما كان مسئولا عن الـــسهر على جباية الضرائب وإرسال أفراد القرعة العسكرية وتجهيز عمـــال السخرة وغير ذلك ، وكان من الجائز فصله بناء على شكاوى الفلاحين ولكن بعد موافقة مدير الأقاليم ووزارة الداخلية .

فلما جاء إسماعيل أبقى على هؤلاء المشايخ ثم جعل بجانبهم فئة جديـــدة مـــن المـــلاك الكبار تسمى بالعمد [٢] تضطلع بنفس الغرض وبالرئاسة عليهم ، ولم يكن العمد متميزين عن المشايخ إلا في انتخابهم وتخيرهـــم مـــن أكثر الملاك المصريين ثراء ونفوذا في الريف وقد كانوا يمثلون عصب النظام الإداري وزعامة الملاك الزراعيين تلك الطبقة التي

---

[١] تاريخ الحياة النيابية ، محمد خليل صبحي ،ج٥ ، ص٧٩ وسوف نثبت هذه اللائحة في قسم الوثائق .

[٢] عصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعي ، ج٢ ، ص٢٣٨ .

خلفهـــا ســـعيد باشـــا بعد أن لم تكن شيئا مذكورا (من قبل اللائحة السعيدية الصادرة في ١٥ أغسطس سنة ١٨٥٨م) .

وكـــان تعـــيين العمد كتعيين المشايخ قائما على تخير الحكومة لأقوى العناصر الريفية نفوذا وثراء ، مع قصر وظيفة الشياخة على من يلـــي العمـــد في المركز الاجتماعي بين الفلاحين وكانت بداية التعيين ترشيحا من الحكومة ونهايته انتخابا يجرى تحت إشراف ناظر كل قسم.

وعندما بدأ انتخاب مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ اعتبرت اللائحـــة التأسيـــسية المـــشايخ والعمد منتخبين بالأهالي في كل قرية كرؤســـاء لهـــم (البند السابع من اللائحة التأسيسية) [١] . ثم جعلت المشايخ والعمد ينتخبون نواب مجلس شورى النواب في المرحلة الثانية أي أن الانتخاب كان يعتبر من مرحلتين الأولى : مرحلة انتخاب العمد والمشايخ وتتم باشتراك جميع أهالى كل قرية ، والثانية : مرحلة انتخاب نواب مجلس شورى النواب من المشايخ والعمد فقط وهم أعيان البلاد وملاكها .

وكانت الحكومة تحدد عدد النواب في المرحلة الثانية بنسبة عدد ســـكان كل قسم في المديريات فيما بين نائب أو نائبين على الأكثر أما عدد نواب القاهرة لم يزيدوا عن ثلاثة في كل انتخاب أجرته الحكومة

---

[١] تاريخ الحياة النيابية ، محمد خليل صبحى ، ج٥ ، ص٨٤ .

وكذلك كان ثمة نائبان عن الإسكندرية وواحد عن دمياط من الأعيان والتجار أو ملاك العقارات.(البند السادس من اللائحة التأسيسية) [١].

وكان الناخبون إذا ما جاء يوم الانتخاب يتوافدون إلى مراكز المديريات والمحافظات التي كانت تعتبر بمثابة دوائر انتخابية ، فيتقدمون لانــتخاب من رشحته الحكومة عن قسمة وكان لا يجسر أي شيخ أو عمــدة أن يــصوت لأي مرشــح لا تعتمده الحكومة فكانوا بهذا من مرشحي الحكومة [٢] .

وكل ناخب يسجل اسم من يريد انتخابه على ورقة ويضعها في صندوق الانتخاب وبعد أن تنتهى العملية تفتحه لجنة مكونة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى بحضور القاضي ولا يكون العضو ناجحا إلا إذا حــاز أغلبية الأصوات ، أما إذا تساوت الأصوات بين اثنين أو ثلاثــة فكانت تقام عملية المقرعة بينهم في حضورهم (البند الثامن من اللائحة التأسيسية) [٣] .

أما الانتخاب في مصر والاسكندرية ودمياط فكان يتم بأكثرية آراء وجوهها وأعيانها (البند الثامن) وفي ظل الترشيح الحكومي أيضا .

ويشترط في الناخب ألا يكون من الذين حكم عليهم بالإفلاس أو ســبق مجازاتهم بالليمان والطرد بحكم وليس من أفراد الجيش (البند الرابع) واشترطت اللائحة النظامية شرطا بالنسبة للناخب في المستقبل

---

[١] المصدر السابق – نفس المكان .

[٢] تاريخ المسألة المصرية – عن رسالة لمراسل التيمس السكندرى – ص٨٥ – لمؤلفه تيود ورتشتين .

[٣] تاريخ الحياة النيابية – محمد خليل صبحى – ج٥ ص٨٤ .

وهـــو أن يكون ملما بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادى عشر أى بعد ثلاثين سنة من بدء الدورة الأولى (الهيئة الأولى) .. (بند ٦١) كما اشترطت مثل هذا الشرط في العضو وهو أن يلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع أى بعد ١٨ سنة من هذا التاريخ (بند٦١) .

ويتألف الأعضاء من عدد لا يزيد على ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويشترط فيمن يكون عضوا أن يكون مصريا لا تقل سنه عـــن خمـــس وعـــشرين ســـنة لم تصدر ضده أحكام جنائية ولا من المحكومعلـــيهم بـــالإفلاس أو الطرد من الوظائف وغير موظف بوظيفة أخرى (بنو ١٠،٩،٥،٣،٢).

وأخيرا فإن المجلس كان يجتمع شهرين في السنة من ١٥ كهيك لغاية ١٥ أمـــشير (أي من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) [1] ويكون اجـــتماعه بالقاهـــرة وجلساته سرية وللخديو الحق في جمع المجلس أو تأخيره أو إطالة مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم

(بند ١٦،١٧).

ولقد حددت اللائحة الأساسية في البند الأول وكذلك اللائحة النظامية في البند الثامن اختصاص المجلس بأنه يبحث في المنافع الداخلية والتـــصورات التي تراها الحكومة من خصائص المجلس . وأكدت ذلك في البـــند الأخير (بند١٨) بأنه لا يجوز قبول عرضحالات من أحد ما بالمجلس .

---

[1] استثنى المجلس الأول من هذا الموعد فكان اجتماعه من ١٠ هاتورالى ١٠ طوبه (نوفمبر ، يناير) .

اللائحة النظامية :

نـــستطيع أن نتـــبين ســـلطة مجلس شورى النواب من أحكام اللائحة النظامية (نظامنامة مجلس شورى النواب) وسوف نوجز القول في أهـــم ما جاء فيها من حقوق هذا المجلس والقيود التي وضعت عليه (وسوف نثبت هذه اللائحة في قسم الوثائق) .

لقد نص البند الثاني من هذه اللائحة على تحديد نشاط المجلس فجعله خاصا بدراسة المنافع الداخلية أي المحلية دون غيرها من المسائل الخارجية مثلا فنص على أن " مجلس شورى (النواب) وظيفته المداولة في المـــنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيها وإعطاء الرأي عنها كما هو مذكور (في بند ١) من اللائحـــة الأساســـية " ولقد كانت هذه التصورات (أي الأمور) التي تـــراها الحكومة تتلى صورتها بمجلس شورى النواب بمعرفة من ينوب لهـــذه المأمـــورية من طرف الحكومة (بند ١٦) وبعد قراءة التصورات المذكـــورة يصير طبعها وتوزيعها على لجان المجلس التي كانت تشكل لهذا الغرض بالانتخاب السري (بند ١٧) .

واذا كـــان لأحـــد الأعضاء الغير داخلين في هذه اللجان رأى أعطـــاه لرئيس المجلس ليوصله إلى اللجنة المختصة للنظر فيه وكان له حق التكلم في اللجنة " المختصة إذا جاز رأيه القبول " (بند ١٩) ولا يجوز قبول أي رأي بعد تقديم تقرير اللجنة المختصة .

وتطبع تقارير هذه اللجان وتوزع على الأعضاء قبل المداولة فيها بأربع وعشرين ساعة على الأقل (بند ٢٠) ثم تفتح المناقشة بخصوص أي تقرير في الوقت المعين له في ترتيب أشغال مجلس الشورى ويتاح لكل عضو مناقشة أي مادة من مواد هذا التقرير ، وبعد ذلك تؤخذ الآراء على كل مادة من مواده ثم تؤخذ الآراء مرة ثانية بخصوص مجموع هذا التقرير (بند٢٢،٢١) وبعد ذلك تعرض هذه التقارير على الخديو .

أما ماعدا ذلك من الأمور التي تناقش في المجلس فهي مشروطة بأن تكون من المنافع الداخلية فقط كما نص البند الثاني وهي الأمور الخاصة بتنمية الزراعة وإصلاح طرق الري وما إلى ذلك من المنافع الداخلية ثم يتقدم العضو بطلب إلى الرئيس الذي يعرضه بدوره على الأعضاء لأخذ الرأي فيه بخصوص لزوم المناقشة فيه أولا وبعد الموافقة عليه ترسل صورته إلى المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء) ليحاط به علما ثم يحدد المجلس موعدا لمناقشتها وبما أن الرئيس معين من طرف الحضرة الخديوية أي أنه موظف من قبل الحكومة وليس بإرادة شعبية فقد كان يتحكم في اقتراحات الأعضاء ويرفض ما يراه منافيا لآراء الخديو وخطة حكومته وقد كان له الحق في ترتيب أعمال المجلس وتعليق صورة من هذا الترتيب في المجلس ، وافتتاح كل جلسة وقفلها برأيه (بند ١٠ ، بند ١٥) وهو الذي يأذن للأعضاء بالكلام ، وله الحق في التنبيه على من يخرج في المناقشة من أحد الأعضاء (

٤٦،٤٥) واذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهـــة نظـــر الحكومة يحضر الوزير المختص أو الموظف الفني فيدلي بالإيضاحات المطلوبة . ويكون حضور هؤلاء بناء على طلب المجلس أو برأي الحكومة .

ولقـــد نـــصت اللائحـــة أيضا على الأشخاص الذين يدخلون المجلـــس بـــأنهم الأعضاء والاشخاص المتعلقون بمجلس الشورى ومن يرســـل من طرف الحكومة وغير هؤلاء لا يدخل إنسان إلى حين ورود أوامر الخديو بغيرها .

وكـــان الخديـــوى إسماعيل يفتتح المجلس في بداية كل دور من أدوار انعقـــاده العادي كل عام أو من ينوب عنه لذلك ، وتقرأ خطبة العـــرش بالنطق الخديو أو من ينوب عنه وغالبا ما كانت خطبة العرش مشتملة على جدول أعمال المجلس ثم ينتخب المجلس لجنة من أعضائه للرد على المقالة الخديوية ، وتقدم هذه اللجنة الرد إلى الخديو بواسطة رئـــيس المجلـــس ويكون معه من كل لجنة اثنان من الأعضاء تنتخبهم اللجان لهذا الغرض (بنود ٤،٥،٦) ..

لجان المجلس :

وبعـــد افتـــتاح المجلس يقسم الأعضاء إلى خمسة أقلام (لجان) وتؤلـــف كل لجنة من خمسة عشر عضوا ولكل لجنة رئيس ومهمة هذه اللجـــان هى تحقيق صحة نيابة الأعضاء فتنظر كل لجنة في تحقيق نيابة أعـــضاء اللجـــنة الأخـــرى وبعد التحقق من ذلك ترسل النتيجة إلى

الحضرة الخديوية لاعتمادها (بند٨ وبند٩) كما أن لهذه اللجان مهمة أخـــرى وهـــى انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها (كل لجنة خمسة أعضاء) تسمى (قومسيونات) لبحث المسائل التى يحيلها المجلس عليها .

وهذه اللجان هي :

١- لجنة المدائن (العواصم) من أعضاء القاهرة والإسكندرية ودمياط وبعض نواب المحافظات الاخرى .

٢- لجنة روضة البحرين من أعضاء الغربية والمنوفية .

٣- لجنة الشرقية تشتمل على أعضاء الشرقية والدقهلية .

٤- لجنة المنيا .

٥- لجنة أسيوط .

وكانـــت هذه اللجان تشتمل على جميع أعضاء المجلس ٥×١٥= ٧٥ عضوا.

طريقة أخذ الآراء :

ونـــصت اللائحـــة النظامية على أن طريقة أخذ الآراء بالمجلس تكـــون ســـرية عن طريق وضع الأوراق في الصندوق وتؤخذ بطريق الأكثـــرية المطلقة ، ولا تؤخذ الآراء إلا في حضور ثلثي أعضاء المجلس فاكثـــر كما نصت على ذلك المادة الحادية عشر من اللائحة الأساسية ولـــيس للرئيس رأي في حالة الاقتراح على أمر من الأمور إلا في حالة واحـــدة وهى إذا ما تساوت الآراء في مسألة ما فله في هذه الحالة أن ينضم إلى أحد الطرفين (٣٢،٣٤،٣٧) .

وثمـــة مادة لها قيمتها في هذا الصدد وهى المادة رقم ٣٥ التي تـــنص على احترام رأي الأقلية والإصغاء إليه وسماع ملحوظاتها وهذه القاعدة في الواقع من أهم أركان النظام النيابي .

محاضر الجلسات :

ونـــصت اللائحـــة النظامية على تحرير محاضر جلسات مجلس شـــورى الـــنواب لاثبات وقائع المجلس وأن تكون مشتملة على أسماء الأعـــضاء الذين تكلموا بالمجلس ورأي كل واحد منهم بالاختصار ، ويقـــرؤها كاتب السر في أول انعقاد المجلس في اليوم الذي يلي يومها ويوقع الرئيس بإمضائه على الدفتر كل يوم (٤٢ ، ٤٣) .

ولا يجوز لأحد من أعضاء المجلس أن يطبع أو ينشر المقالة التي قالها بالمجلس أو المداولات الأخرى التي تمت بالمجلس إلا إذا حصل على ترخيص من رئيس المجلس بذلك (٥٤) أي أن الخديو إسماعيل قد حرم نـــشر محاضر الجلسات وجعلها سرية للغاية لكي لا تنكشف أساليب الحكومة في استغلال مجلس شورى النواب لمصالحها .

حصانة الأعضاء :

كـــان أعـــضاء المجلس يتمتعون بحصانة برلمانية في مدة انعقاد المجلس في الأيام المحددة له ، بمعنى ألا ترفع على أحد منهم دعوى بوجه مـــن الوجوه إلا في حالة واحدة وهي أن يرتكب أحدهم جريمة القتل ففى هذه الحالة لا يعد طبعا من أعضاء مجلس شورى النواب ، وترفع عنه الحصانة في الحال وينتخب بدله (بند ٥٣) .

واذا أراد بعض الأعضاء الاستعفاء من المجلس فلا يقبل منه في حـــال انعقاد المجلس وإنما يكون ذلك في أوقات عطلة المجلس ، ويقدم الاســـتعفاء إلى رئيس المجلس قبل انعقاده بثلاثين يوما على الأقل . ثم ينتخب بدله (بند ٥٦) .

بـعض المواد الأخرى :

وهناك بعض المواد الأخرى الخاصة بالغياب والحضور ومراعاة الأدب في الحـــضور والحديث وعدم الخروج عن المواضيع وغير ذلك مـــن الأمور التي أدرجتها اللائحة في بنود خاصة بها مع أنها معروفة من النظام بالضرورة حتى أن بعضها يبعث على الضحك وذلك مثل المادة التي تنص على أنه (إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه وجب الاصغاء إلـــيه) (بـــند ٣١) والمـــادة التي تنص على أن (أعضاء مجلس شورى النواب يحضرون الى المجلس المشار عنه بملابس الحشمة وجلوسهم فيه يكون بهيئة الأدب (بند ٤٠) .

نظرة عامة في اللائحتين

نظام الانتخاب :

لم يكـــن نظام الانتخاب قائما على تمثيل رغبة الناخبين بل على ترشـــيح الحكـــومة الشبيه بالتعيين فكان شكله انتخابيا وحقيقته تعينيا واختيارا وكان جعل حق العضوية قاصرا على العمد والمشايخ سببا في أن جـــاءت الانـــتخابات في الهيـــئات النيابية الثلاث من طبقة العمد والمـــشايخ المـــلاك وأعيان المدن والتجار حتى صار المجلس جديرا بأن

يسمى بمجلس الأعيان ، فهذه الطبقة من الأمة هى التي كانت ممثلة فيه تمثـــيلا واسعا ، أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم ممثلون إلا النزر اليسير الذي لا يؤثر في طابع المجلس .

وكـــذلك خـــلا المجلس من الطبقات المتعلمة التي تخرجت من المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد علي وكانت ترنو وتتطلع لمثل ذلك . فهؤلاء لم يكونوا ممثلين فيه لأن نظام الانتخاب في ذاته لا يجعل لهـــم حظا في عضوية المجلس أضف إلى ذلك أن هذه الطبقة كانت إلى ذلك العصر منصرفة إلى مناصب الحكومة ولم تتجه إلى الحياة الحرة ولم تألفهـــا بعـــد ، فكانت بحكم هذه الظروف جزءا من الأداة الحكومية وبـــذلك حـــرم المجلس من تلك العناصر الحرة المثقفة التي ترسل إلى الهيـــئات النيابية نورا من الحياة والحرية والاستقلال في الرأي وتبعث فـــيها روحا من الشعور بالواجب والشجاعة الأدبية والتطلع إلى المثل الأعلى [1] .

ومـــضت الحكومة إلى إفساد نظام الانتخاب إلى أبعد من ذلك فكانت تسعى لأن تفرض إرادتها على نظام الترشيح في كل هيئة فتغير مـــن كـــل هيـــئة عند كل انتخاب محاولة بذلك اختيار أكثر العناصر استجابة لأهدافها وإبعاد الأحرار .

---

[1] عصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعي ، ج٢ ، ص٨٢ .

نظام المجلس الداخلي :

كان تعيين رئيس مجلس شورى النواب من طرف الخديو يجعله متعلق بالإرادة الخديوية ، فكان بهذا كموظف حقيقي من قبل الحكومة يرعى مصالحها وقد قام بهذه المهمة خير قيام فكان يتحكم في اقتراحات الأعـضاء ويـرفض ما يراه منافيا لوجهة نظر الخديو وحكومته ، ولم يحـافظ على هيبة المجلس لأنه ليس من أعضاء المجلس المنتخبين بإرادة شعبية ، وكانت هذه النقطة من الأمور التي ساعدت على عدم اعتبار المجلس من المجالس النيابية الصحيحة ، فقد كانت لهذا الرئيس سلطات واسـعة أخـرى غير منصوص عليها في اللائحة كان يستعملها عند الـضرورة ممـا قضى على حرية الرأي داخل المجلس بسبب هذه اليد المسلطة من قبل الخديو .

وكانت اختصاصات المجلس استشارية بحته قراراته لا تعدو أن تكون رغبات ترفع إلى الخديو وله فيها القول الفصل عبرت عن ذلك المادة الثانية من اللائحة الداخلية فقالت :"مجلس شورى النواب وظيفته المداولـة في المـنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيها وإعطاء الرأي عنها كما هو مذكور (في بـند ١) من اللائحة الأساسية وبإتمام المذاكرة وإعطاء الرأي يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية "

ويعلـــق علـــى هذه المادة (الدكتور مصطفى أبو زيد) أستاذ القانون العام في جامعة الاسكندرية بقوله : " وهذا يعني أن اختصاص المجلس هزيل قوة ونطاقا .

هزيل في قوته : إذ أنه استشاري بحت وأن الخديو حر في أن يقبل أراءه أو يرفضها ...

هـــزيل في نطاقة : لأنه لا يملك سلطة النظر في مواد معينة بذاتها وكل ما يملكه هو إبداء الرأي فيما ترى الحكومة عرضه عليه فاذا لم تعرض الحكومة عليه شيئا وقف مكتوف اليدين " [1] .

إذن لقد حملت نشأة مجلس شورى النواب معها عوامل فساده التي عاقته عن التطور السريع .

وظـــل معمولاً بهاتين اللائحتين إلى عام ١٨٧٩م عندما بدأت النهـــضة الوطنية في الظهور وقدم زعماء البلاد وأعضاء مجلس شورى النواب اللائحة الوطنية (أو المحضر الأهلي) إلى إسماعيل التي تضمنت مـــشروع التسوية المالية ، والمطالبة بمنح مجلس شورى النواب الحرية الـــتامة وجميع الحقوق كما هو حاصل في بلاد أوربا ، وتنقيح لائحتيه الأساســـية والنظامية وتعديل طريقة الانتخاب طبقا للأنظمة المتبعة في أوربـــا . وما إلى ذلك من التغييرات التي سوف نشير إليها في الفصل الأخير من هذا البحث . إن شاء الله.

---

[1] الدستور المصري ، د / مصطفى أبو زيد ، ص٢٣ .

الجو السياسي عند إنشاء مجلس شورى النواب :

تتأثــر الحياة النيابية في كل أمة بالحياة السياسية فيها ولقد كان حكم إسماعيل في جملته من عهود الحكم المطلق كما بيّنا ذلك في الفصل الأول ولم يكــن في نــية إسماعيل حين أنشأ مجلس شورى النواب أن يتخلى للمجلس عن شيء من سلطته وخاصة في التشريع التي هي من أهــم مميزات المجلس وإنما أراد الخديو كما سبق أن قلنا " أن يجعل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم وبهائه " .

ولم تــسبق إنشاء المجلس حركة مطالبة من الأمة مما جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ونفوذه يكاد يكون شكليا وكان المجلس ضعيفا لا يجرؤ على المعارضة لعدم توفر ضمانات الحرية الفــردية والسياسية وهناك رواية أوربية ذكرت في مراسلات الليدي (دف جوردون) توضح لنا ما كان عليه أعضاء مجلس شورى النواب في بدايته من الرهبة من السلطة الحاكمة .

فالــرواية الأوربية تقول أن أحد المنتخبين قال لها " إنا معشر الــنواب ، إنما نحن ذاهبون إلى مصر وقلوبنا في جزمنا " لأنه إذا كان أحــد لا يستطيع أن يجاوب المدير ، على أي أمر يصدره إليه ، مهما كان جائرا سوى بعبارة " حاضر ! على عيني وراسي ! " أفتريدين أن نجسر على مقاومة إرادة أفندينا ، الذي يملك أعناقنا ، وحق التصرف في أعمارنا ، ويقطع خبرنا في أقاصي الفازوغلي " [١] .

---

[١] نقل هذه الرواية إلياس الأيوبي في كتابه (تاريخ مصر في عهد الخديوى إسماعيل) ، ج١ ، ص٧٠-٧١.

ولم يكـــن هناك صحافة تشد أزر المجلس بل ولم يكن هناك من الـــصحف ســـوى الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) ، وكانت جريدة (وادي النـــيل) أنشأها عبد الله أبو السعود أفندي سنة ١٨٦٧م هي أقـــدم جريدة سياسية ظهرت بمصر إلا أنها كانت تؤيد سياسة إسماعيل باشـــا الذي كان يمدها بالمال وفي سنة ١٨٦٩ ظهرت جريدة " نزهة الأفكـــار " الـــتي قـــام بتحريرها الكاتبان الشهيران إبراهيم المويلحي وعثمان جلال ، وكانت أسبوعية ولم يصدر منها إلا عددان ثم عطلها إسماعيل خوفا مما قد تحدثه من الاضطرابات في النفوس " .[1]

أمـــا الصحف السياسية التي ناصرت المجلس في عام ١٨٧٩م فقد أنشئت في أواخر السبعينات من هذا القرن (التاسع عشر) .

وهـــناك روايـــة تقول إن محمد شريف باشا قبل بدء جلسات المجلـــس جمع أعضاء مجلس شورى النواب وأراد أن يعطيهم فكرة عن نظام المجالس النيابية في أوروبا فقال لهم :

يـــا مـــشايخ إن الـــنظام النيابي في أوروبا يجعل المجلس ينقسم إلى قـــسمين : أهل اليسار وأهل اليمين ، فأهل اليمين هم الذين يجلسون على اليمين في المجلس ، وأهل اليسار يجلسون على اليسار في المجلس ، ومهمـــة أهـــل اليمين أنهم مع سياسة الحكومة ، أما أهل اليسار فهم المعارضون للحكومة ، فاجلسوا بهذا النظام ، فانحاز الأعضاء كلهم إلى مقاعـــد اليمين في المجلس ، فقال لهم شريف باشا : لا يصح هذا فلابد

---

[1] مبادئ القانون الدستورى، د . السعيد صبرى، ص٢٦٩ ، وعصر إسماعيل ، عبد الرحمن الرافعى ، ج١ ، ص٢٤٧، ٢٤٨ .

أن تكون هناك معارضة تجلس في اليسار فردوا جميعاً عليه بقولهم : ما جئـــنا إلا لتأييد أفندينا ، وحاول إقناعهم بأن المسألة شكلية فلابد أن يجلـــس في نواحي اليسار بعض الأعضاء ، ولكنهم أصروا على رأيهم بأنهم أتوا لمناصرة الحكومة وليس لمعارضتها ، فلما يئس منهم قال لهم : لا بأس اجلسوا حيث شئتم .

وهـــذه الـــرواية تدل على أن مشايخ وعمد البلاد لم يكن لهم فكرة عن النظم النيابية ، غير أن المجلس كان به قله من الذين يفهمون النظام النيابي مثل عبد السلام المويلحي ، ومحمد راضي ، وباخوم لطف الله ، وبديني الشريعي ، وغيرهم ، وبهم كان نشاط المعارضة في المجلس واضحاً في كثير من مواقفهم أثناء مناقشات المجلس .

افتتاح مجلس شورى النواب :

افتـــتح الخديـــو إسماعيل مجلس شورى النواب يوم الأحد ٢٥ نوفمـــبر ســـنة ١٨٦٦م (١٧ رجب سنة ١٢٨٣هـــ) بمقره بالقلعة وحـــضر مـــع الخديـــو حفلة الافتتاح لفيف من أعضاء الحكومة وهم شـــريف باشـــا وزير الداخلية وحافظ باشا وزير المالية وعبد الله باشا عـــزت رئيس مجلس الأحكام وإسماعيل باشا صديق مفتش الأقاليم ، ورياض باشا المهردار (حامل الختم) وأحمد خيرى بك كاتب الخديو.

وظل هذا تقليدا متبعا في افتتاح مجلس شورى النواب أن يحضر الخديـــوى وأعضاء الحكومة من الوزراء افتتاح المجلس وكان لهم الحق في حـــضور الجلـــسات ومناقشة الأعضاء في مواضيع تخص وزاراتهم

وإلقاء ما يريدون من بيانات ، ولم يكن هذا حقا لو كان حقا له لكانت هناك مسئولية وزارية للمجلس وانما كان تقليدا غير منصوص عليه في لائحـــتي المجلس وكل ما نص عليه في هذا الصدد هو " لا يدخل جهة مجلـــس شـــورى النواب إلا الأعضاء المنتخبون والأشخاص المتعلقون بمجلس الشورى ومن يرسل من طرف الحكومة بمأمورية تختص بأشغال الشورى " [١] .

خطبة العرش :

وتـــلا الخديـــو إسماعـــيل خطبة العرش وكانت تسمى (مقالة الافتتاح) استعرض فيها إسماعيل تاريخ أسرته في مصر وما قامت به من أعمال العمران وتأمين الأهالي على يد جده محمد علي حتى آل الحكم إلـــيه وأهـــم ما أشار إليه – أنه كان تواقا قبل ذلك إلى حكم البلاد حكما شوريا لأن ذلك من القضايا المسلمة أن يكون الأمر شورى بين الراعـــي والـــرعية ومن الطريف أنه استند في تقرير نظام الشورى إلى القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿وشاورهم في الأمر ﴾ وبقوله تعالى : ﴿ وأمرهم شورى بينهم﴾ .

ثم كـــون المجلس لجنة من بين أعضائه للرد على خطبة العرش مكـــونة من عشرة أعضاء قامت بإعداد الرد على خطاب العرش وفي الـــيوم التالي (٢٦ نوفمبر) تقدمت اللجنة وعلى رأسها رئيس المجلس (إسماعـــيل راغب باشا) إلى سراي الخديو بالملابس الرسمية وقدموا إلى

---

[١] البند الستون من اللائحة النظامية .

الخديو جواب المجلس على خطبة العرش ، وظل هذا تقليدا متبعا كما نصت عليه لائحة المجلس النظامية (بنود ٤ ، ٥ ، ٦) .

جواب المجلس على خطبة العرش :

وأهم ما في هذا الجواب من معنى هو أن الأعضاء ردوا فيه على زعم الخديو أن مصر كانت خالية قبل مجئ جده من العمار في قوله : " مـــن المعلـــوم أن جدي المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية من آثار العمار " فرد الأعضاء في الجواب بأن مصر أصل الحضارات بقولهم :

" ونقول أن مما قطفناه من زواهر الأخبار التاريخية وعرفناه من سوالف آثار الديار المصرية أنها كانت في الأعصار الخالية رافلة في حلل المفاخر الحالية ، وأن بقية الأقطار كانت تستمد من نبل معارفها الوافر معتـــرفة بأنها مغترفة في الأصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول أيـــدي مـــن لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السالفين تناوبتها نوائب الـــزمن . وتناولتها أيدي المحن حينا بعد حين فاندرست معالمها الباهرة وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة حتى رجعت القهقرى وأصبح غيرها من الممالك في أنواع التمدن متقدما وملكها متأخرا "[١]

ولا شـــك أن هذا التصحيح غاية في الوطنية والاعتزاز بتاريخ الوطن وحضارته السالفة التي سبقت دول العالم بالآف السنين .

أمـــا ماعـــدا ذلك فقد أفاض الجواب في مدح إسماعيل وذكر فضائله وفضائل والده بألفاظ مسجوعة تقرب من العبودية مما لا يتفق

---

[١] المصدر السابق ، نفس المكان ، وعصر إسماعيل لعبد الرحمن الرافعي ، ج٢ ،ص٨٦-٨٨ .

والـــروح النيابـــية الصحيحة ومن ذلك :- " كان انشاء هذا المجلس الأنيق من أجل المساعى الحميدة ، وأتم نعمة أسداها ولي النعم عبيده . فمن الواجب الأهم التشكر لتلك الحضرة العلية والتباهي بتلك المنقبة البهـــية ، ورفع أكفنا آناء الليل وأطراف النهار بالدعوات ، في أجل الأوقـــات وسائر الحالات أن يخلد عز قطرنا هذا بدوام سعود أفندينا الأفخم [١] .

تنظيمات المجلس الداخلية :

كان للمجلس تنظيم داخلي نص عليه البند الثامن من اللائحة النظامية الذي سبق شرحه عند الحديث عن اللائحة وطبقا لهذا اجتمع المجلـــس يـــوم ٢٧ نوفمـــبر ١٨٦٦(١٩ رجب ١٢٨٣هـــ) وقسم الأعـــضاء إلى خمـــسة لجان وكانت تسمى أقلاما كل لجنة مكونة من (١٥) عـــضوا وانتخبت كل لجنة رئيسا لها من بينها ثم انتخب المجلس رئيـــسا عامـــا لهذه اللجان كلها وفيما يلي أسماء هذه اللجان وأسماء رؤسائها :

١. لجنة المدائن (العواصم) ورئيسها (موسى بك العقاد) .
٢. لجـــنة الشرقية وتشتمل على أعضاء من نواب الشرقية والدقهلية ورئيسها (هلال بك) .
٣.لجـــنة روضـــة البحرين (الغربية والمنوفية) ورئيسها (اتربي بك أبو العز).

---

[١] المصدر السابق نفس المكان .

٤. لجنة المنيا ورئيسها (إبراهيم أفندي الشريعي) .
٥. لجنة أسيوط ورئيسها (سليمان أفندي عبد العال) .

وشغلت هذه اللجان بالنظر في تحقيق صحة انتخاب الأعضاء فنظرت لجنة المدائن في صحة انتخاب لجنة أسيوط ولجنة أسيوط نظرت في صحة لجنة الشرقية ونظرت الشرقية في صحة لجنة المنيا ونظرت لجنة المنيا في صحة لجنة الروضة والروضة في لجنة المدائن .

وظل المجلس في هذه المهمة يومي الثلاثاء والأربعاء ١٩، ٢٠ رجب (٢٧، ٢٨ نوفمبر) فكانت النتيجة إقرار صحة نيابة جميع الأعضاء وأرسلت نتيجة ذلك في ٢١ رجب إلى الخديو لاعتماد الأعضاء كما نص على ذلك (بند ١٤ من لائحة تأسيس المجلس) وكان الانتهاء من هذا العمل الروتيني يوم الخميس ٢١ رجب .

بداية مناقشات المجلس

ظهور آلام الأمة :

عندما بدأت أعمال المجلس بدأت تبرز مشاكل الفلاح المصري وما يعانيه من آلام ومظالم خلفتها له عهود الحكومات السابقة ممن حكموا هذا الشعب الطيب وأثقلوا كاهله بالضرائب الجائرة واستعبدوه في أعمال السخرة التي حولته من إنسان إلى حيوان لا كرامة له يسخر في أعمال الحكومات المتعاقبة بلا شفقة ولا رحمة

ويساق إلى الأعمال كقطعان الماشية ، وكثيرا ما كان يسقط في ميدان العمل مدرجا بالدماء والعرق شهيد الظلم والاستبداد .

وكـان الظلم قابضا على صولجانه ويد الظالم من حديد تتسلط علـى كـل مصري بالأذى والضرب ، حتى رؤساء القرى من العمد والمـشايخ كانوا يجازون بالضرب إذا قصر العمدة منهم في تحصيل ما على قريته من ضرائب ، أو نقص عدد أفراد السخرة .

وكـان هـؤلاء العمد والمشايخ يصبون بدورهم جام غضبهم وسـوط عـذابهم على الفلاحين المساكين حتى غدت الحياة جحيما لا يطـاق . وبـدأ عهد إسماعيل بداية طيبة حيث ألغي السخرة في قناة الـسويس وتحملت الحكومة تعويضات جائرة بسبب إلغاء السخرة في قناة السويس [١] .

وعـندما بدأ مجلس شورى النواب دورته الأولى سنة ١٨٦٦م ظهر بصيص من الأمل لكي يعبر هذا الشعب المسكين عن آلامه بقدر ما تتيح له الفرص في اجتماعات هذا المجلس .

مسألة السخرة :

وكانـت أولى هذه المسائل التي برزت على بساط البحث هى مـسألة الـسخرة بطبيعة الحال . وكان أول من تكلم فيها هو (هلال بـك) أحـد نواب الدقهلية ورئيس قلم الشرقية وطلب فتح التذكر

---

[١] كتب في هذا الموضوع أستاذنا الدكتور عبد العزيز الشناوى كتابه القيم " السخرة في حفر قناة السويس" وتحدث بإفاضة في الفصل الخامس عشر عن إلغاء إسماعيل للسخرة ومبالغ التعويضات التى تحملتها الحكومة في ذلك ، ص٣١٧ – ٣٤٥ .

(المناقـــشة) بـــالمجلس فيما يتعلق بالعمليات المختصة بالمنافع العمومية (السخرة) وكان ذلك في جلسة ٢٣ رجب واقترح (هلال بك) وضع نظـــام يخفف من وطأها ، وكان الوضع يستدعي إصلاحها وكان على الفـــرد ١٢ يـــوما في السنة يشمل ذلك كافة الأشخاص المقيمين في الـــوطن ويستبعد منها أرباب الكارات الذين عليهم ويركو (ضرائب) وخالـــية مـــن الأطـــيان والغفـــر والفقهاء وخدم المساجد والمجاورين والقـــسيس ومؤدبي الأطفال والعواجز والمقعدين وأمثالهم واقترح أحد الأعضاء دفع بدل لهذا العمل مقداره ٣٦ قرشا في السنة عن كل يوم ثلاثـــة قروش [١] . وكون المجلس لجنة مكونة من خمسة أعضاء سميت لجنة العمليات لبحث الموضوع ووضع تقريراها النهائية عنه .

وعـــندما نمـــي إلى علم الحكومة هذا التطور الخطير في مناقشة مـــسألة الـــسخرة بالمجلس أرسلت من طرفها (إسماعيل باشا صديق) و(سلامة بك إبراهيم) و(ثاقب بك) و(على بك مبارك) واشترك هؤلاء المهندسون في بحث مسألة السخرة مع اللجنة وكانوا مزودين بمعلومات من الحكومة وتمكنوا من الإبقاء على السخرة ، وقدمت اللجنة تقريرها إلى المجلـــس خلاصته " تنظيم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامـــة ، وأنها مفروضة على من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة مـــن أهل البلاد التي تستفيد من أعمال السخرة ، وجعلها مبنية على

---

[١] جلسة السبت ٢٣ رجب بدفتر رقم ٢٩١ من محاضر جلسات شورى النواب بمكتبة مجلس الأمة .

قاعـــدة المـــساواة بين الأهليين " وهذا في الواقع من باب المساواة في الظلم .

وعـــندما عرض التقرير على المجلس وافق عليه ، وبذلك ضاع أمل الفلاح المصري في فك أسره ورفع الظلم عنه ، وكانت هذه بداية عَلِـــم منها الأعضاء أن الحكومة سوف تحيطهم بسياج من مراقبتها لهم في أعمـــالهم بلغ إلى حد اشتراك أعضاء الحكومة في بحث المواضيع مع لجان المجلس الخاصة .

وضع ضريبة على المواشي :

ولم ينته الأمر بذلك بل أوعزت الحكومة بفرض ضرائب جديدة علـــى المواشي للإنفاق على أعمال السخرة ووافق المجلس على فرض هـــذه الـــضريبة ومقدارها عشرون قرشا في السنة على كل رأس من الأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال وعلى الجمل ثلاثون قرشا وعلى كل رأس من الحمير عشرة قروش ما عدا مواشي المدن والبنادر.

تقسيط الأموال الأميرية :

وفي جلسة الأحد ٢٤ رجب تناقش الأعضاء في مسألة تقسيط الأمـــوال الأميريـــة الـــتي كانت ترهق الفلاح ورأى (إبراهيم أفندي الـــشريعي) ضـــرورة جباية الضرائب في موعد جنى المحصول الزراعي عملا على راحة الفلاحين ، وأحيل الموضوع على لجنة خاصة للنظر فيه ، وقـــدمت اللجنة تقريرها موافقا لوجهة نظر إبراهيم أفندي الشريعي

بـــتحديد مواعيد للسداد في أوقات جني المحاصيل توفيرا لراحة الأهالي في دفع الأموال [١] .

ولكـــن تدخلت الحكومة مرة ثانية لتحد من سلطة المجلس إذ حـــضر إلى المجلـــس (حافظ باشا) وزير المالية يومئذ الذي أخذ يقنع الـــنواب بأن الحكومة مضطرة إلى هذه المواعيد نظرا لالتزاماتها المالية الـــتي تعاقدت عليها مع الدائنين ، ثم أشار على الأعضاء بتأجيل هذه المسألة إلى العام القادم للنظر فيها مع مشكلة الديون .

إنشاء المدارس الابتدائية :

أول من استحدث المدارس الابتدائية فى مصر هو (محمد علي) ولكـــن هذه المدارس ألغيت في أواخر عهده ولم ينشأ غيرها فى عهدي عباس وسعيد ، وعندما جاء إسماعيل إلى الحكم بذل جهوده فى إنشاء المدارس في القاهرة وفى مختلف العواصم .

وفى جلسة الثلاثاء ٢٦ رجب تقدم (اتربي بك) باقتراح لإيجاد مكاتـــب (مـــدارس ابتدائـــية) لتعليم الأهالي القراءة والكتابة وطلب تعميمها وأن ينظر المجلس فى ذلك واستحسن الأعضاء المداولة فى هذه المسألة وظل المجلس فى مناقشتها أيام ٢٦، ٢٧، ٢٨ من رجب .

وفى جلـــسة ٢٧ رجـــب تناقش الأعضاء حول جعلها مباحة لجمـــيع أفراد الشعب مجانا وكان هذا هو الرأي السائد غير أن عضوا مـــن الدقهلـــية يدعـــى (سيد أحمد أغا نافع) تقدم باقتراح بجعل هذه

---

[١] جلسة الأحد ٢٤ رجب بدفتر رقم ٢٩١ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب بمكتبة مجلس الأمة.

المدارس خاصة بأولاد العمد والمشايخ والوجوه لأنها فى نظره إذا كانت عمومـــي تتعطل أشغال الزراعة ، ولكن انبرى له العضو (محمد حمودة) من نواب الغربية وسفه أحلامه الطبقية ورأى ضرورة تعميمها وجعلها مباحة لجميع الناس سواء منهم الغني والفقير ، بل اقترح أن يتعلم أبناء الفقـــراء بـــدون مقابل وأبناء الأغنياء يدفعون من عشرة جنيهات إلى ثلاثين جنيها فى السنة [١] .

ثم أحال المجلس المشروع على لجنة منتخبة قدمت تقريرا ينص على إنشاء مدرسة في كل مديرية وكل محافظة وأن يكون التعليم فيها عاما لجميع أبناء الشعب ومجانا للمسلمين والمسيحيين على السواء .

ثم حـــضر شـــريف باشا وزير الداخلية وإليه يرجع الفضل في إنشاء المدارس الابتدائية في مصر ، وكان من الطبيعي أن يوافق شريف باشا على تقرير اللجنة إلا أنه طلب تأجيل إنشاء المدارس في السويس والقـــصير والعريش حتى يتم إنشاء المدارس في المديريات والمحافظات الأخرى فوافق المجلس على ذلك .

إلغاء العهد :

كانـــت الحكـــومة في عهد محمد علي تعهد إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية جباية ضرائب بلاد بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين في سداد مالها ، فكان المـــتعهدون يتكلفون بسداد الضريبة من مالهم الخاص إذا لم يجبوها من

---

[١] جلسة الأربعاء ٢٧ رجب ١٢٨٣هـ بدفتر رقم ٢٩١ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب بمكتبة مجلس الأمة .

الأهلين ، وقد أدى هذا النظام إلى إرهاق الفلاحين لأن المتعهدين كانوا يسخرونهم لمصالحهم الخاصة فألغته الحكومة سنة ١٨٥٠م ثم عاد العمل به في أوائل عهد إسماعيل فضج الناس من مساوئه .

وفي جلسة السبت أول شعبان تقدم العضو (ميخائيل أفندي اثناسيوس) أحد نواب المنيا باقتراح لإلغاء نظام العهد . فاستحسنه الأعضاء ووافق المجلس على بحث هذه المشكلة التي أتعبت الفلاح المصري . وكان خير من تكلم في هذا الموضوع (السيد يوسف عبد الفتاح) من نواب القاهرة فقال :

" من حيث أن إعطاء البلاد عهد كان لمساعدة الأهالي لداعي عدم اقتدارهم في المدد السابقة على زراعة أطيانهم بأكملها وسداد أموالها بأوقاتها والذي زاد من زراعة الأهالي حازه المتعهدون لأنفسهم وبعض المتعهدين تعهدوا بنواحي لم يكن بها زراعة وفقط تعهدوا بها لأجل تشغيل أهاليها في زراعتهم الخاصة بهم بجهات أخرى ، والآن جميع الأهالي مقتدرين على زراعة أطيانهم وسداد أموالها بأوقاتها ، فلذلك يجب فك جميع العهد وإذا كان المتعهد له أطيان بالنواحي التي كان متعهدا بها فيحرر فيها ما يقضي حسب لائحة الأطيان وإن لزم له أنفار لعملية زراعته فيكون بالرضا والتسليم بالأجرة الموافقة " [1] .

ووافق معظم الأعضاء على فك العهد لراحة الأهالي واستمرت مناقشتها خمسة أيام (١ – ٥شعبان) ثم شكل المجلس لجنة من الأعضاء

---

[1] جلسة السبت غرة شعبان ١٢٨٣هـ بدفتر رقم ٢٩١ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب .

الخالين من العهد وتقدمت بتقريرها الى المجلس وقرر المجلس بجلسة ١٦ شـــعبان سنة ١٢٨٣هـــ فك العهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤هـــ ووافقـــت الحكومة على هذا القرار ونفذته لأن الذي يهمها فقط أن يسدد الفلاح ما عليه من أموال في مواعيدها المقررة .

منع مجازات العُمَدْ بالضرب :

كان العمد يجازون بالضرب إذا خالفوا أوامر الحكومة أو أهملوا في حـــق لها وكان هذا الضرب بمقتضى قانون ينص على ذلك وتقدم ســـليمان أفندي الملواني من نواب الغربية باقتراح إلى المجلس طلب فيه مـــنع مجازاة العمد بالضرب ، .. ورأى الأعضاء ضرورة تغيير البنود الخاصة بالضرب ويعمل بدلها جزآت أخرى ثم صرح رئيس المجلس بأن هـــذا القانـــون جـــاري تنقيحه الآن ومنصوص فيه على منع الضرب فاكتفى المجلس بذلك .

بقية أعمال المجلس في دورته الأولى :

وهناك بعض الأعمال الخاصة بأمور الزراعة والري قام ببحثها المجلس ، فقرر في ٢٥ شعبان إضافة الأطيان الناشئة عن زيادة المساحة مـــن صالحة وبور بالمال إلى أصحاب الأطيان المتداخلة فيها أو الملحقة بها، وقرر فتح فم قنطرة البوهية وإزالة ما بها من سدود لتسهيل عملية الـــري وإصـــلاح فم البحر الصغير على النيل وإصلاح الري بحوض سمهـــود ، وغير ذلك من الاقتراحات الخاصة بأعمال الزراعة والري

وأحـــيلت هذه المسائل على اللجنة الخاصة بالعمليات لبحثها بحضور لفـــيف من المهندسين واتخذت فيها من القرارات ما يكفل توفير الري وراحة الأهلين وصدق المجلس على قرارها . وانتهت أعمال المجلس يوم الأربعاء ١٨ رمضان سنة ١٢٨٣هـ (٢٤ يناير سنة ١٨٦٧م) .

وألقى رئيس المجلس خطبة بهذه المناسبة شكر فيها الخديو على إنـــشاء هذا المجلس ثم شكر الأعضاء على سديد أفكارهم التي أبدوها في المسائل التي قاموا ببحثها [١] .

نظرة عامة في أعمال هذه الدورة :

نظرا لأن أعضاء المجلس من ملاك الأراضي الزراعية فقد كانت غالبـــية أعمال المجلس خاصة بالأعمال الزراعية باستثناء عملية اقتراح إنـــشاء المدارس الابتدائية ومن ثم بدا على المجلس وكأنه مجلس زراعي اجتمع لينظر في شئون الزراعة والري .

ويلاحـــظ أن الحكومة كانت لا تسمح باقتراحات الأعضاء إلا إذا كانـــت موجهة لخدمة أغراضها عموما ولم تنفذ من رغبات النواب إلا مـــا رأتـــه لازما لها . وكانت كل لجنة تكون لبحث أي مشروع كانت الحكومة تشترك فيها ببعض المندوبين والوزراء فحدَّت بذلك من حرية المجلس وعلى كل حال فقد أدى أعضاء المجلس واجبهم بقدر ما سَمَحَتْ به ظروف هذا الحكم المطلق الذي لم يسمح باستقلال المجلس في أي أمـــر مـــن الأمور التى بحثها ، وكانت تحدوهم رغبة صادقة في

---

[١] جلسة الأربعاء ١٨ رمضان سنة ١٢٨٣هـ بدفتر رقم ٢٩١ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب.

تحسين حالة الأهلين الاجتماعية . كما ظهر ذلك واضحا عند مناقشة مسألة السخرة ورغبتهم الصادقة في إلغائها لولا تدخل الحكومة .

ولـــك يتـــناول الأعضاء بحث المسألة المالية التي كانت تشغل الأفكـــار في ذلـــك الحـــين كما أنهم لم يطالبوا بالاطلاع على ميزانية الحكـــومة فالميـــزانية العامة بما فيها من مصروفات وإيرادات يجب أن تعرض على المجلس ليوافق عليها وهذا هو أهم عمل من أعمال المجالس النيابية .

ويـــبدو أن بعض الأعضاء قد طلب بحث الحالة المالية وإن كان هذا الطلب لم يرد صريحا بمحاضر الجلسات غير أن هناك إشارة وردت على لسان وزير المالية (حافظ باشا) عندما حضر إلى المجلس أثناء بحث مـــسألة تقسيط الأموال الأميرية وعندما رفض اقتراح المجلس الخاص بتعديل الضرائب وعد الأعضاء بالنظر فيها في السنة المقبلة : " إذ ينظر المجلـــس في مـــسألة الديـــون ومسألة التقسيط معا " ولولا أن بعض الأعـــضاء طلب بحث مسألة الديون لما وعدهم الوزير ببحثها في العام القـــادم وخاصة أنها كانت من المحذورات على المجلس نظرا لأنها تحوي أسرار الحكومة وفضائحها .

ومهما يكن من شئ فان أعمال المجلس ومباحثاته في هذا الدور تدل على مستوى نيابي لا بأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت في مـــصر ، ولا سيما إذا لاحظنا طبيعة نظام المجلس الأساسي وملابسات العصر الذي اجتمع فيه .

دور الانعقاد الثاني
١٦مارس-٢٣مايو سنة ١٨٦٨م
(٢٢ذي القعدة ١٢٨٤هـ) :

هـــذا الـــدور لا يخـــتلف عن سابقه في شئ ، من ناحية توجيه الحكومة لأعمال المجلس ودوام مراقبتها له ، وافتتح الخديو المجلس يوم الاثـــنين ٢٢ من شهر ذي القعدة ، وكان المجلس قد تأخر عن الموعد المقرر له في اللائحة الأساسية - (نصف ديسمبر من كل عام) فاعتذر الخديو للمجلس عن هذا التأخير الناشئ عن مرضه ، ثم عهد إلى خيري بك المهردار بتلاوة خطبة العرش.

ولقـــد أشار الخديو في خطبته إلى المسائل التي قررها المجلس في العـــام الماضي وما أنفذته الحكومة منها ، وما لم تنفذه وبيان الأسباب فذكـــر مما نفذ إنشاء مدرستي بنها وأسيوط " والباقي تحت الإجراء " وفك العهد ، وإضافة الأطيان الزائدة في المساحة وضم الأراضي القابلة للـــزراعة إلى من يرغبها من الأهليين وإنفاذ معظم المقترحات الخاصة بالري .

ثم أشـــار إلى خطة لأعمال المجلس في دورته الحالية وقدمها في صـــورة مشاريع للإصلاح اعتزمت الحكومة إجراءها وقررت عرضها علـــى المجلس للمداولة فيها كتحسين الأحوال الصحية والعناية بزراعة القطن وتحسين باقى الزراعات وإتمام الرياحات الكبيرة "ومن الواضح أنه عند اختتام الرياحات تكثر المياه في الغربية والمنوفية والبحيرة أيضاً

وبسببها تزداد عماريـة بلاد كثيرة فالاسراع أي إتمامها من أهم الأمور"[1] .

وكان المهم والجديد في خطبة الخديو هو ما وعد به المجلس من اطلاع الأعضاء على أحوال المالية للوقوف على الأسباب التي أخرت تعديل أقساط الأموال الأميرية .

ومع هذا الوعد بالاطلاع على أحوال المالية فقد بدأ رئيس المجلس "عبد الله باشا عزت " يوجه الأعضاء في جلسة الأربعاء ٢٤ ذي القعدة إلى المناقشة في الأشياء المقترحة في خطبة الخديو (جدول الأعمال) " إن المقالة العلية أشير فيها عن المذاكرة في المسائل الموضحة بيانها أدناه كما هو معلوم فمن الاقتضاء النظر وإعطاء الآراء " .

وبذلك نرى أن مهمة رئيس مجلس شورى النواب كانت واضحة في توجيه المجلس لما تراه الحكومة ورسم خطة عمله .

وبدأ يدخل الأعضاء في غمار مناقشات خاصة بأمور الزراعة والأراضي بما لا يخرج عما تم في العام الماضي . بعيدا عن مشاكل الأمة الحقيقية . وهي في مجملها لا تخرج عن كونها من المنافع العامة التي يمكن أن يقوم بها مجلس خاص بالزراعة .

فقد قرر المجلس في هذه الدورة إنشاء (مجلس زراعي) في كل مديرية للنظر في شئون الزراعة ، وإنشاء حقول للتجارب الزراعية

---

(١) ص ٣٦ ، ٣٧ من دفتر رقم ٢٩١ من محاضر جلسات شورى النواب سنة ١٢٨٤ هـ .

الحديثة ، وإجراء تعداد للسكان لتنظيم أعمال السخرة ، وإتمام الرياحات الكبرى ، وإنشاء المستشفيات ، وتعديل الضرائب .

البدل العسكري :

في جلسة الأحد ٢٨ ذي القعدة عرضت الحكومة على المجلس النظر في جواز دفع البدل النقدي للإعفاء من الخدمة العسكرية وكانت هذه في الواقع حيلة للبحث عن موارد مالية جديدة اخترعها إسماعيل صديق المفتش (وزير المالية) .

وكانت الجندية بطبيعة الحال لا تشجع على الانخراط في سلكها فذكريات حروب محمد علي لا تزال ماثلة في النفوس كما كانت أساليب الجندية بطبيعتها تدفع للنفور منها " [1] .

وقد استحسن المجلس أخذ البدل النقدي للإعفاء من الخدمة العسكرية وقرر أن تكون قيمة البدل بالنسبة للمقترعين الجدد ثمانين جنيها .

المسألة المالية :

شغلت المسألة المالية أفكار الناس في ذلك الحين فقد تلاحقت قروض الخديو إسماعيل منذ ولايته العرش ، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديون التي اقترضها سعيد باشا نحو أحد عشر مليونا من الجنيهات فبدلا من أن يبذل جهده لوفاء هذا الدين استدان في سنوات (١٨٦٤ ،٦٥، ٦٦ ، ٦٧) من الديون

---

[1] عبد العزيز رفاعي ، فجر الحياة النيابية ص٤١ .

الثابـــتة نيفا وأربعة عشر مليون جنيه ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنيه [١] .

ومـــر دور الانعقاد الأول للمجلس بدون أن يتعرض الأعضاء لمناقـــشة المـــسألة المالية رغم أهميتها ، وقد أذن لهم الخديوى في خطبة العرش بالاطلاع على أحوال المالية للوقوف على الأسباب التي أخرت تعديل أقساط الأموال الأميرية .

وفي جلـــسة الأحد ٢٧ ذى الحجة حضر إلى المجلس (إسماعيل صديق) بصفته مفتش عموم الأقاليم للمشاورة في المجلس حول مسألة زيـــادة مساحة الأراضى بالسنبلاوين فانتهز الأعضاء الفرصة وتكلموا فيما هو أجدى وهى المسألة المالية .

فقال (محمد بك سعيد) :

" مـــن حيث ما في المقالة الخديوية من مادة ربط التقسيط التي كان أعطـــى قـــرار بالعام الماضي وأن الأسباب التي أوجبت تأخير إجرائه سوف تشرحها وزارة المالية وللآن ما حضر ذلك البيان وها هو سعادة ناظـــر المالية بالمجلس في هذا اليوم فإن وافق يطلب من سعادته ايضاح تلك البيانات [٢] .

---

[١] كانت ديون إسماعيل لثلاثة أنواع : سائرة وثابتة وداخلية . فالسائرة جاءت من أعمال تمت لإسماعيل ولم تدفع أجورها نقدا بل بقيت دينا عليه والثابتة عبارة عن قروض اقترضها إسماعيل من المصارف الاوربية بضمان ثابت كدخل بعض مصالح الحكومة مثلا والداخلية عبارة عن ديون مصرية بحتة عقدها إسماعيل عندما تعذر عقد القروض السائرة والثابتة ومثلها دين الرزنامة .

[٢] جلسة الأحد ٢٧ ذى الحجة بدفتر رقم ٢٩١ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب .

فأشـــار وزيـــرا المالية بتعيين لجنة من أعضاء المجلس للتوجه إلى وزارة المالية للاطلاع على البيانات اللازمة . واستقر رأي المجلس على تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء لهذا الغرض .

وحـــضر ناظـــر المالـــية بجلسة ٢ محرم وحضر أعضاء اللجنة المكـــونة للـــتوجه إلى المالـــية بعد الاطلاع على بعض الدفاتر وقالوا للمجلس : (إن الحكومة لها أعذار ضرورية لدواعي المصاريف الكثيرة الـــتي جـــرت في العهد السابق) [١] ثم أفضوا إلى المجلس ببيانات غير صـــحيحة عن ديون الحكومة تلقوها من (إسماعيل صديق) الذي كان معـــروفا عنه أن كل ما يذكره من الأرقام عن مالية الحكومة مبني على الكـــذب والتضليل وذكرت اللجنة أن الباقي من ديون الحكومة نحو ســـبعة ملايين وهو رقم دون الحقيقة بكثير لأن الديون بلغت في ذلك العام نحو أربعة وثلاثين مليون جنيه [٢] .

ثم قدم إسماعيل صديق ميزانية الحكومة لعام ١٨٦٨-١٨٦٩م وخلاصـــتها أنـــه زعـــم أن الإيـــرادات تزيد عن المصروفات بمقدار ٢,٥٨٤,٠٠٠ جنية ، وكان هذا تضليل بطبيعة الحال لأن مصروفات الحكومة في تلك السنة زادت عن إيراداتها بنحو عشرة ملايين جنيه .

وطلـــب الأعضاء (بأن تعمل طريقة بحيث يمكن التسديد وعدم الاستقراض من الخارج فوعدهم وزير المالية بعمل كشوف لهذا الغرض

---

(١) جلسة ٢ محرم ٢٨٥هـ من المصدر السابق .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، ج٢ ص١٠٠ .

وفي جلسة الأحد ١٠ محرم طلب عضو المجلس (الشيخ يوسف محمد عمر) معرفة ما تم بهذه الكشوف لتسديد ديون العهد السابق ووجه السؤال إلى الأعضاء المعينين لهذا الغرض ، وأصر على حضور هذه الكشوفات ووافق على ذلك المجلس .

وفي جلسة ٢٧ المحرم سنة ١٢٨٥هـ حضر وزير المالية إلى المجلس وتلا على الأعضاء بيانا خلاصته أنها ترى زيادة الضرائب على الأطيان بمقدار (السدس) وعقد قرض داخلى بمقدار خمسة ملايين وقال : " أرى من الرأي أن الخمسة ملايين جنيه السالفة ذكرها يصير الحصول عليها بواسطة استقراض داخلي يورد للحكومة [١] .

وبهذه الطريقة السلبية كانت تعالج الأزمة المالية إما بزيادة الضرائب أو عقد القروض التي تزيد من أعباء الحكومة ، ومرد ذلك أنه لا يوجد من بين أعضاء المجلس عضو مثقف يرد على مزاعم إسماعيل صديق وادعاءاته لأن المجلس قد حرم من هذه الكفاءات .

وعلى كل حال فهذا جهد مشكور من أعضاء غالبيتهم من العمد والمشايخ فقد طلبوا الاطلاع على أحوال المالية وطلبوا الميزانية وناقشوا كل هذه الأمور بقدر ما سمحت به ظروفهم وانتهى هذا الدور في جلسة السبت ١صفر ١٢٨٥هـ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨ .

---

[١] جلسة ٢٧ محرم ١٢٨٥ بدفتر رقم ٢٩١ من محاضر جلسات شورى النواب .

دور الانعقاد الثالث

(٢٨يناير سنة١٨٦٩-٢٢مارس سنة ١٨٦٩م):

بـــدأ هذا الدور مع بداية اشتداد الأزمة المالية وضياع الثقة في قدرة مصر المالية على سداد ديونها فقد اقترض إسماعيل في عام ١٨٦٨ قرضـــا جديـــدا قدره ١١،٨٩٠،٠٠٠جنيها وكان من شروط هذا القرض أن يكف الخديوى عن الاستدانة مدة خمس سنوات .

وألقـــت هـــذه الحالة السيئة بظلها على أعضاء مجلس شورى النواب في هذه الدورة فتحطمت بذلك ثقة المجلس في تصرفات الخديو إسماعـــيل وكان خطاب الافتتاح لإسماعيل متضمنا بيانات مسهبة عن أعمال حكومته منذ ولايته العرش حتى سنة ١٨٦٩ وهي خطبة طويلة حـــاول إسماعيل في كل ذلك أن يبرر تصرفاته المالية أمام النواب ليزيل مـــا في نفوسهم وليعالج بذلك أزمة الثقة القائمة . وحاول تبرير أعمال الحكـــومة من التبذير أو العبث بحقوق الشعب وأبرز موقفها في مظهر العامل على رفاهية الشعب .

والغريب أن يبدي الخديو سروره في خطبته لحسن سير الشئون المالـــية من غير مضايقة للحكومة أو مشقة للأهالي وأدعى أنه سدد من الديون (التي كانت باقية من عهد المرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه وصار الباقي من الديون ١٧ مليون جنيه تقريبا بما في ذلك القرض الجديد) [١] .

---

[١] مقالة العرش بجلسة الافتتاح يوم الخميس ١٥ شوال سنة ١٢٨٥هـــ دفتر رقم ٢٩٢ من محاضر جلسات المجلس .

وهـــذا كذب وبهتان بطبيعة الحال لأن عمه سعيد مات وعلى الـــبلاد من الدين العام نحو أحد عشر مليون جنيه [1] وهذه هي طبيعة الحكام الفاشلين أن يلقوا تبعة فشلهم وإسرافهم على غيرهم ولا سيما الأموات ، ولم يقف كذبه عند هذا الحد ، فقد كذب على الأحياء من أعضاء مجلس شورى النواب وأخفى عليهم أوجه إسرافه وهي ظاهرة للعيان والخلاصة أن هذا الخطاب كان دفاعا عن ساحة إسماعيل لإزالة ما في نفوس النواب من عدم الثقة بتصرفات الحكومة .

عملية تطهير المجلس من المعارضة :

ومـــضى الخديـــو في سياسة ترضية النواب بأن عين جماعة منهم في وظائف الحكومة فقد عين (الشيخ محمد الصيرفي) وكيلا لمديرية المنوفية ، و (هـــلال بك) وكيلا لمديرية الغربية وهو الذي أثار مسألة السخرة في الـــدور الأول وكان يقترح إلغاءها وأصرت الحكومة على إبقائها . وعـــين (أحمد أباظة) وكيلا لمديرية الشرقية و(إبراهيم الشريعي) وكيلا لمديـــرية الجيـــزة ، ولم ينتخب أعضاء بدلهم . وكانت هذه العملية في ظاهرها ضم هؤلاء النواب إلى معية الحكومة ولكنها في الحقيقة عملية تطهير للمجلس من المعارضين .

علـــى أن الخديـــو بهذا لم يستطع علاج أزمة الثقة في الداخل والخارج فقد بقيت آثارها قوية تؤثر في علاقة النواب بالخديو وتمكنت

---

[1] الياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديوى إسماعيل ، ج٢ ، ص٢٧٢ .

تـــركيا من جهة أخرى أن تنال من إسماعيل في نهاية هذا العام فتحطم بذلك مركزه .

أعمال المجلس :

كانـــت أعمـــال المجلس في هذا الدور لا تخرج عن عادتها في مناقشة المنافع العامة المحلية ، ومما قرره المجلس وضع نظام محكم لتعيين مشايخ البلاد بما يتفق مع رغبة الأهالي ، وتنظيم المباني بالمدن والقرى ، وإنـــشاء مجـــالس تفتـــيش الزراعة من موظفين فنيين للنظر في شئون الأراضـــي والزراعة . وترغيب الأهالي في تحرير حجج الملكية بالمحاكم لإثبات أملاكهم ، فقد كان كثير من الفلاحين يزرعون أطياناً وجدوها مهملة فوضعوا أيديهم عليها واستغلوها دون أن يكون عندهم حجج ملكية بها فيحدث كثيراً أن أهواء أصحاب الأمر أو الجاه في نواحيهم يغتنمون ذلك وينتزعونها من بين أيديهم متذرعين بأية وسيلة كانت أو تـــرهقهم في مطالـــب مالـــية عليها تحملهم على تركها والإقلاع عن زراعـــتها فتعود بورا فتنقص بذلك المساحة المنزرعة في القطر وتضيع علـــى المالـــية الضرائب التي كانت تلك الأطيان تدفعها ، فخول لهم المجلس حق استخراج حجج بملكية تلك الأراضي على أن يدفعوا جانبا يسيرا من الرسوم عليها فكان في هذا مصلحة لاصلاح الأراضي البور لأن الأهـــالي ضـــمنوا فلاحتها لأن أحدا بعد هذه الحجج لا يستطيع إخراجهم منها .

الميزانية :

حـــضر وزيـــر المالية بناء على طلب الأعضاء بجلسة ٢٨ ذي القعدة ١٢٨٥هـــ وعرض على الأعضاء الميزانية مجملة ولكن الأعضاء طلبوا تفصيلا لها كل بند على حده ، ووعدهم ناظر المالية بأن يوافيهم بذلك يوم السبت القادم غاية ذى القعدة . وأحضر تفصيلها في الموعد المحدد وتلى نصه على الأعضاء .

ويمكن القول أن المجلس كان جريئا هذه المرة في مناقشة الميزانية أكثـــر من الدورين السابقين ، صحيح أن الميزانية اعتمدت كما هي ، ولكـــن كان في طلب الأعضاء تفصيلها من وزير المالية كل بند على حده ونزول وزير المالية على طلبهم مما يعتبر سابقة لم تحدث من قبل في مجلس شورى النواب .

الهيئة النيابية الثانية ١٨٧٠-١٨٧٣م :

انـــتهت عـــضوية مجلس شورى النواب الأولى بانقضاء ثلاث سنوات وأجريت الانتخابات للهيئة في أوائل سنة ١٨٧٠ طبقا للائحة الأساسية . واستطاعت الحكومة أن تغير من الأعضاء القدامى ليمضي الأعـــضاء الجدد معها في خطتها بفضل ما يحسونه من هيبة للحكومة وبذلك تضمن عدم معارضتهم لها.

وافتـــتح الخديو أولى جلسات دور الانعقاد الأول يوم الثلاثاء (أول فبراير سنة ١٨٧٠م) غاية شوال ١٢٨٦هـــ وظل رئيس المجلس (عـــبد الله باشـــا عزت) رئيسه في الدورين السابقين – وكانت خطبة

العــرش قــصيرة عن ذي قبل ، ولم يقدم الخديو ما تم من مشروعات الحكــومة علــى جــاري عادته وأحال بيانها على الوزراء ولم يتعرض الخديوى للضيق المالى في خطبته ورد الأعضاء على خطاب العرش على جارى عادقم بجواب مملوء بعبارات المديح والتملق للخديوى .

أعمال الدور الأول :

كانــت أعمال هذا الدور متعلقة في مجملها بالشئون الزراعية كتحسين وسائل الري والصرف والبحث في إتمام رياح المنوفية ورياح الــبحيرة وما إلى ذلك مما يتعلق بالترع والجسور ، وقرر المجلس إنشاء محكمــة ابتدائــية في كل مديرية بعد أن كان لكل مديريتين أو ثلاث محكمــة واحــدة وقرر إنشاء مجلسين إستئنافيين في الوجه القبلي بدل مجلس واحد [١] .

وفي جلــسة الأحــد ١٨ ذى الحجة قدم إسماعيل صديق ناظر المالية (الميزانية) للمجلس بالايرادات والمصروفات وهي أرقام إجمالية لا يمكــن تعرف الحقيقة منها ومن ثم طلب أحد الأعضاء وهو : (حسن أفندي عبد الرازق) بأن توضح هذه الأرقام قائلا : " إيرادات الأقاليم والمحافظات واردة بالميزانية إجمالي ومقتضى حضور بيان مفرداتها ، جهة ، مديرية ، وزمام كل مديرية وبيان الإيرادات وما نوعها " [٢] .

---

[١] وردت هذه المنجزات في مقالة رئيس المجلس في ختام جلسات هذا الدور بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٨٦ بدفتر رقم ٢٩٩ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب .

[٢] المصدر السابق .

ولم يكـــن هـــذا بعسير على (إسماعيل صديق) الذي طالما ضلل المجلس في أدوار الهيئة الأولى السابقة فرد عليه بأنه (لا مانع بأن يرسل كاتب من المجلس لاستحضار بيان تلك المفردات) واستقر رأي المجلس على ذلك .

وأحضرت هذه الكشوف بمفرداتها التي وردت بالميزانية إجمالي وتلـــيت في يوم الثلاثاء ٢٠ ذي الحجة ١٢٨٦ وهي أرقام كثيرة لا يفهمها الأعضاء وقد أثبتت في دفتر محاضر الجلسات [١] .

ولم يسأل الأعضاء عن الأبواب التي صرف فيها القرض الأخير الـــذي اقترضـــته الحكومة سنة ١٨٦٨م ومقداره (١١،٨٩٠،٠٠٠ جنية) وعن زيادة الديون السائرة التي بلغت ١٢ مليون جنيه في أواخر ســـنة ١٨٦٩م ، ومقـــدار ما أنفق على حفلات افتتاح قناة السويس وغير ذلك من أبواب الإسراف .

دور الانعقاد الثاني ١٨٧١ :

تأخـــر هـــذا الدور عن موعده المقرر بنحو ستة أشهر لارتباك أحوال الحكومة المالية وتليت خطبة العرش وكانت وجيزة اقتصر فيها الخديو على تحية " المجلس " ولم يشر فيها إلى أحوال المالية ولا إلى خطة الحكـــومة في العـــام القادم وماذا تريد من المجلس أن يتناقش فيه على جـــارى عادة خطب الخديو في المجلس فقد كان يشير إلى بعض الأشياء التي ينبغي أن يتباحث فيها المجلس .

---

[١] دفتر رقم ٢٩٩ .

أعمال المجلس :

الواقـــع أن أعمال المجلس في هذه الدورة تعتبر راقية إلى حد ما فـــرغم الضيق المالي الذي تعانية الحكومة فقد تحركت همم النواب إلى إلغاء بعض الضرائب مثل (ضريبة الفردة) التي فرضت دون أن يبدي المجلس فيها رأيه ، وكذلك ضريبة المواشي .

ضريبة الفِرْدَة :

أثار موضوع ضريبة الفردة التي تؤخذ من الأفراد البالغين أثار موضـــوعها العضو " يوسف العقبي " أحد تجار القاهرة بجلسة الاثنين ٢٤ ربـــيع الأول - وطلب هذا النائب حضور وزير المالية ليقدم بيانا عمـــا تقوم الحكومة بتحصيله منها ثم حضر الوزير في اليوم التالي ومعه هـــذه البـــيانات وأخـــذ الوزير يبرئ ساحة الحكومة من فرض هذه الـــضريبة علـــى اعتبار أن العمل بها كان معروفا من قبل ثم زعم أن الحكومة كانت بصدد العمل على إلغائها لولا ضيق الموارد المالية .

وكان معنى هذا أن الوزير لا يوافق على رفع الفردة فرد عليه (يوســـف العقـــبي) بقوله : " يفهم من قول سعادة ناظر المالية عدم الإقـــرار على رفع الفردة نظرا لكثرة المصاريف الجاري صرفها على الـــبلد " وأشار العقبي أن إلغاءها ميسور [1] . ولما وجد الوزير حرج

---

[1] جلسة الاثنين ٢٤ ربيع الاول ١٢٨٨هـ بدفتر رقم ٢٩٩ محاضر جلسات مجلس شورى النواب الهيئة الثانية .

الموقـــف رأى ضـــرورة الرجوع في ذلك "للمجلس الخصوصي " ولم يوافق المجلس على إلغائها عندما رجع إليه الوزير .

وعندما عاد الوزير إلى النواب برفض المجلس الخصوصي واجهه المجلس بالإصرار والتحدي عندما قال العقبي له : " مازلنا نكرر طلب رفع الفردة من الآن " .

وفي الـــنهاية انتصر النواب ووافق الخديو على رفع الفردة أمام إصـــرار المجلس ولكنه أشار إلى المجلس أن يدبر ما ينجم عن ذلك من نقـــص في الإيـــراد . وشكلت لجنة في المجلس لإلغاء الفردة وتعويض الحكومة عن ذلك بتحصيل ضريبة الدخولية على حقيقتها .

ولقـــد تـــيقظت الحكومة لهذا العضو الجرئ (يوسف العقبي) فأبعدتـــه عن المجلس ، بأن عينته في قومسيون (لجنة) المقابلة ، وهكذا كان شأن الحكومة مع أمثال هذا النائب ، فكانت تبعدهم عن المجلس بكـــل الوسائل ، وكان أقلها كما حدث مع العقبي أن تأمر بتعيينه في وظيفة حكومية .

ضريبة المواشى :

كان مجلس شورى النواب هو الذي قرر هذه الضريبة في أول أدوار انعقاده سنة ١٨٦٦م ، للإنفاق منها على أعمال الري .

ولما كانت الوزارة المالية قد قررت في يناير سنة ١٨٧١ زيادة عـــشرة في المائة على مربوط المال للقيام بنفقات الري ، فوجد المجلس

مـــندوحة لإلغـــاء ضريبة المواشي التي وضعت في الأصل للقيام بهذه النفقات وقد وافقت الحكومة على هذا القرار .

الميزانية :

مـــضى المجلس خطوة أرقى حيال مناقشة الميزانية ، فلأول مرة تتألف لجنة في المجلس لبحث الميزانية فكانت بمثابة اللجنة المالية .

فعندما عرضت الميزانية على المجلس بجلسة الأربعاء غرة جمادى الأول كـــون المجلس لجنة لبحثها من بين أعضائه أبدت ملاحظاتها على الميزانية .

ومـــع أن الحالة المالية كانت سيئة للغاية فقد مضى وزير المالية يضلل المجلس ويوهمه بأن إيرادات الحكومة بها زيادة عن مصروفاتها .

خطوة جديدة :

والواقـــع أن الروح النيابية بدأت تبرز شيئا مع التطور الطبيعي لأعـــضاء المجلس ، ففى هذا الدور أبدى المجلس اعتراضه على ضريبة الفردة وضريبة المواشى ، وكانت هذه أول مرة في تاريخ مجلس شورى الـــنواب يـــصر المجلس على رأيه إزاء أمر من الأمور . وكان في إلغاء ضـــريبة المواشى استنادا على فرض غيرها يدل على يقظة المجلس وأنه بـــدأ يـــراقب حيل إسماعيل صديق وزير المالية المتعددة لابتزاز أموال الأهالي .

وكـــان نشاط المجلس في هذا الدور مثار تعليق قنصلي كشف عن مدى قلق الخديو من المعارضة في المجلس ، فقد صورت لنا التقارير القنصلية الأوربية مدى حقيقة هذا التطور النيابي في حياة المجلس .

فقـــد قابـــل القنصل البريطاني (ليمور Limoore) نوبار باشا ليوافي دولته بتطور الأحداث في مصر إذ ذاك فحدثه نوبار عما شاهده من روح استقلالية مشرقة بالمجلس في هذا الدور بشكل مميز عن سابقة ، كما بين له مدى استياء الخديو (من هذا الروح الذي أخذ في التعبير عن ذاته بوضوح بين جنبات المجلس) [١] .

وكتب القنصل الفرنسي De montomorand إلى دولته عن هذه الـــدورة ، فبين كيف حاول المجلس إلغاء ضريبة الفردة وكيف أصبح لـــصاحب الاقتـــراح شأن مرموق بين مواطنية ، ثم تحدث عن موقف الخديـــو إزاء ذلـــك فقـــال : أنه قابل اتجاه المجلس بالإذعان مضطرا استجابة لاتجاه الرأي العام .[٢]

غـــير أن هـــذا القنصل علل هذه الظاهرة تعليلا خاطئا عندما أرجعها لدسائس الباب العالي ضد الخديو في مصر ، ولكن الصحيح أن هذا النشاط الجديد كان بسبب سوء سياسة الحكومة الضرائبية وفساد سياســـتها المالـــية عموما ، فوجد المجلس في حيل وزير المالية إسماعيل

---

[١] عبد العزيز رفاعى ، فجر الحياة النيابية ، ص٦٥ .
[٢] المرجع السابق نفس المكان .

صـــديق أمرا لا يمكن السكوت عليه . وخاصة بعد أن احتج الأهالي بالشكوى .

دور الانعقاد الثالث ١٨٧٣م :

انفض المجلس من دوره السابق سنة ١٨٧١م ولم يعقده الخديو في عام ١٨٧٢م نهائيا ، فقد انصرف لتدبير المال بحيلة جديدة ابتدعها إسماعـــيل صـــديق المفتش (وزير المالية) فقد كانت تركيا حرمت على الخديـــو الاســـتدانه وفرض ضرائب جديدة بموجب فرمان ١٨٦٩م وكانت شروط قرض عام ١٨٦٨م مازالت سارية بمنع الاستدانة لمدة خمس سنوات .

فتفتح ذهن وزير المالية عن حيلة جديدة تتمثل في تكليف الملاك بدفـــع ضـــرائب ست سنوات دفعة واحدة ، أو على أقساط متتابعة عـــلاوة على الضريبة السنوية في مقابل إعفائهم على الدوام من نصف المـــربوط على أطيانهم ، وهو مضمون ما يعرف بقانون (المقابلة) وقد صدر هذا القانون دون عرضه على المجلس وشغلت الحكومة بتنفيذه في عـــام ١٨٧٢م ولم يدع إسماعيل المجلس إلى الانعقاد حتى حصل على الفرمان الجامع من الباب العالي سنة ١٨٧٣م فقد استعاد فيه حق عقد القـــروض وفـــرض الضرائب ، ومن ناحية أخرى أصبح في حل من شروط سلفة عام ١٨٦٨م السالفة .

إبعاد المعارضة :

قامت الحكومة قبل انعقاد المجلس سنة ١٨٧٣ بحركة واسعة في تغـــيير الأعضاء ، فقد كانت ذكريات الدور السابق مازالت ماثلة في نفـــس الخديو من مواقف الأعضاء الصلبة ، ولم يكن في إمكان الخديو عـــزلهم بسهولة لاشتهار أمرهم ، فأبعدهم الخديو عن المجلس بطريقة مهذبة على جاري عادته فعينهم في وظائف حكومية وانتخب بدلهم .

وكان في مقدمة المبعدين (السيد يوسف العقبي) الذي تشدد في إلغـــاء ضـــريبة الفردة فعينته الحكومة في قومسيون (لجنة) المقابلة كما عينت (السيد الفقي) مأمور ضبط بمركز منوف ، وعينت النائب (أحمد عـــبد الغفار) مأمور ضبط بمركز مليج ، وعينت (الشيخ على محمود) رئيـــسا لمجلس الدعاوي بمركز أشمون و (محمود زغلول) وكيلا لقسم الخانكة ، و(بيومى عابد) وكيلا لقسم مركز بنها .

وافتتح الخديو المجلس في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٨٩هـــ (٢٦ ينايـــر سنة ١٨٧٣م) بعد أن قميأت له أسباب القوة من جديد وطهر المجلس من المناوئين لسياسته ، وألقى خطبة طويلة أشار فيها إلى اعتزام الحكومة إصلاح القناطر الخيرية من الخلل وإنشاء سكة حديد السودان التي تربط السودان بمصر وابتهج بسلامة محصول القطن رغم التحاريق وإصابته بالدودة .

وكـــان جواب المجلس كالعادة متضمنا الثناء والشكر للذات الخديـــوية وبالألفـــاظ المعهودة ، ولم يرد في خطبة العرش ولا في الرد

علـــيها ذكر للحالة المالية التي كانت متفاقمة ، ولم ترد إشارة لقانون المقابلة السالف الذكر ، وقد حصلت منه الحكومة حتى اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه ، ولم يتباحث الأعضاء فيه إطلاقا .

وعـــندما قدمت الميزانية بجلسة ٧ محرم ١٢٩٠هـــ لم يرد فيها ذكـــر للـــسبعة ملايين جنيه في باب الايرادات ، وانما ذكر العجز في الـــضرائب المتـــرتب علـــى إعفاء الممولين لمشروع المقابلة من نصف المربوط عليهم ، ولم يتساءل الأعضاء أين ذهبت هذه الأموال المحصلة ، بـــل ولم يعترض الأعضاء على الطريقة التي يلكتها الحكومة في جمع أمـــوال المقابلة ، بالإكراه والضغط ، رغم أن قانون المقابلة جعل دفع أمـــوالها إختياريا ، ولكن الحكومة لجأت في تنفيذه الى التوريط بالنسبة للباشـــوات وكبار الأعيان وإلى الضغط والإكراه والضرب بالكرباج بالنسبة لسائر الأهليين ، ومن ثم كان هذا القانون بمثابة قرض إجباري فرض على الأهالي [1] .

واعتمد الميزانية في المجلس بجلسة ١١ المحرم ١٢٩٠هـــ بعد أن شكل المجلس لجنة لمراجعتها في وزارة المالية ولم تستغرق المراجعة وقتا ما وانفض المجلس يوم ٢٥ محرم سنة ١٢٩٠هـــ (٢٤مارس سنة ١٨٧٣ م) وبذلك انقضت مدة الهيئة النيابية الثانية ، وأوقفت الحياة النيابية في عامـــي ١٨٧٤، ١٨٧٥م بـــسبب الارتـــباك المالي الذي وقعت فيه الحكومة .

---

[1] انظر قانون المقابلة ص٣٩ من كتاب عصر إسماعيل الجزء الثاني للأستاذ عبد الرحمن الرافعي .

موقف المعارضة بالمجلس :

بـــدأ المجلـــس في عامـــه الأول ١٨٦٦م ضعيفا لا يقدر على المعارضة نظرا لجهل معظم أعضائه المطلق من ناحية ، وظروف الحكم المطلـــق الاســـتبدادية مـــن ناحية أخرى ، فقد اعتقد أعضاؤه أن من واجبهم الاجتماع للتصديق فقط على رغبات الخديو .

وعـــندما التأم المجلس للمناقشة كان الأعضاء لا يدرون ما هي واجباهم وكثرت الروايات في هذا الشأن وأشهرها :

أن أعـــضاء مجلـــس شورى النواب عند اجتماعهم لأول مرة أفهمهم (شريف باشا) وزير الداخلية حينئذ أن المجالس النيابية الأوربية منقـــسمة دائما إلى حزبين : حزب يعضد الحكومة ، وحزب يعارضها ويقاومها ، وأنه يجدر بهم والحالة هذه أن ينقسموا هم أيضا إلى حزبين : حزب مع الحكومة وحزب عليها فيجلس رجال حزب الحكومة على مقاعـــد اليمين ، ورجال حزب المعارضة على مقاعد اليسار ، فتسابق الجمـــيع إلى مقاعـــد اليمين هاتفين : " أنا كلنا عبيد أفندينا ، فكيف نكون مقاومين لحكومته ؟ " [١] .

ويظهـــر أن هـــذه الحادثة كانت متداولة في هذا العصر بشأن جهل الأعضاء وهيبتهم فقد أشارت إليها جريدة (مصر) محررها أديب اسحق فذكرت في معرض الحديث عن عوامل فساد المجلس أن من هذه

---

[١] الياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل ، ج١ ، ص٧٠ ونقل الياس الأيوبي هذه الرواية عن كتاب (مصر كما هي) لماك كون .

العوامل رهبة النواب من الحاكم فقالت : " فان ذلك يجعل المجلس طباق ما مثلت به إحدى الجرائد الهزلية [١] بعض المجالس النيابية حيث رسمت أعضاءه جميعا وصورت الرئيس خاطبا فيهم قائلا : من ينحاز منكم لليسار هم المخالفون لرأي الحكومة ومشربها فقالوا : نعوذ برب الناس من شر هذا الوسواس انا عبدان الأمير لا نعصي له أمرا ولا نخالف رأيا فقال : أجلسوا كيف شئتم فما هي إلا صورة نجلوا بها أمرنا المشوه بظاهر مموه " [٢] .

ثم قال أديب اسحق (ولا عجب أن نرى ما يماثل هذه الحال في مجلسنا لما نعلم من رسوخ الرهبة في قلوبهم) . والواقع أن هذه الصورة الهزلية لا تختلف عن الرواية السابقة إلا بمقدار ما أضفى عليها الشيخ (يعقوب صنوع) الناقد الهزلي من روحه الفكاهية .

ولكن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ينفي هذا الزعم ويقول بأن هذه الرواية ظاهر عليها مسحة الهزل والخيال ، فهي ولا شك من مخترعات بعض الكتاب الأوربيين الذين يطيب لهم أن يبتدعوا أمثال هذه الحكاية " وقد بحثنا كثيرا فلم نجد لها سندا من أقوال شاهد عيان ولا جاء ذكرها ولو تلميحا في مضابط المجلس ، علما بأن الرواية ذاتها لا يسيغها المنطق فان نظام المجلس وحدوده واختصاصه وملابساته . كل ذلك لا يدع مجالا لتأليف حزب للحكومة وحزب للمعارضة ،

---

[١] يظهر أنها جريدة (أبو نظارة) لمحررها الشيخ يعقوب صنوع لأنها أول جريدة هزلية سياسية صدرت بمصر سنة ١٨٧٧م بالقاهرة .

[٢] جريدة (مصر) عدد ٢٦ الخميس ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٧٨م .

فالأحـــزاب الموالـــية والمعارضة إنما توجد حيث يكون للمجلس حق الاقتـــراع على الثقة بالوزارة ولم يكن لمجلس شورى النواب هذا الحق أصلا " (١)

ولكن يظهر أن المعارضة كانت تعامل بقسوة في المجلس أكثر مما لاحظناه سابقا - فالذي لاحظناه ظاهرا في الدور الأول سنة ١٨٦٦م أن (هـــلال بـــك) أحـــد نواب الدقهلية عندما طلب في المجلس إلغاء السخرة أو تخفيفها وأصرت الحكومة على إبقائها ، تيقظت له الحكومة وأبعدته عن المجلس في بداية الدور الثالث ١٨٦٩م فعينه الخديو وكيلا لمديرية الغربية كما سبق . وكما فعلت مع (يوسف العقبي) أحد نواب القاهرة عندما أصر على إلغاء ضريبة الفردة وتحدى إرادة الحكومة في دور انعقـــاد ســـنة ١٨٧١م للدور الثاني من الهيئة النيابية ، فأبعدته الحكومة عن المجلس بنفس الوسيلة بأن عينته عضوا في قومسيون (لجنة) المقابلة .

وفي بعـــض الأحـــيان كان جزاء المعارض النفي عن الوطن أو مصادرة أمواله أو إزهاق روحه ، كما ذكر ذلك الأستاذ الإمام الشيخ محمـــد عبده حين قال عن المجلس وقد كان معاصرا للحوادث . " هل كـــان يمكن لأحد أن يعمل على خلاف ما يأمر به الخديو ؟ هل كان يمكـــن لشخص أن يميل بفكره عن الطريق التي رسمت له ، أو الوجهة الـــتي يـــتوجه إليها الحاكم ؟ لو حدثه الفكر السليم بأن هناك وجهة

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، ج٢ ، ص٩٧ .

خيرا من تلك هل كان يمكنه أن ينطلق بما حدثه به فكره ؟ كلا فإنه كان بجانب كل لفظ نفى عن الوطن أو أزهاق للروح أو تجريد من المال " (١) .

ولكن هل كان للحكومة أن تحد من تطور المجلس الطبيعي شأنه في ذلــك شأن أي كائن حي لابد أم يمضي في تطوره ، فالذي يحدث عادة في مثل هذه الأحوال هو أن الملوك بعد أن يقيموا لشعوبهم مجلسا نيابيا لمحض التخلص من صعاب عارضة لا يلبثون أن يروا أنفسهم أمام خصم عنيد يساجلهم الحرب ثم ينتصر عليهم آخر الأمر " (٢) وهذا ما حـــدث في مجلس شورى النواب فقد بدأ المجلس ضعيفا لا يقوى على المعارضة ، ولم يمض على تشكيله بضعة أعوام إلا وأنجب نوابا يدافعون عن مصالح الأمة حقيقين بهذا الاسم ، ولو أن عددهم لم يتجاوز أصابع الـــيد الـــواحدة ، نوابا لم يروا أن مهمتهم تنحصر في التصديق على أعمـــال الحكـــومة وتحبـــيذها لم يخافوا التصدي لمعارضتها ومناقشتها الحـــساب وذلك بفضل زيادة الوعي السياسي الذي بدأ ينمو في مصر بـــسرعة في أوائل السبعينات وهذا ما نفصله في الفصل القادم إن شاء الله .

---

(١) الشيخ محمد رشيد رضا : تاريخ الامام محمد عبده ، ج١ ، ص٣٦ .

(٢) تيودور رتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص٨٤ .

الفصل الثالث

نمو الوعي السياسي في مصر وأثره في تطور الحياة النيابية

١- الأزمة المالية والتدخل الأجنبي .

٢- حضور جمال الدين الأفغاني إلى مصر .

٣- الصحافة وأثرها في تطور الحياة النيابية .

نمو الوعي السياسي وعودة الروح :

بقي أن نذكر بعض العوامل التي ساعدت على عودة الروح إلى المصريين بعد ليل طويل من الخضوع والخنوع منذ عصر محمد على فقد بدأ الوعي السياسي في مصر ينمو بسرعة في أوائل السبعينيات وكانت هناك عوامل ساعدت على هذا النمو السريع :

١- كان في مقدمتها بطبيعة الحال تلك الكوارث والنكبات التي حلت بمصر بسبب سياسة الحكومة المالية ، وتدخل الأجانب في شئون البلاد ، كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة ويبحثون عن الوسائل المؤدية للخلاص منها ومن هنا نشأت نهضة عامة في أفكار الخاصة ، قوامها التطلع إلى إصلاح الحال ، وإنقاذ البلاد من الكوارث التي نزلت بها .

٢- ولقد ساعد على تهيئة الأفكار لهذه النهضة انتشار التعليم في مصر وظهور الصحافة وإنارتها أفكار القراء بما تنشره من المقالات الوطنية وأخبار الأمم وشئونها السياسية والاجتماعية .

٣- وكان لمجيء السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر سنة ١٨٧١م أكبر الأثر في تنمية الوعي السياسي ونهضة الأفكار ، لميله الشديد إلى الحرية ورغبته في إنقاذ المصريين ، كما كان صدور الدستور العثماني سنة ١٨٧٦م عاملا آخر من عوامل النهضة ، فقد نبه الأفكار إلى حقوق الشعوب وواجب رعايتها . وظهر مع الزمن صدى هذه

العـــوامل في نمو الوعي السياسي بمصر وتطور الأفكار في مجلس شورى النواب . والآن ننتقل من الإجمال إلى التفصيل .

الأزمة المالية والتدخل الأجنبي :

لقـــد تـــتابعت أحداث الأزمة المالية في مصر بعد فض الدورة النيابـــية الأخيرة في مارس سنة ١٨٧٣م ففي غيبة المجلس عن الانعقاد حـــوالي ثلاث سنوات (١٨٧٣–١٨٧٦م) انصرف الخديو بعد فك قـــيوده وإطلاق يده في الشئون المالية بصدور الفرمان الجامع في يونيو ســـنة ١٨٧٣ ، وانتهاء مدة الخمس سنوات التي حظر فيها عليه عقد قروض جديدة تنفيذا لشروط قرض سنة ١٨٦٨م .

فعقـــد إسماعيل أكبر قروضه قيمة في يوليو سنة ١٨٧٣م (٣٢ ملـــيون جنـــيه) ثم ابتدعت الحكومة القرض الداخلي المعروف بدين (الـــروزنامة) ســـنة ١٨٧٤م ، وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنـــيهات ، ثم استدانت عدة ملايين أخرى من الديون السائرة ، وفي سنة ١٨٧٥م باعت الحكومة اسهم مصر في قناة السويس إلى الحكومة الإنجليزية بثمن بخس هو أربعة ملايين جنيه[١].

واستمر العجز في الخزانة المصرية ، حتى اضطر إسماعيل أن يقدم برهانا للدول على أن مصر رغم ديونها قادرة على السداد ، فطلب من إنجلترا إيفاد موظف ليبحث المالية المصرية ويبرئ ساحتها من الإفلاس. فأوفـــدت إنجلترا إليه بعثة برئاسة المستر (إستفن كيف) وهي المعروفة

---

[١] عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، ج٢ ، ص٤٢ وما بعدها .

ببعثة (كيف) ثم توقفت الحكومة عن دفع أقساط الديون في أبريل سنة ١٨٧٦م .

وهنا تحرك الأجانب بضراوة خوفا على أموالهم ، وخشي إسماعيل على مركزه السياسي من سلطانهم فأخذ يسترضيهم بكل الوسائل ، فطلب من وكلاء الدائنين في مصر وضع نظام خاص لضمان حقوقهم ، فوافق هؤلاء على إنشاء إدارة خاصة للدين تسمى " صندوق الدين " وكان هذا أول تدخل فعلى في شئون مصر لفرض الوصاية عليها ، وأصدر إسماعيل مرسوما في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ - القاضي بتوحيد الديون ووقف العمل بقانون المقابلة حتى لا يؤثر تنفيذه على موارد الضرائب ، فكان ذلك ضربة قوية لطبقة الملاك ، في وقت لم تكن الحكومة قادرة على إرجاع المبالغ التي جمعتها بمقتضى هذا القانون ، ثم أنشأ إسماعيل مجلسا أعلى للمالية نصفه من الأجانب .

وأخيرا فرضت الرقابة الثنائية على مالية البلاد للتدخل الفعلي في شئونها والإشراف على مواردها ، فتولى الرقابة على المالية المصرية مراقبان:

أحدهما : إنجليزي لمراقبة الإيرادات العامة.

والآخر : فرنسي لمراقبة المصروفات .

وأنشئت لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية .

كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة وتردد صدى ذلـــك في مجلـــس شورى النواب عند اجتماعه سنة ١٨٧٦م في أولى أدوار النهضة والمعارضة .

جمال الدين الأفغاني :

الوضع في العالم الإسلامي عند ظهور الأفغاني :

كـــان العـــالم الإسلامي قد أفزعته في القرن ١٩ أشباح الطمع الاســـتعماري في أراضيه التي كانت تقترب منه شيئا فشيئا ، وما كاد ينتـــصف القـــرن (١٩م) حتى تبدل الحال تبدلا تاما ففتح الفرنسيون الجزائر سنة ١٨٣٠م واستولت روسيا على أراضي شاسعة عبر القوقاز ووســـط آسيا وبسطت بريطانيا نفوذها على الهند وأحكمت قبضتها على منافذ العالم الإسلامي فتحكمت في مدخل البحر الأحمر باستيلائها علـــى عدن في سنة ١٨٣٩ م وأفغانستان في ذات السنة ، وكذلك مدخل الخليج العربي ومضيق(ملقا) في جنوب شرقي آسيا .

كـــان هـــذا سببا كافيا جعل المسلمين يدركون أن الإسلام مهدد بالخطـــر الفادح والبلاء الشامل بسبب انتشار سيطرة الغرب المسيحي عليه ، فازدادت حاجتهم إلى التماسك ، وقوى لديهم الشعور بالترابط بعد طول تفرق ، وأضحى التضامن الإسلامي أمرا ملحا لمقاومة الغرب وصده وإيقاف أطماعه .

وبدأ العالم الإسلامي يغلي غليان المرجل على النار فأفرز هذا الغليان (جمال الدين الأفغاني) واسمه محمد بن صفدر [1] ، الذي ولد في مدينة (أسد آباد) بإيران في سنة ١٢٥٤هـ (١٨٣٨م) وتوفي عام ١٨٩٧م ودفن في إسلامبول عاصمة الدولة العثمانية فيمر هذا العام ٢٠٠٥م على وفاته مائة وثمانية أعوام ، وشهدت طفولته وصباه أشباح الطمع الاستعماري في إيران وأفغانستان وعاش فترة شبابه وشهد آثار اليأس المدمر الذي أصاب نفوس المسلمين عقب هيمنة الاستعمار على مقدراتهم ، وتعاون الحكام المسلمين المستبدين مع الاستعمار الغربي .

عني والد الأفغاني بتربيته وتعليمه في الثامنة من عمره ، فحفظ القرآن وتلقى معارف عصره ما بين عربية وشرعية وعقلية وفنية وطبية، واستكمل الغاية من دروسه وهو دون العشرين من عمره .

واختلف الناس في أمره هل هو أفغاني كما قدم نفسه لهم أم أنه إيراني كما ذهب البعض .

ولكن الشيخ(محمد عبده) يقول أن السيد جمال الدين وان كان في الحقيقة فارسيا ، فقد انتسب إلى الأفغان لأمرين :

(١) أن يكون من السهل عليه الظهور بمظهر السني لا الشيعي.

---

[1] صفدر لفظ فارسي من ألقاب الإمام على ، مركب من كلمة (صف) العربية و (در) وصف من فعل دريدان الفارسي بمعنى افترس أو اقتحم فيكون معنى صفدر : مقتحم الصف .

(٢) أن يستطيع الخلاص من رقابة الحكومة الإيرانية [1] لرعاياها في الخارج .

إلا أنه جعل ديار الإسلام كلها وطنه ولم يرد أن يرتبط ببلد معين ولكـــنه ارتبط بمبدأ معين وهو وحدة العالم الإسلامي وساح في أقطار الأرض من أجله ، وكان كالمؤذن الذي يوقظ النيام ، ولم تدخل فكرة الوطنية الضيقة ولا القومية في مذهبه السياسي .

وســـافر بعـــد ذلك إلى الهند فأقام سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديـــثة على الطريقة الأوربية فنضج فكره واتسعت مداركه ، وبدأ يدرك فوائد الرحلات لاستطلاع أحوال الأمم والجماعات ، فسافر إلى الحجـــاز لأداء فريضة الحج وقضى سنة يتنقل في الحجاز يتعرف على أحـــوالها وعادات أهلها حتى وافى مكة المكرمة سنة ١٨٥٧م = ٢١/ ٢٠٠٥/٠٧(١٢٧٣هـــ) وأدى فريضة الحج .

وعـــاد إلى بـــلاد الأفغـــان فعمل في حكومتها ثم ما لبثت أعاصير السياسة والدسائس الإنجليزية أن عصفت بالبلاد لتفريق الكلمة ودس الدســـائس في بـــلاد الأفغان . فألجأته مرة أخرى إلى الهند بعد خلاف شب بين أمراء الأفغان في سنة ١٨٦٩م .

ولكـــن بعد شهر أوجست حكومة الهند منه خيفة فأخرجته من سواحل الهند إلى السويس فجاء إلى مصر في المرة الأولى في أوائل عام

[1] مقدمة الشيخ محمد عبده لكتاب الرد على الدهريين .

١٨٧٠م [١] وأقـــام بها أربعين يوما تردد في خلالها على الجامع الأزهر وتعـــرف خلالها على الشيخ محمد عبده ،فكان لقاء جمال الدين به أهم حادث في تربية محمد عبده كما يبدو من تاريخه .

ثم ذهـــب إلى إسلامبول عاصمة (الدولة العثمانية) سنة ١٢٨٧ هـــ (١٨٧٠م) ولقـــي السلطان عبد العزيز ، واتصل هناك برجال الأدب والفكـــر ، وأصـــبح عضوا في مجلس المعارف فكان صريحا في نـــصحه كعادتـــه وأشار إلى طرق الإصلاح وتعميم المعارف لم يوافقه علـــيها شـــيخ الإسلام وثار عليه مشايخ السلطة الذين يزينون الباطل للحكـــام ، يومئذ حتى صدر الأمر بإخراجه من البلاد ، وكان فيه من الشمم والإباء ما صرفه عن أن يُطَأطأ الرأس ويقيم على الضيم ونصحه بعض خلصائه بالذهاب إلى مصر.

الأفغاني في مصر:

جـــاء الأفغاني إلى مصر للمرة الثانية سنة ١٢٨٨هـــ في مارس(١٨٧١م) وكـــان ذلـــك زمن الخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م) فتعـــرف علـــى رياض باشا أحد الوزراء فحبب إليه الإقامة في مصر ورتـــب له راتبا سنويا مقداره ١٢٠ جنيها . فاستقر بها ثمانية أعوام . وكان وقتها في الثالثة والثلاثين من عمره .

---

[١] يذكر ابن أخت جمال الدين لطف الله في مذكراته التي نشرها مترجمة من الفارسية إلى العربية : أن الأفغاني أتى إلى مصر في المرة الأولى سنة ١٨٦٩م بينما يرى عبد الرحمن الرافعي أن ذلك كان في أوائل عام ١٨٧٠م .
انظر: عبد الرحمن الرافعي ،عصر اسما عيل ج ٢ ص١٣٠، الطبعة الثانية .

والسبب في اختياره لمصر أن حرية الفكر بها أوسع من غيرها ، فقد كان الأزهر يومئذ كعبة العلم تشد إليه الرحال ، وكانت به أروقة لكل الأجناس من العالم الإسلامي وكان لهؤلاء الوافدين إلى الأزهر الحرية الكاملة في الانتساب إلى المذهب الفقهي الذي يريدون دراسته بالأزهر من أحد المذاهب الأربعة لأهل السنة والجماعة (الشافعي والحنبلي والمالكي والحنفي) ، وهذه الحرية الفكرية والتعددية المذهبية هي التي جعلت العالم الإسلامي يدفع بطلائع مثقفيه إلى الأزهر دون حرج أو خوف من تعصب مذهبي وكان الكل يتلقى تعليمه على أصول مذهبه ، هذا بخلاف المعاهد والمدارس في المغرب العربي وغرب أفريقيا التي تتعصب للمذهب المالكي دون سواه ، وفي الأناضول والشام يتعصبون للمذهب الحنفي ، وفي اليمن يتعصبون للمذهب الزيدي ، وفي السعودية للمذهب الحنبلي ، ولذلك برز دور الأزهر في الحياة العلمية والثقافية الإسلامية وأخذ صفة عالمية بسبب هذه الحرية الفكرية التي شاعت في حلقاته الدراسية .

وكان هذا التسامح المذهبي من العوامل التي دفعت جمال الدين الأفغاني للاستقرار في مصر ، إلا أنه كان حذرا من الاحتكاك بعلماء الأزهر في حلقات الأزهر العلمية ، خوفا من أن تتكرر عملية الاصطدام بالعلماء كما حدث له في تركيا ، فكان لا يذهب إلى الأزهر إلا يوم الجمعة لأداء صلاة الجمعة ، وجعل من بيته مدرسة لتلاميذه .

وكانـــت فتـــرة إقامته في مصر من أكثر أدوار حياته خصبا ، فقد جعـــل من منزله في خان الخليلي جامعة حره خالية من أي روتين رسمي يمـــزج العلم فيها بأفكاره السياسية الحرة ، وجاء أهل العلم والفضل يهـــرعون إلـــيه ، يقتبـــسون من نور علمه وحكمته ، ويستمعون إلى أحاديـــثه وما فيها من غذاء العقل والروح ،والحث على الأنفة وعزة النفس .

وحـــاول تعبـــئة تلاميذه ضد النفوذ الأجنبي والحكام المستبدين وكانـــت له قدرة فائقة على الخطابة الجياشة بالعواطف الملتهبة بالإيمان لتحـــريك وجدان المسلمين .وكانت كلماته تنفذ إلى أعماق قلب من يخاطـــبه وكانـــت لـــه شخصية جذابة فلا يمل أحد من الاستماع إلى أحاديثه.

وكان الوضع في مصر ينتقل من سيئ إلى أسوأ منذ عام ١٨٧١م فقـــد حل الظلم بالناس ، ولا رقيب على أعمال الحكومة حتى مجلس شـــورى الـــنواب كـــان مسيرا بيد الحكومة ، لا تترك فيه كلمة لحر يعترض على سياستها ، فكانت هذه الأحداث حافزا له على الدخول في غمارهـــا كل ذلك هيأ الوسائل لمواهب رجل أوتي حظا عظيما من سمـــو الـــنفس ،ومـــتانة الخلق وتوقد الذكاء ، وقوة الذاكرة ، ودقة الملاحظة إلى علم غزير ونشاط لا يكل وشجاعة لا تعرف الخوف .

فجمـــع حوله محمد عبده ومحمود سامي البارودي وعبد السلام المويلحـــي وســـعد زغلول وإبراهيم المويلحي ، وعلى مظهر وأديب اسحق وعبد الكريم سلمان وحسن عبد الرازق وغيرهم .

والجديد في دعوته أنه جمع في حلقته المسلم والمسيحي واليهودي فكـــان بحلقته (أديب اسحق) المسيحي الشامي الذي نصحه الأفغاني بإصـــدار جـــريدتي (مـــصر)و(التجارة) التي كان يكتب فيهما هو وتلاميذه وكانت مقالاته لشدتها يكتبها تحت اسم مستعار هو (مظهر بـــن وضاح) وكان منهم يعقوب صنوع اليهودي الذي أصدر بتوجيه الأفغـــاني جـــريدة (أبو نضارة) وكان هدف الأفغاني من جمع هؤلاء حوله أن يكونوا مع جماعة المسلمين ضد المستعمر لا أن يكونوا طابورا خامسا في وسط المسلمين يستفيد منهم المستعمر .

وتـــزامن مجـــيء الأفغـــاني إلى مصر ،والأمة الإسلامية تعاني من أمراض شتى أهمها :

(١) مرض الفرقة .

(٢) فساد نظام الحكم .

فوهب جمال الدين عمره لمناهضة الأمرين معا ،سعى إلى إيقاظ الـــشعور بالوحدة الإسلامية بإعادة الجسم الذي مزقه الاستعمار إلى قطع وأوصال كل منها ينبض بنبض مختلف وجاهد في إعادة الأوصال إلى بعـــضها لكـــي تنـــبض نبضا متحدا وتشعر بشعور واحد وقت الأزمات .

مصداقا لقول الرسول عليه الصلاة والسلام :((مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا أشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)) أخرجه مسلم في صحيحه (١٧٧٤).

ويقول الأفغاني عن رسالته التي اختطها لنفسه في حياته ومضى ينفذها كالإعصار لا يعرف التراجع ولا الخوف ولا الرهبة :

((لقــد جمعت ما تفرق من الفكر ولمت شعث التصور ونظرت إلى الـــشرق وأهله ...وما آل إليه أمرهم ...فخصصت جهاز دماغي لتـــشخيص دائه وتحري دوائه ،فوجدت اقتل أدوائه داء انقسام أهله ، وتـــشتت آرائهم ،واختلافهم على الاتحاد ،واتحادهم على الاختلاف ، فعملت على توحيد كلمتهم وتنبيههم للخطر الغربي المحدق بهم)).

فكان مثل المؤذن الذي يوقظ النيام بعد مضجعة ليل طويل ، فكان يقول :

١-كيف يمكن تنبيه المستغرق في منامه وفي أذنه وقر؟
٢- أي جهوري من الأصوات يوقظ الراقدين؟
٣- كيف تبعث الهمم بعد موتها؟
٤- هل من السهل رد التائه إلى الصراط المستقيم؟
٥- ماذا يصنع المشفقون على الأمة والزمن قصير؟
٦- هـــل من صيحة تقرع قلوب الأجساد المتفرقة وتوحد آراءها المتخالفة؟

وكان أساس النهوض للشرق الإسلامي عنده هو :

١- خلاصه من سلطان الأجنبي الذي يحكم مستعينا بنظريته المعروفة لدينا جميعا وهي : فرق تسد .

٢- خلاصه من الحكم الاستبدادي والعودة إلى نظام الشورى الإسلامي الذي أهمله المسلمون .

٣- تمسكه بنوع من الوحدة والتضامن الذي يقوي فكرة التناصر بين شعوبه ويكفل لها الغلبة على أعدائها .

ولم يكن يهدف من دروسه التعليم فحسب بل كان يهدف من ورائها الدعوة للإصلاح والتبصير بالشئون السياسية وحقوق الشعب ، فعلم الأدباء أن الأدب يجب أن يكون في خدمة الشعب لا في خدمة الحاكم ، يطالب بحقوق الشعب ويدفع الظلم عنه ، ويبصر الناس بمن كان سبب فقرهم ، ويحرضهم على أن يخرجوا من الظلمات إلى النور ، وإلا يخشوا بأس الحاكم فليست قوته إلا بهم ولا غناه إلا منهم ، وأن يكافحوا في طلب حقوقهم المغصوبة وسعادتهم المسلوبة ، وبذلك خلق في الأدباء روحا جديدة تنظر إلى الشعب أكثر مما تنظر إلى الحكام ، وباختصار جعل الأديب مشرفا وموجها للأمراء ، لا سائلا يمد يده للأغنياء .

وكان الأفغاني جريئا في حرية الأفكار إلى درجة متناهية فكان يحض المصريين بلهجة شديدة على المطالبة بحقوقهم والتنصل من ربقة الظلم ،فقد وقف يوما سنة ١٨٧٩م في ساحة محمد علي المعروفة بالمنشية الكبرى في الإسكندرية وخاطب الفلاح المصري على مسمع من محافظ

المديـــنة وقـــواد الجيش والعلماء والأعيان قائلا :((أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت منها ما تسد به الرمق ويقوم بأود العيال ،فلماذا لا تشق قلب ظالمك ؟لماذا لا تشق قلوب الذين يأكلون ثمـــرة أتعابـــك ؟)) وكان السامعون ينظر بعضهم إلى بعض في دهشة ،لأنهـــم لم يسمعوا في حياتهم مثل هذا الكلام [١] فكانت ترتعد من قوة شجاعته وبيانه فرائص الحاضرين ، فيتسللوا لواذاً قبل أن يؤخذ عليهم أنهـــم سمعوا فقط لكلام الأفغاني مما يدل على أن الجبن أصبح طبعاً من طباع الناس في مصر بسبب قسوة الاستبداد الذي مارسه محمد على في مصر ومارسه خلفاؤه من بعده .

ومن هذا المعين الحر الصافي شربت النهضة الديمقراطية والسياسية ،ووجدت مبادئ حكيم الشرق وتعاليمه سبيلها إلى النفوس فكانت من العوامل الهامة في ظهور هذه النهضة التي شغلت السنوات الأخيرة من عهـــد الخديـــوي إسماعـــيل وظهرت روح المعارضة واليقظة في مجلس شـــورى الـــنواب على يد نواب نفخ فيهم الأفغاني من روحه وعلى رأســـهم (عبد السلام المويلحي)زعيم المعارضة بالمجلس الذي أنشأه إسماعيل للزينة، وعند مناقشات المويلحي في المجلس كانت تظهر الصلة الروحية بينهما من الكلمات والعبارات الحرة التي كان المويلحي يجهر بها في جلسات مجلس شورى النواب ،فقد كانت هذه الروح من آثار إرشاد الحكيم الأفغاني .

---

[١] فيليب طرازي–تاريخ الصحافة العربية ج٢ ص٢٩٥ .

النظام البرلماني من وحي الحكمة الإسلامية:

وكانت فلسفة الأفغاني السياسية من وحي الحكمة الإسلامية الخالدة فالنظام البرلماني الحديث في نظره ما هو إلا نظام الشورى الإسلامية ،فليست الشورى الإسلامية في نظره إلا بداية للنظام النيابي أحسنت صياغته في العصر الحديث ،وكان لا يرى سبيلا لتحقيق العدالة إلا إذا شارك الشعب حاكمه في كليات السياسة ومسئولية الوزارة بنواب منتخبين عنهم ٠

الأفغاني ينادي بحتمية الحل الديمقراطي :

ولذلك فان الأفغاني كان يرى أنه لا أمل في إصلاح نظم الحكم الفاسدة في العالم الإسلامي إلا بحتمية الحل الديمقراطي ، فمن أقواله في تلاميذه :

((لا تحيى مصر ولا يحيى الشرق بدوله وإماراته إلا إذا أتاح الله لكل منهم رجلا قويا عادلا ، يحكمه بأهله على غير طريق التفرد بالقوة والسلطان ، ولا عدل إلا مع القوة المقيدة ، وحكم مصر بأهلها إنما أعني به :(الاشتراك الأهلي بالحكم الدستوري الصحيح)) [١]

وكان العالم الإسلامي في ذلك الوقت (ومازال)جميع نظم الحكم فيه غير دستورية وغير ديمقراطية ، والسبب في ذلك أن الفقهاء لم يضعوا نظاما محكما وثابتا لانتقال السلطة من حاكم إلى آخر على الرغم من أنهم توسعوا في وضع أبوب في الفقه في العبادات والمعاملات

---

[١] الاعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ،جمع محمد عمارة ، ص ٤٧٧، منقولة من كتاب "خاطرات جمال الدين الأفغاني "

توســـعا مذهلا لدرجة أنهم كانوا يفترضون بعض المسائل التي يمكن أن تقـــع في المستقبل ، أما في مجال نظام الحكم فانهم أهملوا تنظيم انتقال الـــسلطة مـــن حاكم إلى آخر ، في الوقت الذي كانت فيه أوربا على مقـــربة مـــنهم قد نظمت انتقال السلطة سواء كان النظام جمهوريا أم ملكـــيا فان انتقال السلطة يتم بهدوء طبقا لقواعد دستورية تم ضبطها بقـــوانين مرعية ،ويحكمون صناديق الانتخاب ، أما في العالم الإسلامي فتنتقل السلطة بالقوة والحكم لمن غلب ، وبسبب ذلك الإستبداد تقوم الحروب التي تحدث الدمار الشامل إلى أن يستقر الوضع للأقوى.

فـــوجه الأفغـــاني همـــه إلى توعـــية الـــناس بحقوقهم الدستورية والديمقراطية وضرورة وضع نظم دستورية لحكم العالم الإسلامي ونبذ الحكـــم الاستبدادي ، والقضاء على الحكام الذين يجمعون في أيديهم كـــل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، و أنه آن الأوان في العالم الإسلامي للفصل بين هذه السلطات الثلاث.

وممـــا يوضح مدى الأثر الذي أحدثه الحكيم الأفغاني في تطور الوعي السياسي والديمقراطي في مصر هو ما قاله تلميذه الإمام محمد عبده في وصف حال مصر قبل مجيء جمال الدين الأفغاني إليها بقوله:

((إن أهـــالي مصر قبله كانوا يرون شئونهم العامة بل والخاصة ملكا لحاكمهم الأعلى ومن يستنيبه عنه في تدبير أمورهم يتصرف فيها حـــسب إرادته ، ويعتقدون أن سعادتهم وشقاءهم موكولان إلى أمانته وعدلـــه ،أو خيانـــته وظلمه ولا يرى أحد منهم لنفسه رأيا يحق له أن

يبديه في إدارة بلاده ، أو إرادة يتقدم بها إلى عمل من الأعمال يرى فيه صـــلاحا لأمته ،ولا يعلمون من علاقة بينهم وبين الحكومة سوى أنهم محكومون مصرفون فيما تكلفهم الحكومة به وتضربه عليهم))[١]

فلمـــا جاء جمال الدين إلى مصر كون حوله جماعة من الشباب والشيوخ وحبب إليهم الكتابة ورسم لهم خطتها ،وشجعهم على إنشاء الجرائد ليكتب فيها هو ومدرسته من رجال الصحافة وشيوخ الأزهر .

وبذلك ظهرت آثار جمال الدين الأفغاني وآثار مريديه في جريدتي (مصر) و(التجارة)فظهر شأنه وطار صيته وعظم نفوذه ٠ ويجدر بنا أن نقدم نموذجا من هذه المقالات التي كان يكتبها الحكيم الأفغاني حتى نعلم مدى هذه الجرأة الجديدة والتعاليم غير المعهودة التي بثها الأفغاني في الـــروح المـــصرية حتى أنتجت نهضتها وأيقظتها من رقادها ٠ وقد نـــشرت لـــه جـــريدة (مـــصر) مقـــالا ناريـــا بعنوان (الحكومة الاستبدادية)تحدث فيه الأفغاني عن الاستبداد في الدول الشرقية ،وذكر مـــزايا النظام الجمهوري وأن الشعب فيه أعلى شأنا وأرفع مكانة من سائر أفراد الإنسان بل هم الذين يليق بهم أن يدخلوا تحت هذا الاسم دون مـــن عداهم فإن الإنسان الحقيقي هو الذي لا يحكم عليه سوى القانون الحق المؤسس على دعائم العدل ٠

---

[١] محمد رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده ، ج١ ص٣٦ .

مواجهة الحكام المستبدين :

ثم تحـــدث عن الحكام المستبدين وشبههم بقطاع الطرق فكما أن قاطـــع الطـــريق يقطـــع طرق السابلة ويسلبهم أموالهم ومئونتهم ولا يلاحـــظ فـــيهم الهرم والصغير والعاجز والضعيف ولا تأخذه في ذلك الـــشفقة والـــرحمة ،كذلك هؤلاء يغتصبون ضياع رعاياهم وعقاراتهم ويستولون على مساكنهم وينتزعون بالضرب والحبس والكي وغيرها من أنواع العذاب ما بأيديهم من ثمرات اكتسابهم ويدعونهم في مخالب المصائب معرضين للأسقام والآلام[1] .

ثم يقول مؤنبا الحاكم المستبد في جرأة نادرة:

((أتـــريد أن تظلمـــنا ونكافئك بالشكر ،وتغصب حقوقنا ونجازيك بالثناء أو تظن أنك تقدر أن تغر كل العالم وتعمى بصائرهم ، وأن تنـــزل باطلـــك عـــندهم منـــزلة الحق .. ولعلك اغتررت بتمجيد المتملقين وتعظيم المتبصبصين وتبجيل المتزلفين أمامك ويحك لو كنت تعلم مقامك في النفوس ومنزلتك لدى أرباب البصائر والعقول لو دعت هذه الدنيا الخسيسة التي ألهتك)).

ثم يخاطب المحكومين من أبناء الشرق في مرارة بالغة فيقول:

((وأما أنتم يا أبناء الشرق فلا أخاطبكم ولا أذكرنكم بواجباتكم فـــإنكم قـــد ألفـــتم الذل ورضيتم بالمعيشة الدنيئة واستبدلتم القوة

(١) جريدة (مصر) عدد٣٣ (الجمعة ١٤ فبراير ١٨٧٩) .

بالتأسف والتلهف وصرتم كالعجائز لا تقدرون على الدرء والإقدام والجلب والدفع والمنع والرفع فأنا لله وأنا إليه راجعون))[١]

وأغلب الصحف السياسية التي صدرت في مصر ظهرت في أواخر عصر إسماعيل ، وأغلب الظن أن هذا كان بتأثير تعاليم الأفغاني.

مصر مهيأة لأفكار الأفغاني :

الواقع أن البيئة التي نهض بها (جمال الدين)كما سبق كانت مستعدة للرقي صالحة لغرس بذور اليقظة الإسلامية ،فقد كان بها الأزهر كعبة العلم والوطنية وكان بها المعاهد العلمية الحديثة ،والتقدم العلمي الذي ابتدأ منذ عهد محمد علي وأينعت ثماره في عهد إسماعيل وأصبحت مصر على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأفغاني ،ولولا هذا الاستعداد المصري لقضى على هذه الدعوة في مهدها ولأخفق هو في مصر كما أخفق في الأستانة ، حيث وجد أبوابها مغلقة أمامه ،فلقد سبقت مصر غيرها من الأمم الشرقية في التقدم العلمي والفكري والسياسي وجاءت عوامل الفساد الداخلي والتدخل الأجنبي لتضيف إليه تبرما وضيقا ولكن هذا الشعور ظل مكبوتا إلى أن جاء جمال الدين الأفغاني فبذر فيها بذور الشجاعة في مواجهة الظلم وتغني بالحرية، فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة من البلاد وخصوصا القاهرة.

---

[١] المصدر السابق بنفس المكان .

وأغلب الظن أن تأليف الحزب الوطني كان بإشارته [١] وانعقدت أول جلسة من جلسات الحزب الوطني برئاسته وكان عدد أعضاء الحزب ٣٠٠عضو بينما يقول البعض أن الذي أنشأه هو المحفل الوطني الماسوني [٢] وليس الحزب الوطني الذي انضوى إليه محمد عبده على أمل مناصرة أعضائه الأوربيين والشرقيين لدعوته لما شاع عن مزاعم الماسون أنهم ينتصرون للحرية الإنسانية ولا ينقادون لدولهم في سياستها الشرقية ، فلما تبين له بطلان هذه المزاعم نفض يديه من المحافل عامة وممن بقي على الولاء لها في ذلك المحفل وفي غيره[٣] .

وفي الحق أن الظروف التي أحاطت بجمال الدين كانت مساعدة على ذلك ،فالحال في مصر كانت سيئة والنفوس جزعة من المراقبة الثنائية ونحوها ، وإسماعيل نفسه يشجع نقد التدخل الأجنبي وان لم يشجع نقد شخصيته فكان الأمر أن البلاد أصبحت(مستودع بنزين) وجمال الدين (عود ثقاب) ،فلما أشعله اشتعلت البلاد ،ولولا هذه الظروف لخابت دعوته في مصر كما خابت في فارس وتركيا وأفغانستان من قبل[٤] .

وصفوة القول أن مقالات الأفغاني كانت تعتمد في هذه الأثناء على إثارة المصريين وإحياء نفوسهم وكانت تهدف إلى وحدة العالم

---

(١)ميرزا لطف الله ، جمال الدين الأفغاني ، ج١ ص٥٣ .

(٢) الشيخ مصطفي عبد الرزاق ، من مقدمة له منشورة في نص اعداد جريدة العروة الوثقى ، نشر بيروت سنة١٩٨٠م .

(٣) عباس العقاد ، محمد عبده ، ص١٣٥-١٣٦ .

(٤) احمد أمين ، زعماء الإصلاح ، ص٧٠.

الإســـلامي كلـــه تحـــت رايـــة واحدة أي أنه كان من دعاة الجامعة الإسلامية.

نتائج حركة الأفغاني في مصر:

تلـــك هي الروح القوية التي كان يكتب بها الحكيم الأفغاني ،في الجرائد المصرية فأيقظ المصريين من ثباتهم العميق وقد ملوا الكرى بعد ضجعة ليل طويل ران فيه على قلوبهم الخضوع والخنوع فكان الأفغاني بهمته العالية هو صاحب الفضل في إزالة هذه الرواسب القديمة والأخذ بـــيد المـــصريين وتبـــصيرهم بحقوقهم ودفعهم إلى المطالبة بها ،ثم نسج تلامـــيذه على منواله فكانوا بحق خير تربية أخرجتها مصر في عصرها الحديث ،وقامت بهم نهضة مجلس شورى النواب في أواخر أيام إسماعيل وأوائل عهد توفيق قامت بهم الثورة العرابية .

فالأفغـــاني بحـــق هـــو أبو النهضة الدستورية في مصر فقد أصبح أعـــضاء مجلس شورى النواب يدافعون عن حقوق الشعب في المجلس دون خـــوف ، ويطالبون بوضع دستور للبلاد يحفظ حقوق الشعب في وجه الحاكم المستبد ، وظهرت روح المعارضة واليقظة في مجلس شورى الـــنواب علـــى يد نواب نفخ فيهم الأفغاني مثل تلميذه عبد السلام المويلحي .

وكان الأفغاني سببا في النهضة السياسية في مصر ، وكان من مظاهر هـــذه النهضة نشاط الصحف السياسية وإقبال الناس عليها ، وتحول

الأدبــاء مــن كــتاب يتسولون حول موائد الحكام والأمراء إلى نقاد يكتبون عن أحوال بلادهم ويطالبون بضرورة إصلاح أحوالها .

والأفغاني بحق هو أبو الثورة العرابية ، فعلى الرغم من أنه نفي من مــصر إلا أن تعاليمه وروحه بقيت في مصر وتركت أثرها في زعماء الــشعب الذين قادوا الثورة العرابية ، فجمال الدين الأفغاني " هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة العرابية ،وكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه،والثورة في ذاتها هي استمرار للحركة السياسية التي كان لجمال الدين الفضل الكبير في ظهورها على عهد إسماعيل [١] ".

نفي الأفغان من مصر:

غير أن الأجانب نجحوا في عزل إسماعيل سنة ١٨٧٩م الذي أتاح فرصــة للأفغــاني وللحــركة الوطنية وبصر الناس بحقوقهم وضرورة مقاومــة أطماع الغرب ، وتولى مكانه في الحكم أبنه الخديوي توفيق ، وعلــى الــرغم من أن توفيق كان يغشى حلقة الأفغاني وكان الأفغاني يؤمل فيه خيرا لو حكم مصر ، إلا أنه انصاع للأجانب بعد توليته على مــصر ، فقــد أخافوه من عواقب دعوة الأفغاني وأثرها على حكمه ، لأن الأفغــاني اتصل بضباط الجيش وبثهم من روحه ، فزادت هواجس الأجانــب وتوفــيق فأخرج الأفغاني من مصر وتم إخراجه ليلا في ليلة السادس من رمضان سنة ١٢٩٦هـــ الموفق ٢٤من أغسطس ١٨٧٩م ولم يمكــن مــن أخذ ثيابه وكتبه وحمل في عربة مغلقة إلى محطة السكة

---

[١] عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ج ٢ ، ص ١٣٦ – ١٣٧ .

الحديـــد ونقـــل في القطار تحت المراقبة الشديدة إلى السويس واستقل ســـفينة وتم نفيه إلى الهند ، ولم يكتف توفيق بهذا النفي بل أعلن على الـــناس بلاغـــا رسمـــيا نشر في الوقائع المصرية حاول فيه تشويه سمعة الأفغاني فقال فيه :

((انـــه يـــسعى في الأرض بالفساد ، وانه رئيس جمعية سرية من الشبان ذوي الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا)) [١]

وكان نفي الأفغاني على هذا النحو غاية في القسوة والغدر وكان هـــذا البيان بما فيه من عبارات جارحة ملؤها الكذب والافتراء مما لا يجـــدر بحكومة تشعر بشيء من الكرامة والحياء ، فهي قد نسبت إليه الـــسعي في الأرض بالفساد ، ويعلم الله أنه لم يكن يسعى إلا إلى يقظة الشعب وتحرير مصر من ربقة الذل والعبودية [٢].

وبعـــد خروج الأفغاني من مصر تنازعته دول كثيرة غير أنه ذهب إلى الهـــند وأقام في (حيدر آباد الدكن) بغية العمل لاتحاد المسلمين ، وحـــددت حكومة الهند الإنجليزية إقامته في (كلكتا) حتى نهاية الحملة الـــتي قامت بها لاحتلال مصر ١٨٨٢م ، ولما تم احتلال الإنجليز لمصر سنة ١٨٨٢م سمحوا له بمغادرة الهند إلى أي مكان يشاء .

---

[١] انظر : نص البلاغ في جريدة الوقائع المصرية عدد ٣١من اغسطس١٨٧٩م وفي الأهرام عدد ٢٨من أغسطس ١٨٧٩م .

[٢] عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، ج٢ ، ص١٣٦ .

الأفغاني في باريس:

خـــرج الأفغاني من الهند إلى أوربا غير أن الإنجليز لم يغفلوا لحظة واحـــدة عـــن مراقبته في البلاد التي تنقل إليها في روسيا وإسلامبول والهند ومصر وأفغانستان واستقر في باريس ثلاث سنوات من ١٨٨٣ -١٨٨٥م وقابـــل فيها تلميذه الشيخ محمد عبده الذي نفي من مصر لاشـــتراكه في الـــثورة العرابية فأنشئا معاً جمعية" العروة الوثقى " في ١٣٠١(١٨٨٣م) واصدرا جريدة ناطقة باسمها تسمى أيضا " العروة الوثقى " ، وكان هدف الجمعية والجريدة نشر الوعي السياسي في العالم الإســـلامي من أجل وحدة المسلمين ومقاومة الإنجليز الذين استحوذوا علـــى كثير من بلاد العالم الإسلامي ،ومقاومة الاستعمار الغربي بشتى أشكاله،وكانت الجريدة توزع مجانا إلى كل جهات العالم الإسلامي [١] .

لكـــن الإنجليز منعوا الجريدة وفرضوا غرامة مالية كبيرة على كل من توجد لديه وخافت الدول الأوربية الاستعمارية وأصابها ذعر شديد خـــوفا علـــى اتحـــاد الدول الإسلامية ضدهم فأوقفت فرنسا صدور الجريدة بعد إصدار ثمانية عشر عددا منها.

ذهابه إلى إيران :

وخـــرج من باريس سنة ١٣٠٣هـــ (١٨٨٥م) قاصدا جزيرة العـــرب لإنشاء وحدة إسلامية غير أن شاه إيران (ناصر الدين شاه)

---

[١] ميرزا لطف الله ، جمال الدين الأفغاني ، ترجمة د. عبد النعيم حسنين ، مرجع سابق ،ج١ ص٦٢ .

عندما سمع بحركته وشهرته دعاه إلى إيران فذهب إلى إيران بدعوة الشاه ناصر الدين .

وفي إيران نصح الشاه بضرورة إصلاح الأوضاع في البلاد الإيرانية فطلبه الشاه لكي يتقلد منصب رئيس الوزراء ورئاسة دار الشورى لكنه رفض وقال :

((إني لم أطلب ولن أطلب الرئاسة في الدنيا أبدا ، ولم أكن أبغي غير تربية المسلمين ورقي الوطن)).

وكان السيد بصراحته المعهودة وجرأته المعروفة يتكلم في كل مجتمع ومجلس عن ضرورة الإصلاح ،والقيام في وجه الاستبداد ، دون خوف أو وجل ، إلا أن تلك الكلمات النارية أزعجت بطانة السوء من الوزراء وبعض العلماء الماديين الذين يلوذون بالحاكم ليأكلوا من فتات مائدته ويستفيدون من جهل العوام ، فبادروا بخصومة الأفغاني وأخافوا الشاه بعد ميله للإصلاح من نفوذ الأفغاني ، وخاصة رئيس الوزراء(ميرزا علي أصغر خان) وقالوا للشاه ((إن جمال الدين لو مكث أربعة أيام أخرى في طهران لأمكنه خلعك وجلس سلطانا على عرشك))[1] .

فتم إخراجه من البلاد وسافر إلى روسيا حيث لبث فيها نحو عامين وتعلم اللغة الروسية ،وتباحث مع رجالها في أمر الاتحاد

---

[1] المرجع السابق ، ج١ ص٦٧ .

الإســـلامي ضد بريطانيا .وأراد أن يستغل المنافسة القديمة بين الروس والإنجليز لمصلحة المسلمين .

ثم ســـافر منها إلى النمسا وفيها قابل الشاه ناصر الدين مرة أخرى فعـــرض علـــيه السفر إلى إيران مرة أخرى ولكنه لم يوافق على هذه الدعوة بعد أن أخرج منها من قبل ، وقام بسفارة إلى روسيا من طرف الشاه لمصلحة بلاده وعاد إلى طهران في سنة ١٣٠٧هـــ (١٨٨٩م) بعد أداء مهمته بنجاح .

لكـــن رجـــال الحاشية صوروا للشاه سوء العاقبة لأن الأفغاني لايـــسكت ويقوم بتوعية الناس بحقوقهم وربما قامت ثورة شعبية ضد الحكـــم ، وهنا مال الشاه لفكرة إبعاده عن البلاد فأرسل إلى الأفغاني يقـــول : إن أكابر البلاد لا يرغبون في بقائه في طهران وعلى الفور تم إخراجه إلى العراق في حراسة مشددة كانت تغير في كل مرحلة خوفا من أن يتأثروا بأقواله الحرة ذلك لأن كل من كان يجالسه مرة أو مرتين كان يفتن بحبه ويقع تحت تأثيره .كان ذلك سنة ١٣٠٨هـــ/١٨٩٠م غـــير انه اختفي في العراق وخشي الشاه أن يصل إلى إيران وخشيت حكومته فأبرقت إلى كل جهة أن يقبضوا عليه أينما وجد .

وكان قد وصل إلى لندن وألقى خطبا مؤثرة في مجالس الإنجليز يفصل فيها مظالم الشاه ناصر الدين وحاشيته . وأصدر في لندن جريدة (ضـــياء الخافقين) سنة ١٣٠٩هـــ (١٨٩١م) بالعربية والإنجليزية ولكن الإنجليز عطلوها .

ومــع أنــه كان قوي البنية إلا أن صحته بدأت تعتل نتيجة لما قاســاه في رحلــة المطاردة من إيران والعراق إلى أوربا في جو الشتاء القارس ، مع ما تركت هذه الأحداث في قلبه من آلام لأنه يريد لقومه الحياة الحرة وهم يريدون له الموت كما قال الشاعر:

أريد حياته ويريد موتي :. عزيرك من خليلك من مراد

نهاية المطاف في تركيا :

وكــان الــسلطان عبد الحميد بعد أن أحاطت بدولته الأطماع الأوربــية بــدأ يعمــل من أجل الجامعة الإسلامية ووحدة المسلمين . فأرسل إليه في لندن بخطاب مع سفير تركيا في لندن يطلب منه السفر إلى إسلامبول فأستفسر من السفير عن سبب هذه الدعوة فذكر له أن عبد الحميد يعتزم أن يؤسس بمعاونتكم ومساعدتكم الكريمة اتحادا بين الممالك الإسلامية ، ويرغب في الاستفادة من آرائكم في تدوين بعض القوانين التي هو بصددها . فسافر إلى تركيا ووصلها سنة ١٣١٠هـــ (١٨٩٢م) واستقر بها .

وعلى الرغم من أن السلطان قرر له مرتبا شهريا يبلغ مائتي ليرة وكــان طعامه يعد كل يوم من المطبخ السلطاني والمائدة الملكية وأصبح أقرب المقربين إلى السلطان إلا أنه لم يترك الدعوة الصريحة إلى الإصلاح فلــم يعرف الخوف ولا الرهبة سبيلا إلى قلبه لما جبل عليه من شجاعة واعتزاز بالنفس ولم يكف لحظة واحدة عن الإشاعة عن غرضه الأسمى في كل مكان من أجل الوحدة الإسلامية .

ورفــض رتبة "قاضي عسكر" الذي أنعم بها السلطان عليه ليشتري بها سكوته ورفض كسوتها المذهبة ، وقال لمن حملها إليه:

" قولــوا لمــولاكما السلطان : أن جمال الدين يرى أن رتبة العلم هي أعلى الرتب[١]

فكان أول من نادى بفكرة المؤتمر الإسلامي وأن تنتخب حكومة كـــل بلد إسلامي ممثلا لها في المؤتمر من أكبر العلماء فيها للاجتماع في إسلامبول عاصمة الدولة العثمانية لبحث قضايا العالم الإسلامي المهمة ، وعلى كل دولة احترام قرارات المؤتمر .

فان اعتدت دولة أوربية على بلد إسلامي يصدر المؤتمر الإسلامي الأعلـــى أمـــرا بالجهاد المقدس لكافة المسلمين . في العالم فينهضون لمحاربـــة تلـــك الدولـــة بقـــوة فـــضلا عن وقف العلاقات التجارية والاقتصادية معها [٢] .

ولهـــذا حـــرر ما يقرب من ٥٠٠رسالة إلى علماء فارس والبلاد العـــربية والهند وعلماء تركيا والمغرب العربي وسائر الأقاليم الإسلامية ولم تمـــض مدة حتى وصلت الردود بقبول الدعوة فسر السلطان عبد الحميد وهنأ الأفغاني على ما حصل من التوفيق على يديه ، لكن حاشية السلطان عبد الحميد خافت من عاقبة نفوذ الأفغاني ، كما نما إلى علم ناصر الدين شاه معلومات مغلوطة بأن الأفغاني اتفق مع بعض الإيرانيين

---

[١] سليمان مظهر ،من مقال له بعنوان : "فيلسوف تحدى كل الملوك " مجلة العربي عدد ديسمبر ١٩٩٧م .

[٢] ميرزا لطف الله ، مرجع سبق ذكره ، ج١ ، ص٨١ .

على تسليم إيران إلى السلطان عبد الحميد . وقامت الحاشية العثمانية بـــتخويف السلطان عبد الحميد من نفوذ الأفغاني وخاصة أنهم أعلموه أنـــه علـــى اتـــصال بعباس حلمي الثاني خديو مصر وادعوا زورا أن الأفغاني يعمل على تسليم الخلافة لعباس حلمي حاكم مصر .

وفاة الأفغاني :

ولـــذلك تمـــت مراقبة الأفغاني والقبض على أعوانه ومساعديه في فكـــرة المؤتمـــر الإســـلامي ومصادرة ما معهم من مراسلات إلى العالم الإسلامي ، وظل الأفغاني محدد الإقامة في منزله حتى توفي ، وذلك أنه لما قتل (ناصر الدين) على يد شخص له علاقة بالأفغاني (وهو ميرزا رضا) في ١٧ من ذي القعدة عام ١٣١٣هـــ اعتبرت إيران الأفغاني مـــسئولا عن ذلك وطلبت تسليم الأفغاني إليها باعتباره إيرانيا فرفض عـــبد الحميد . لكن عملاء إيران وعلى رأسهم سفير إيران تمكنوا من وضع السم له ، وجاز إلى ربه سنة ١٨٩٧م ودفن في إسلامبول بعد إقامته فيها من ١٨٩٢-١٨٩٧م ، وقيل إنه أصيب بمرض السرطان في فمه ، لكن اسمه بقي حيا بالذكر الطيب [١] . فقد بذر بذور الحرية في قلـــوب الأحرار في مصر وإيران وإسلامبول والهند وأفغانستان ، فأثمرت حركات يقظة ضد الاستعمار الأجنبي والاستبداد الداخلي .

ولذلك فان تلميذه ورفيقه في الكفاح محمد عبده اتخذ من المصائب التي مني بها أستاذه على أيدي الأمراء والملوك حجة على ضعف الأمل

---

[١] المرجع السابق ، ج١ ، ص٩٣-٩٥ .

فـــيهم ، ووجوب التحول بالجهود إلى أممهم ، فقد شهَّر به خديو مصر ونفـــاه ، وعذبـــه شاه إيران وأهانه وطرده من بلاده على شر حال ، وأعـــرض عـــنه حكـــام الهند مجاملة للمستعمر واعتقله السلطان عبد الحميد في قفص من الذهب [١]

وقال عنه محمد عبده في هذا الصدد :

((إن السيد جمال الدين كان صاحب اقتدار عجيب لو صـــرفه ووجهه للتعليم والتربية لأفاد الإسلام أكبر فائدة . وقـــد عرضت عليه حين كنا في باريس أن نترك السياسة ونذهب إلى مكان بعيد عن مراقبة الحكومات ونعلم ونربي مـــن نخـــتار من التلاميذ على مشربنا ، فلا تمضي عشر سنين إلا ويكون عندنا عدد من التلاميذ الذين يتبعوننا في ترك أوطانهم والسير في الأرض لنشر الإصلاح المطلوب ، فينتشر أحسن الانتشار ، فقال : إنما أنت مثبط)) [٢] .

ومـــع أن الخديـــو إسماعـــيل أنشأ مجلس شورى في مصر سنة ١٢٨٣هـــ (١٨٦٦م) وكان من حقه أن يعلم الأهالي أن لهم شأنا في مـــصالح بلادهم ، وأن لهم رأيا يرجع إليه فيها ، لم يحس أحد منهم ولا من أعضاء المجلس أنفسهم أن له ذلك الحق الذي يقتضيه تشكيل هذه

---

[١] عباس العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٠-١٤١ .

[٢] محمد رشيد رضا ، تاريخ الإمام ، ج١ ، ص ٨٩٤ .

الهيـــئة الشورية ، لأن مبدع المجلس قيده في النظام وفي العمل ، أما في الـــنظام فلأنه كان يرسل من قبله عند المداولة من يخبر الأعضاء بإدارة جـــنابه فيقـــررون ما يريد بعد مداولة صورية ، فكانوا يشعرون بأن الإدارة المطلقة هي التي كانت ولا تزال تصرفهم في آرائهم".

هل كان يمكن لأحد أن يعمل على خلاف ما يأمر به ؟ هل كان يمكن لشخص أن يميل بفكره عن الطريق التي رسمت له،أو الوجهة التي يتوجه إليها الحاكم ، لو حدثه الفكر السليم بأن هناك وجهة خيرا من تلك هل كان يمكنه أن ينطق بما حدثه به فكره ؟ كلا فإنه كان بجانب كل لفظ نفي عن الوطن أو إزهاق للروح أو تجريد من المال " [١].

الصحافة وأثرها في تطور الحياة النيابية :

ولقـــد حملت الصحافة الوطنية لواء المعارضة الصريحة للتدخل الأجـــنبي في شئون البلاد وانتقدت سياسة الحكومة ، وعضدت نشاط مجلس شورى النواب ونشرت أخباره ، وفضحت سلوك الحكومة يوم أن أرادت أن تـــنال مـــن حرية المجلس كسابق عهدها فها هي جريدة (التجارة) تنشر خبرا في عددها الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨م تبـــتهج فـــيه بافتتاح مجلس شورى النواب في دورته الأخيرة في عهد إسماعيل فتقول :

" يفتـــتح مجلـــس شورى النواب . . . وقد فاض فيما بين أهل الحل والعقد أن أعضاء هذا المجلس سيوفون كمال حقوقهم من الحرية

---

[١] محمد رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ج١ ، ص٣٦ .

ويفــوض إلــيهم انتخاب رئيسه ، فان وقع هذا فعل كما صح قولا كانــت لنا البشرى بأن نعلم في هذا العام ما هو البرلمنتو وندرك كنهة حــسا ومعــنى ونجني باكورة ثماره ، ولم لا وإن من أعضائه لرجالا لا تأخذهم في الحق لومة لائم مع العلم بواجباتهم وحقوق الأمة وما ألم بها مــن آلام وبودهم لو افتدوا الإصلاح بدمائهم ، ولا شك أن في هذا تــشجيعا لأعضاء المجلس وتهيئة لأفكارهم وحثهم على المطالبة بحقوق الشعب .

ثم تحــدثت الجــريدة في نفــس الخبر عما تناقله الناس من أن الحكومة سوف تسمح لمراسلي الجرائد بحضور جلسات المجلس ونشرها على الناس فتقول :

" وتناقل الثقات من الرواة خبرا آخر وهو أنه سيسمح لمراسلي الجرائد بالحضور في جلسات هذا المجلس لاستماع المفاوضة فيه ونقلها إلى الــصحف فبشروا أهل مصر بعصر جديد يغنى فيه طارق المجد عن التليد " [١] .

واتصل (يعقوب صنوع) الكاتب المصري اليهودي بالسيد جمال الــدين الأفغاني وقيل هو الذي أوعز إليه بإصدار جريدة (أبو نضارة) الــتي صــدرت بالقاهرة سنة ١٨٧٧م وهى صحيفة معارضة لسياسة إسماعــيل والــتدخل الأجنبي وكان الشيخ أبو نضارة وقد اشتهر بهذا الاسم متعلقا بالصحافة يميل إلى الدعابة في كتابته وكانت جريدته أول

[١] جريدة (التجارة) عدد ١٥٣ الاثنين ٢٣ ديسمبر ١٨٧٨م .

جريدة هزلية سياسية صدرت في مصر بل في الشرق على الإطلاق [١] وظهرت فيها روح السيد جمال الدين الأفغاني وهذه الجريدة هي التي نشرت الصورة الهزلية التي أشرنا إليها سابقا عن موقف المعارضة بمجلس شورى النواب ، وقد أطلق أبو نضارة على الخديو إسماعيل اسماً هزليا يدعى (شيخ الحارة) كناية عن جهله واستبداده ، حتى أمر الخديو بإبطال جريدته بعد ظهور العدد الخامس عشر منها ونفاه إسماعيل عن مصر لأن الجريدة كانت توالي نشر صور هزلية تنطوي على التعريض الشديد لسياسته .

وكانت أول جريدة سياسية أنشئت في مصر هي جريدة (نزهة الأفكار) سنة ١٢٨٦هـ لمحررها إبراهيم المويلحي تلميذ الأفغاني ، ولكنه لم يصدر منها إلا عددين ثم حالت العوائق دون إصدارها ، ويقال عن السبب في ذلك أن شاهين باشا أظهر لإسماعيل تخوفه من أنها تثير الأفكار وتبعث على الفتن فصدر الأمر بإلغائها [٢] .

وأغلب الصحف السياسية التي كانت تصدر في مصر ظهرت في أواخر عصر إسماعيل ، وقد أطلق لها إسماعيل حرية الكتابة ، وكان يميل إلى هذه الحرية في أواخر عهده حين اصطدم بالمطابع الأوربية ، وشعر بوطأة التدخل الأجنبي غير أنه لم يكن يرضى منها أن تتعرض لشخصه أو تنتقد أعماله ، فكانت الصحافة تحمل بحق على هذا

---

[١] فيليب طرازى ، تاريخ الصحافة العربية ج٢ ص٢٨٢-٢٨٤ .

[٢] فيليب طرازى ، تاريخ الصحافة العربية ، ج٢ ، ص٢٧٧،٢٧٦ .

التدخل حملات صادقة ، وراقت هذه الخطة لإسماعيل فلا غرو أن أطلق للصحف حرية الكتابة ..

انتشار التعليم :

الواقـــع أن البيـــئة التي نهض بها جمال الدين كما سبق كانت مستعدة للرقى صالحة لغرس بذور النهضة ، فقد كان بها الأزهر كعبة العلم والوطنية وكان بها المعاهد العلمية الحديثة ، والتقدم العلمي الذي ابـــتدأ مـــنذ عهد محمد على وانبعث ثماره في عهد إسماعيل وأصبحت مصر على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأفغاني ، ولولا هذا الاستعداد في الـــشعب المصري لقضى على هذه الدعوة في مهدها ولأخفق هو في مـــصر كما أخفق في الأستانة ، حيث وجد أبوابها مغلقة أمامه ، فلقد ســـبقت مـــصر غيرها من الأمم الشرقية في التقدم العلمي والفكري والسياسي وجاءت عوامل الفساد الداخلي والتدخل الأجنبي لتضيف إليه تبرما وضيقا ولكن هذا الشعور ظل مكبوتا إلى أن جاء جمال الدين الأفغـــاني فبذر فيها بذور الشجاعة في مواجهة الظلم وتغنى بالحرية ، فاســـتيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة من أطراف متعددة من البلاد وخصوصا القاهري .

ولقد أعجبني في هذا المعنى ما كتبه الأستاذ أحمد أمين حين قال : " وفي الحـــق أن الظروف التي أحاطت بجمال الدين كانت مساعدة علـــى ذلك ، فالحال في مصر كانت سيئة والنفوس جزعة من المراقبة الثنائـــية ونحـــوها ، وإسماعيل نفسه يشجع نقد التدخل الأجنبي وان لم

يشجع نقد شخصيته ، فكان يسره مقالات أمثال " الوقائع المصرية " و "مــصر " و " التجارة " ولا يسره أمثال " أبو نضارة" فكان الأمر أن الــبلاد أصبحت مستودع "بنــزين" وجمال الدين (عود ثقاب) ، فلما أشعله اشتعلت البلاد ، ولولا هذه الظروف لخابت دعوته في مصر كما خابت في فارس والأستانة " [1] .

وكـــان لإعــلان الدســتور العثماني لأول مرة في تركيا سنة ١٨٧٦م أثــر في النهــضة الوطنــية والسياسية في مصر فقد نبه هذا الحادث أفكار المصريين إلى حقوقهم وواجب رعايتها .

كما كانت الحرب التي قامت بين تركيا وروسيا سنة ١٨٧٧م سببا مباشرا أيضا في نشاط الصحافة المصرية فقد تتبع المصريون أخبار هذه الحرب وأخذوا يتساءلون عن أسباها وعواملها وخاصة أن الجرائد الأوربية التي كانت ترد إلى مصر كانت تكتب عن هذه الحرب ولكن بأسلوب فيه إطراء لما كانت تأتى به القوات الروسية ، وازدراء ما كان ينــسب إلى الجنود العثمانيين ، فنقم الناس على أسلوب هذه الجرائد وتحدثــوا عــن مطامــع أوربا في الشرق ، وواجب المصريين خاصة والشرقيين عامة إلى الحذر من مطامع المستعمرين .

" وســرى هذا إلى بعض الجرائد العربية التي كانت لا تزال إلى هــذا العهد قاصرة على ما لا يهم فانطلقت في إيراد الحوادث ونشرها وظهــر فــيها المــيل إلى إطراء ما كانت تأتى به العساكر الروسية ،

---

(١) احمد أمين ، زعماء الإصلاح ، ص٧٠.

وازدراء ما كان ينسب إلى الجنود العثمانية فوجد في الناس الناقم على تلـــك الجـــرائد والناصر لها وحدث بين الناس نوع من الجدل لم يكن متوقعا من قبل " [١] .

وبدأت الجرائد تنشر أحوال الأمم السياسية مقارنة بمصر كما أشـــرنا إلى ذلـــك سابقا في مقال السيد جمال الدين الأفغاني ، وذهبت الجـــرائد المصرية في نهضتها إلى أبعد من ذلك فقد بدأت تنشر مقالات للجرائد العالمية التي تصدر في أوربا وتتحدث عن المسألة المصرية .

كمـــا تصدت الجرائد الوطنية للجرائد الإفرنجية التي تصدر في مصر وتدافع عن حقوق الأجانب الدخلاء مثل جريدة " الغازيت دي تريبونو " فقد كتبت هذه الصحيفة فصلا طويلا يتعلق بأحوال الجرائد المـــصرية الوطنية وانتقدت نهجها الوطني الجديد ، فتصدت لها جريدة التجارة قائلة ما ملخصه :

قد عظم على هاته الصحيفة النائبة عن رأى كثير من الأوربيين نـــــزلاء ديارنا خروج جرائدنا من خطة السكون والخسف وانتعاشها مـــن عثرة الذلة و المسكنة ونهوضها لالتماس بعض حقوقها المسلوبة ، وبعـــبارة ثانية قد عز عليها أن ترى هذه الوريقات غير الأوربية على صفة الجرائد تهتم بما يعنى أهل الوطن من أحوال حكومتهم وإدارتها ، فتـــشكوا مما لا تراه ملائما لهم وتثنى على ما ترى فيه مصلحة ومنفعة علما بأنها مع خمول أذهان محرريها وخمود قرائح مديريها بالنسبة لاتقاد

---

[١] محمد رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ج١ ، ص٣٨ .

ذكـــاء الأوربـــيين وسعة معارفهم أعرف من جرائدهم بأحوال البلاد وحاجاتها وصاحب البيت أدرى بالذي فيه وقد ساء هاته الصحيفة أن تتصدى صحفنا لتسوئه الإدارة الجديدة وتدعى لمجلس النواب حقوقا لم يطلبها هو منذ ثمانية أعوام ، كأنما هي تحسب أن تقاعد المرء عن طلب حقه حينا من الدهر يعدمه ذلك الحق وان كان واضحا .

ثم عبَّرت التجارة عن أسفها لتصدى هاته الصحيفة لها ، وقالت بـــأن ذلـــك بقصد تعويق سيرنا مخافة أن ينتبه أبناء الوطن من غفلتهم فيطلبوا من حقوقهم ما يتمتع به غيرهم .[١]

وختمت مقالها بقولها : " ثم الرجا من صحيفة الفازيت وغيرها مـــن الـــصحف الأجنبية أن تتركنا وشأننا فقد كفانا ما بنا فهل نسام حشفا مع سوء كيلة [٢] " .

وكان هذا المقال من إنشاء الصحفي الثائر أديب اسحق تلميذ الأفغـــاني ، ولكـــن هـــذه الجرائد كثيرا ما كانت تعطل من أجل هذا المسلك الحر . ومن أمثلة ذلك أن جريدة (التجارة) في عددها الصادر في أول فبرايـــر ســـنة ١٨٧٩م اعترضت على زيادة الضرائب وكثرة القروض ، فصدر الأمر إليها من إدارة المطبوعات في عهد وزارة نوبار الأوربية بتعطيلها أسبوعين من ١٣ فبراير إلى ١ مارس ١٨٧٩م [٣] .

---

[١] جريدة (التجارة) عدد ٨ فبراير ١٨٧٩م .

[٢] المصدر السابق نفس المكان .

[٣] نـــص المقال سبب تعطيل الجريدة يوجد بالعدد ١فبراير ١٨٧٩م ولولا خوف الإطالة لسردنا مجمله واكتفينا بملخصه السابق في المتن .

واعترضت التجارة في عدد (١٣ فبراير) على مسلك الحكومة بقـــولها : " صدر الأمر على يد إدارة المطبوعات البهية بتعطيل التجارة مدة خمسة عشر يوماً لأمر خفيت علينا حكمته واحتجب سره وللناس مـــا بدا منه وما ظهر ولله ما خفي وما استتر " " والتجارة تحسب حب الوطن دينا والمدافعة عنه جهادا فان عاشت فهي سعيدة وإن ماتت فهي شهيدة .. وستبعث بعد أسبوعين رافلة في ثوب الشهادة ... رغم أنوف حاسديها " [1] .

والواقـــع أننا لو تتبعنا نشاط الصحافة في تلك الفترة من تاريخ أمتنا لطال بنا الحديث ولكننا نقول خلاصة الأمر : أن الصحافة وقفت في هـــذه الفتـــرة وراء نشاط مجلس شورى النواب ترشد أعضاءه إلى الطـــريق الـــصحيح ، وتـــساند زعماءه في مناقشاتهم وتنشر أخبارهم وآراءهم .

وقد اضطلع بذلك تلاميذ السيد جمال الدين الأفغاني : كأديب اســـحق وســـليم نقـــاش وإبراهيم اللقاني وسعد زغلول ومحمد عبده وغيرهـــم ، وملئوا الصحافة بالمقالات التي تحمل حرارة العهد الجديد وأهدافه النيابية في جرائد (مصر) و (التجارة) و (والوطن) و (الأهرام) و (مـــرآة الـــشرق) وغيرها من الجرائد ، مما كان له أكبر الأثر في نمو الوعي السياسي وتطور الفكر النيابي .

---

[1] جريدة التجارة عدد (١٣ فبراير ١٨٧٩م) .

الفصل الرابع

الهيئة النيابية الثالثة

١٨٧٦ - ١٨٧٩م

أدوار المعارضة والنهضة :

١- اجتماع طنطا غير العادي

٢- الدور الأول ١٨٧٦م

٣- الدور الثاني ١٨٧٨م

٤- الدور الثالث ١٨٧٩م

" الهيئة النيابية الثالثة "
(نوفمبر ١٨٧٦–يوليو ١٨٧٩م)

تمهيد :

تطورت المسألة المالية في أوائل سنة ١٨٧٦ من سيئ إلى أسوأ حـــتى توقفت البلاد عن دفع الديون المستحقة على الحكومة في أبريل ١٨٧٦ فهـــب الأجانـــب كالعاصـــفة على إسماعيل يتوعدونه فأخذ يسترضيهم بوسائل كثيرة لتأمينهم على أموالهم .

فأنـــشأ صـــندوق الدين الذي يعتبر خزانة فرعية بجانب خزانة البلاد ، وأنشأ مجلسا أعلى لمراقبة مالية الحكومة من الوطنيين والأجانب وأصـــدر مرســـوما بتوحـــيد الديون فضل فيه مصلحة الأجانب على مصلحة الوطنيين عندما ألغى نظام المقابلة .

كل هذه الوسائل على ما فيها من تدخل في شئون البلاد لم تقنع إنجلترا فسعت إلى التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية والإشراف على موارد البلاد بإنشاء ما عرف بالرقابة الثنائية على المالية المصرية ، واضـــطر إسماعـــيل إلى النزول على إرادة الأجانب فأصدر مرسوما في ١٨ نوفمـــبر ســـنة ١٨٧٦ سلم فيه بجميع ما رآه الأجانب في شئون البلاد المالية .

ولكـــن إسماعـــيل أيقـــن أخيرا أن الأجانب بسبيل تجريده من سلطانه واستهدف لمطاعن الماليين والمرابين الأجانب وانقلبوا يتهددون ويـــتوعدون بعد أن كانوا حتى الأمس يداهنون ويتملقون ووصل بهم الأمر إلى أن أخذوا يتحدثون بوجوب خلعه .

وأراد إسماعـــيل في هذا الجو الخانق أن يستعين بالروح الوطنية المتحفـــزة ضـــد تدخل الأجانب وطغيانهم فأمر بانتخابات جديدة سنة ١٨٧٦م بعد إيقاف الحياة النيابية قرابة ثلاثة أعوام .

وفي ظـــل ذلك عادت الروح النيابية في صورة أنقى مما كانت علـــيه حيث وجد النواب المجال للتعبير عن اتجاهاتهم وآلامهم في جو جديد خلقه ضعف إسماعيل أمام الأجانب .

"اجتماع مجلس شورى النواب
في دور غير عادى بطنطا"
١٧ رجب سنة ١٢٩٣هـ(٧ أغسطس ١٨٧٦م) :

دعا الخديو المجلس لدور غير عادى بطنطا لبحث قانون المقابلة وليدبـــر المجلـــس الموقـــف لأول مـــرة في حياته بعد أن ضج الأهالي بالشكوى مما حدث لهم من إرهاق في دفع أموال المقابلة وفي نهاية الأمر صـــدر مرســـوم ٧ مايو ١٨٧٦م قضى بإيقاف تنفيذ قانون المقابلة ،

وكـــان معـــنى وقف قانون المقابلة هو حرمان من ساهم في تمويله من امتيازه القاضي بالإعفاء من نصف المربوط عليه من الضرائب دائما ، إلا أنهـــم لم يكـــن يضرهم أن يلغى قانون المقابلة لو أن الحكومة قادرة علـــى دفع ما تسلمته منهم من نقود بلغت نحو ١٣ مليون جنيه . بل كانـــت الحكومة في الواقع عاجزة عن رد ما تسلمته من الملاك في ظل إلغاء قانون المقابلة .

الأمر العالي بدعوة المجلس :

أصدر الخديو أمرا عاليا باجتماع مجلس شورى النواب في طنطا علـــى غير العادة ذكر فيه سبب الدعوة ولأهمية هذا الأمر نذكره فيما يلي :

" قـــد عـــرض لطرفنا شفاها من مفتش أقاليم قبلي ومن مدير الـــشرقية بأنه حاصل تقول بين الأهالي في مسألة إبطال المقابلة كما أنه عـــرض لطرفنا تحريرا من مدير الغربية عن هذا الخصوص ، وبناء عليه اقتضى الحال جمع أعضاء مجلس شورى النواب فوق العادة بطنطا الآن بمناســـبة مولد السيد أحمد البدوي لأجل معرفة الحقيقة في هذا الشأن فيلزم توجهكم إلى ذاك الطرف والاجتماع على أعضاء المجلس وتلاوة أمـــرنا هذا عليهم والمذاكرة في ذلك والعرض لطرفنا عما يتم ولزوم إصداره لكم للإجراء كما ذكر " [1]

---

[1] دفتر رقم ٣٠٧ ص١ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب .

واجتمع الأعضاء بطنطا في يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ١٢٩٣ هـ (٧ أغسطس ١٨٧٦م) برئاسة (عبد الله عزت) ولم يحضر الخديو للاجتماع وبدأت المناقشة في مسألة إبقاء المقابلة أو إقرارها ، وكان أول المتكلمين من النواب (بديني الشريعي) فطلب إبقاء العمل بقانون المقابلة وأشار إلى فوائده التي تعود على الأهالي ووافق الأعضاء على ذلك .

ولكن المتحدث الثاني وهو (عبد الشهيد أفندي بطرس) بعد أن أبدى موافقته على إبقاء المقابلة طلب معرفة الطريقة التي كانت الحكومة سوف تتبعها لرد المبالغ في حالة إبطال العمل بالقانون قائلا ولكن على أي حال يلزم المجلس أن يقف على الطريقة التي كانت الحكومة تريد إجراءها لارتداد ما يكون دفع بمقتضاها حتى ينظر في ذلك " [1] فقام (الشيخ عثمان الهرميل) ووافق على وجهة نظر عبد الشهيد أفندي ثم قال موضحا لها : نعم إن طلب الإيضاح على الوجه الذي كان مرغوب الحكومة إجراءه لارتداد ما يكون دفع ، هو من الضروري ، لأنه بحسب الملحوظ أن المبلغ الذي دفع هو اثني عشرا وثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جسامة هذا المبلغ ووجود ديون أخرى على الحكومة لم تبين كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة إلى أصحابها " [2] .

---

[1] يلاحظ أن عبد الرحمن الرافعي قد ذكر أن الشيخ عثمان الهرميل هو الذى طلب ذلك والهرميل في الواقع كان مؤيدا لوجهة نظر عبد الشهيد أفندى وموضحا لها .

[2] ص١ من دفتر رقم ٣٠٧ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب .

فهذه في الواقع روح جديدة لدى الأعضاء تدل على أنهم بدءوا يفهمون مهمتهم الأساسية وهى الرقابة على أعمال الحكومة وتصرفاتها والدفاع عن حقوق الأهالي .

ولم يقف الشيخ (عثمان الهرميل) عند هذا الحد وإنما طلب من الحكومة على غير تقاليد المجلس المتبعة عرض الميزانية على المجلس لأنها لم تعرض منذ سنتين ليعرف كيفية الإيراد والصرف ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصر الدين واستهلاكه في ٦٥ سنة وطلب معرفة وجهة نظر الأعضاء في هذا وعرض البيانات اللازمة على المجلس .

وانتهــى المجلس بالموافقة على وجهة نظر (عبد الشهيد أفندي بطرس) والشيخ (عثمان الهرميل) وتكونت لجنة للتوجه إلى وزارة المالية للاطــلاع علــى البيانات التي طلبها الشيخ عثمان الهرميل . وبعد أن فحــصت اللجنة البيانات استحضرت الكشوف المطلوبة ومما جاء في بيانها أن جملة المتحصل من المقابلة بلغ ١٣ مليون جنيه فأكثر وانتهت في تقريــرها إلى اقتــراح إعادة العمل بقانون المقابلة لأنه يتعذر على الحكومة رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها .

وفي جلــسة ٢٠ رجــب ١٢٩٣هــ قرر المجلس إبقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها وانتهى في تلك الجلسة دور الانعقاد غــير العادي بطنطا بعد أن دام اجتماع المجلس بها جلستين هما جلسة ١٧ رجب والثانية جلسة ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ هــ .

ولقد ظهرت روح المعارضة في هذا الاجتماع أكثر وضوحا عما كانت عليه من قبل وبدا على الأعضاء حب الاستقصاء والتحري عن شئون الحكومة ، والرغبة الصادقة في بحثها بلا رهبة ولا خوف من الحكومة من أجل المصلحة العامة .

ولقد عدل الخديو بناء على قرار المجلس مرسوم ٧مايو بمرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م يقضى بأداء العمل بالمقابلة لتتمكن الحكومة من سداد ديونها وأشار الخديو أن ذلك بناء على قرار النواب الخاص بالمقابلة .

الروح الجديدة في خطبة العرش :

الدور الأول ٢٣نوفمبر ١٨٧٦-١٥ فبراير ١٨٧٧م :

انتهى الدور يوم الخميس غاية صفر سنة ١٢٩٤هـ (١٥ فبراير ١٨٧٧م) ثم استأنف اجتماعه في ١٦ ربيع الثاني في دور غير عادي بناء على طلب الحكومة بمناسبة نشوب الحرب بين تركيا وروسيا وطلب الخديو النظر في المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التي اعتزم إرسالها للاشتراك في هذه الحرب .

وافتتح إسماعيل دور المجلس العادي في ٧ ذي القعدة سنة ١٢٩٣(٢٣ نوفمبر ١٨٧٦) ولقد اعترف الخديو في خطبة العرش بحق المجلس في مراقبة أعمال الحكومة وأقر له ما قرره بشأن المقابلة حيث اعترف بأن أفكار الجميع كانت مخالفة لمرسوم ٧ مايو ١٨٧٦ " لما هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة" ثم أنهى المجلس بأن تسوية

الديون مع عضوي المراقبة الثنائية سيكون بالطريقة التي ستعرض على المجلـــس ، وأن هذه التسوية قد بنيت على قرار النواب الخاص بالمقابلة لموازنة الميزانية .

ثم أخذ الخديو يخلع على النواب ذاتا جديدة في محاولته كسب الــنواب إلى جانــبه عـــندما قـــال " وهـــذا هو بناء على أفكاركم وتـــصحيحكم إبقاء المقابلة على أي وجه أمكن فالذي أمكن هو الذي تقدم الإيضاح عنه بانضمام أفكاركم" .

ثم أشـــار الخديو إلى مشاريع المنفعة العامة الخاصة بالري طالبا معاونة المجلس مع وزارة الأشغال قائلا :

" وثانيا : النظر في أعمال المنفعة العامة والخاصة بالوجه البحري التي تقدم لطرفكم من نظارة الأشغال " [١] .

وتعتـــبر هذه الخطبة جديدة من نوعها فلقد اعترف فيها الخديو بمـــا قرره المجلس بشأن الإبقاء على المقابلة ، وليست هذه مسألة سهلة فلـــم يـــسبق أن اعترض المجلس على مرسوم خديوي وكانت مسألة إلغائهـــا قد صدر بها مرسوم ٧ مايو السابق الذكر يضاف إلى ذلك أنه أشار إلى حقهم في المستقبل في إقرار الأمور والاشتراك في إدارة شئون الحكومة.

[١] دفتر رقم ٣٠٧ ص٤ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب .

أعمال المجلس :

لقد تمسك أعضاء المجلس بالحق الذي نالوه من الإشراف على أعمال الحكومة وقد أشاروا إلى ذلك في جوابهم على خطاب العرش في أسلوب حصيف " وبحسبما أشير بالمقالة الكريمة سيطلب من نظارتي المالية والأشغال ما يختص بكل منهما من هذه المسائل " .

وفي جلسة الثلاثاء ١٢ ذي القعدة وفد المجلس حسب طلب الأعضاء (حافظ رمضان) من كبار موظفي وزارة المالية ومعه بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها وأقساطها والإيرادات والمصروفات وأبوابها .

ولقد لاحظ النواب أن الحكومة أهملت حقوق الشعب وأبعدتها عن التسوية العامة للديون وقد شملت هذه الحقوق ديونا خاصة بتجار ومقاولين ودوائر ومرتبات متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات في الجهادية والمعارف وغيرهما .

وكان الأمر حقا جديرا بالمناقشة فقد بلغت هذه المطلوبات من الحكومة ٦،٢٧٦٠٠٠ جنيه كما بلغت استحقاقات الموظفين وحدهم ٧٧٣،٨٦٠ جنيها حتى عام ١٨٧٦م [1] .

وفي هذا الصدد طلب (عبد الشهيد بطرس) أحد نواب جرجا متحريا عن هذه المستحقات في جلسة الخميس ١٤ ذي القعدة قائلا :

---

[1] قد حققت هذه المبالغ لجنة التحقيق حين فحصت ديون الحكومة سنة ١٨٧٨م (عصر إسماعيل – عبد الرحمن الرافعي ج٢ ، ص٤٤ ومجمل تقرير لجنة التحقيق من نفس المرجع ص٦٨–٧٠) .

" هل دخلت ضمن التسوية المذكورة أم لا ؟ فرد عليه مندوب المالية " بـأن ، الاستحقاقات المطلوبة لغاية سنة ١٨٧٦م ليست ضمن الديون التي كان قد عمل لها دكريتو الأول وأدخلت بالدكريتو الأخير " ولكن الأعضاء لم يقتنعوا بهذا الرد وأجلوا الموضوع لفرصة أخرى " [١] .

وكانت هذه الفرصة في جلسة ٢٢ من ذي الحجة فقد طلب (محمد أفندي راضى) وهو من أعضاء المجلس البارزين ضرورة صرف هذه الحقوق لأصحابها قائلا " إن كل مستخدم ينتظر استيفاء حقوقه المقابلة لخدمته " ثم قال وليس من العدالة إعطاء البعض وحرمان الآخرين فصرف المرتبات من الحقوق الواجبة على الحكومة " [٢]

وكانت هذه المناقشات في الواقع تنبئ عن وعى جديد لمجلس شورى النواب وفهمه لمهمته في دفاعه عن حقوق الشعب بجميع طبقاته.

مسألة أنفار العزب والأبعاديات :

كان يوجد بالعزب والأبعاديات لدى أمراء البلاد وأغنيائها عمال كادحون هم أشبه بعبيد النظام الإقطاعي في العصور الوسطى يحرم عليهم مغادرة العزبة أو الأبعدية التي يعملون بها . وكثيرا ما كان يهرب هؤلاء العمال من ربقة هذا الظلم الإقطاعي .

---

(١) محضر جلسة الخميس ١٤ ذى القعدة بدفتر رقم ٣٠٧ .

(٢) محضر جلسة ٢٢ من ذي الحجة بالمصدر السابق .

ولقد أثار هذه المسألة في مجلس شورى النواب في جلسة ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٣ العضو (عبد الشهيد بطرس) أحد نواب جرجا ، فأشار بأن انتقال أنفار العزب والابعاديات من بلادهم إلى بلاد أخرى يكون بسبب الإساءة إليهم من عمد البلاد ومشايخها وطلب من المجلس البحث في هذه الأسباب ولكنه طلب طلبا جائرا وهو إعادة هؤلاء الأنفار إلى بلادهم جبرا [(١)].

وفي جلسة ٢٠ ذي القعدة أثيرت المسألة مرة أخرى ورد الشيخ (عثمان الهرميل) وهو من أعضاء المعارضة البارزين على طلب العضو عبد الشهيد بطرس (الخاص بإعادة هؤلاء العمال إلى بلادهم جبرا) .

فقال : " لكل إنسان أن يتوطن في الجهة التي يرغبها ولا يصح جمع الأنفار وإرجاعهم إلى بلادهم ، وإذا كان لأحد أي شكوى أو تظلم فلا مانع من تقديم دعواه والحكومة ملزمة برؤية الدعاوى وتخليص الحقوق " [(٢)] ووافق المجلس على وجهة نظر الشيخ (عثمان الهرميل) وترك الحرية لهؤلاء العمال المساكين في التنقل من بلد إلى أخرى . ثم أحيلت المسألة على لجنة فرعية لبحثها وقدمت اللجنة تقريرا عنها إلى المجلس نص على حرية الأنفار في التنقل من بلد إلى أخرى ، كما روعي فيه المحافظة على عمارة العزب والأبعاديات .

---

(١) محضر جلسة ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٩٣هـ بدفتر رقم ٣٠٧ من محاضر جلسات المجلس .

(٢) محضر جلسة ٢٠ ذى القعدة ١٢٩٣هـ من المصدر السابق .

وهذا يعطينا صورة قائمة عما كانت تعانيه أمتنا في هذا العصر من ظلم وإرهاق تحت ربقة الإقطاع الرهيب وكيف حاول نواب الشعب المدافعة عن حقوقه ضد أصحاب العزب والأبعاديات وأغلبهم من الأتراك والشراكسة (الدخلاء) .

إعانة تركيا في حربها مع روسيا :

أعلنت الحرب بين تركيا وروسيا في أبريل سنة ١٨٧٧م فطلبت تركيا من الخديو إنجادها في هذه الحرب ، وكانت خزانة الحكومة في حالة سيئة فاستدعى إسماعيل مجلس شورى النواب للاجتماع في دور غير عادى في ١٦ ربيع الثاني وعرض على المجلس النظر في المال اللازم لتجهيز حملة مصرية لمساعدة تركيا في الحرب .

وعرض الخديو إسماعيل على المجلس ربط ضريبة جديدة تدعى "ضريبة الحرب " قدرها (عشرة في المائة) من مجموع الضرائب لسد نفقات الحملة . فوافق المجلس عليها في حماس خدمة لأغراض ودفاعا عنها ضد الأطماع الروسية في أراضى الخلافة الإسلامية .

والواقع أن هذا اعتراف من الخديو بحقوق المجلس ، وان كان جمع المجلس الغرض منه تدبير المال اللازم للحكومة ، لكنه يدل على الحق الذي ناله النواب في الرجوع إليهم كلما احتاجت السلطة التنفيذية إلى موارد مالية جديدة ، وقبل ذلك لم تكن الحكومة ترجع إلى المجلس في مثل هذه الأمور بل كانت تجبى ما تشاء من الضرائب دون

أن تـــرجع إلى المجلـــس في مثل هذه الأمور بل كانت تجبى ما تشاء من الضرائب دون أن ترجع إليهم أو تشركهم في الأمر.

وصـــفوة القـــول أن حياة المجلس في هذا الدور بدأت تتطور بـــشكل واضـــح لتأخذ وضعها الصحيح للرقابة الحقيقية على أعمال الحكـــومة وظهـــرت روح الـــنقد لتصرفات الحكومة المخالفة لمصالح الـــشعب ، علـــى أننا يجب أن نلاحظ أن هذا كان بفضل ما خوله له إسماعـــيل من حقوق جديدة نزل للمجلس عنها في غمرة صراعه ضد الأطمـــاع الأجنبـــية حين زاد تدخلها في البلاد وأصبحت خطرا على مركزه .

وبفـــضل الأفكار الجديدة التي بدأت في الظهور على يد السيد جمال الدين الأفغاني وما إلى ذلك من العوامل التي سبق أن أشرنا إليها في الفصل السابق .

والظاهـــرة الجديدة أن المجلس لم يتقيد بما في اللائحة الأساسية بالاجـــتماع شـــهرين فقط فقد اجتمع في هذه الدورة نحو ثلاثة أشهر علاوة على دورين غير عاديين .

الدور الثاني من الهيئة الثالثة :
(٢٨مارس- ٢٧يونية ١٨٧٨م):

على الرغم من أن المجلس اجتمع في هذه الدورة نحو ثلاثة أشهر ٢٨ مارس إلى ٢٧ يونيو ١٨٧٨م إلا أنه لم ينجز فيها أعمالا ذات بال

. وقد افتتح الخديو المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس بخطبة أشار فيها إلى تأليف لجنة التحقيق الأوربية التي تولت فحص الحالة المالية المصرية بعد مـــا تبين من عجز الإيرادات . وأشار إلى نقص النيل في العام الماضي ١٨٧٧م وما عانته البلاد بسبب شراقي الأراضي فان معظمها لم يزرع بسبب نقص المياه .

واقتـــصرت بأعمـــال المجلس على بحث حالة الفلاحين الذين أضـــيروا بـــسبب (نقـــص النيل) وأن تؤلف لجان لهذا الغرض في كل مديرية لإعانة الفلاحين.

ونظـــرا لكثـــرة الضرائب الجائرة على الفلاحين ونقص النيل وعجز كثير منهم عن دفعها فقد بدأت ظاهرة جديدة وهى (انسحاب الفلاحـــين) مـــن مسئولية هذه الأراضي وهربهم من زراعتها بتركهم بلادهم والذهاب إلى بلاد أخرى لأنهم كانوا يقاضون أمام المحاكم لعدم أداء الضرائب المتأخرة عليهم .

ولقـــد وصف مراسل (التيمس اللندنية) (٥ديسمبر ١٨٧٨م) حال البلاد إذ ذاك فقال : إن الحقيقة المرة التي لا يكاد العقل يصدقها أن الفلاحين الذين أخرجهم الفيضان الحديث من بيوتهم وأهلك دوابهم واكتـــسح عـــددهم وديارهم هم الفلاحون الذين كانوا يقاضون أمام المحاكم لعدم أداء الضرائب المتأخرة عليهم هذا على الرغم من رقابتنا الأوربية كلها " .[1]

---

[1] تيودور رتشتين – تاريخ المسألة المصرية ص٩٦ .

وقد أشار مؤلف كتاب (تاريخ المسألة المصرية) [١] إلى أنه في أثناء ذلك كان انتزاع الضرائب من الفلاحين مستمرا بهمة لا يعتورها ملل ولا فتور يثبت ذلك ما كتبه مراسل (التيمس الاسكندري) في مفتتح عام ١٨٧٩م (يقول أهل الدلتا أن الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجنى بنفس الطرق التي كانت تجنى بها الضرائب فيما مضى . قد يعجب الناس من وقوع ذلك بإذاء ما يسمعون من أن المصريين يموتون على قوارع الطرق وأن أراضي شاسعة قد تركت بور الثقل الأعباء المالية المفروضة عليها وأن الفلاحين قد باعوا دوابهم ، وأن النساء قد يعن حليهن وأن أقلام الرهون غاصة بالمرابين يحملون وثائقهم ، وأن المحاكم لا عمل لها سوى النظر في قضايا غلق الرهون إجابة لطلب هؤلاء المرابين " وبلغ من فساد الحال أن مئات المشايخ جاءوا إلى القاهرة بعرائض يسألون فيها تحقيق الضرائب وكلهم يُعْلِنُ أنه لا يمكن بقاؤها على ما هي عليه وجموعهم محتشدة أمام أبواب النظارات حيث يعترضون النظار في غدوهم ورواحهم ومعروضاتهم مكدسة فوق أرض أقلام المصالح [٢] .

ولما زاد انسحاب الزراع من الأراضي وأصبحت الأراضي الزراعية مهددة بالبوار بحث مجلس شورى النواب في أمر هذه الأراضي ووضع لها نظاما يضمن زراعتها فقرر إعطاء أرض المنسحب إلى أهله

---

[١] عنوان الكتاب الإنجليزي وهو (Egypt's Ruin) خراب مصر ، ولكن وضع له المعربان عنوانا آخر وهو : (تاريخ المسألة المصرية) . أخف على السمع وأقرب للمعنى من العنوان الإنجليزي .

[٢] تاريخ المسألة المصرية ص٧١ .

وذوى قـــرباه الـــذين يؤول إليهم ملكيتها فيما لو مات ، وأن تكلف بأسمـــائهم مؤقتا لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء الغائب حتى يرجع فان لم يرجع تعتبر ملكا لمن زرعها .

ولم تقـــدم الحكومة الميزانية إلى المجلس نظرا لما كانت عليه حالة المالية من الارتباك كما كانت وزارة المالية تنتظر النتائج التي تسفر عن أعمال لجنة التحقيق .

الدور الثالث
(٢ يناير ١٨٧٩- ٦ يوليو ١٨٧٩م)
تطور الحالة المالية :

ازدادت الحالة المالية سوءا رغم وجود الرقابة الثنائية على المالية المصرية واضطر إسماعيل تحت ضغط الرقيبين إلى إصدار مرسوم بتاريخ ٢٧ينايـــر ســـنة ١٨٧٨م بتأليف لجنة أوربية عرفت (بلجنة التحقيق العليا) لتحقيق العجز في أبواب الإيرادات وأسبابه ولتقترح ما تراه من وسائل الإصلاح لها .

ووضـــعت اللجـــنة تقريرها وكان من بين ما قررته أن يحدث الخديـــو تغـــييرا في نظـــام الحكم ويتزل عن سلطته المطلقة إلى (وزارة مـــسئولة) يـــدخل فيها وزيران أوربيان أحدهما إنجليزي للمالية وآخر فرنـــسي للأشغال . وبذلك تكونت أول وزارة مستقلة عن الخديو ،

وقبل إسماعيل هذا الاقتراح وأصدر أمره إلى نوبار باشا في ٢٨أغسطس ١٨٧٨م بإنـــشاء مجلـــس النظار وتخويله مسئولية الحكم وقد جاء في خطاب تشكيل أول وزارة مسئولة في تاريخ مصر الحديث : " إني أروم القيام بالأمر من الآن فصاعدا باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه [١] وبـــذلك انتهت الرقابة الثنائية وحل محلها الوزيران الأجنبيان في أول وزارة مصرية والمعروفة بالوزارة الأوربية .

والواقع أن الحكم المطلق انتقل بإنشاء هذه الوزارة من الخديو إلى الأجانب ، " فلم تكن لجنة التحقيق الأوربية التي أشارت بالوزارة المسئولة لتهدف إلى إعطاء مصر نظاما مماثلا لنظام أوربا ، بإقامة حكم نيابي برلماني وإنما كانت ترمى من وراء ذلك إلى نقل السلطة من الخديو إلى الأجانب والدائنين فكأن هذه الفكرة كانت تعنى عند نشأتها تجريد الخديـــو من سلطاته لصالح الأجانب فهي إذن فكرة سياسية استعمارية وليست فكرة قانونية دستورية " [٢].

ولقـــد سلكت هذه الوزارة سلوكا جعل الدوائر المصرية وغير المصرية في القاهرة والإسكندرية تصفها بتهكم قائلة : " الظاهر أن هذه الوزارة المسئولة غير مسئولة للخديو ، ومسئولة أمام نفسها فقط " [٣].

وتولت وزارة نوبار الأوربية شئون الحكم في نهاية أغسطس سنة ١٨٧٨.. وواجهت مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثالث .

---

[١] نص الأمر الكريم الموجود في كتاب تاريخ الحياة النيابية ج٦ ، ص٣٥٨-٣٥٩ لمؤلفه محمد خليل صبحي .

[٢] دكتور مصطفي ابو زيد ، الدستور المصري ، ص٥٢ .

[٣] الياس الأيوبي ، ج٢ ، ص٤٥٣ .

عـــندما دعا المجلس إلى الاجتماع في أول يناير ١٨٧٩م كان الوعـــي الـــسياسي قد تهيأ للوقوف أمام أطماع الأجانب وخاصة بعد تحكمهم في البلاد عن طريق الوزارة المختلطة وبفضل ما أتاح إسماعيل للوطنيين من فرصة التعبير عن آرائهم لمساندته ضد التدخل الأوربي ، ولقـــد ســـرت روح الوعي السياسي إلى مجلس شورى النواب بفضل العـــوامل الـــسابقة وبفـــضل ما قدمت الصحافة لأعضائه من توجيه وإرشـــاد ، فقد عملت الصحافة قبل انعقاد المجلس على إشاعة الفكرة النيابـــية الصحيحة فشرحت جريدة (مصر) تبادل الحقوق والواجبات بـــين الحـــاكم والمحكوم في النظام النيابي وبدأت بالحديث عن مجلس شورى النواب المصري حيث قالت : " أما المجلس المصري فانه لم يكن مـــستحقا للاسم الذي أطلق عليه وما كان إلا كالآلة يديرها صاحبها كيف شاء ثم أشارت إلى أن ذلك راجع إلى فساد القانون الذي وضع لـــه وأعربت عن أملها في أن ينال حقوقه في دورته المقبلة قائلة : " فلا يـــدع أن يـــصبح ما أنبأنا به مراسلونا في المحروسة (القاهرة) من عزم الخديـــو على إصلاح شأنه وأن ينفخ فيه من روح الحرية ما يبعث فيه الحـــياة فإن ذلك صار ضربا من الوجوب بعدما حصل من انقلاب في إدارة حكومـــته وبعـــد تقرير مسئولية الوزارة (جريدة مصر) لمحررها أديب اسحق (عدد ٢٦ ديسمبر ١٨٧٩)ونشرت جريدة " التجارة " خبر افتتاح المجلس معربة عن أملها في أن يستوفي أعضاء المجلس كمال حقـــوقهم من الحرية لتعلم البلاد ما هو النظام البرلماني " فإن وقع هذا

فعـــلا كمـــا صـــح قولا كانت لنا البشرى بأن نعلم هذا العام ما هو الـــبرلمنتو وندرك كنهه حسا ومعنى ونجني باكورة ثماره ، ولم لا وان من أعـــضائه لـــرجالاً لا تأخذهم في الحق لومة لائم مع العلم بواجباتهم وحقـــوق الأمـــة ومـــا ألم بها من الآلام ، وبودهم لو افتدوا الإصلاح بـــدمائهم [١] ثم اســـتطردت الجريدة متمنية إقرار مبدأ جديد فتقول : "وتناقل الثقاة من الرواة خبرا آخر وهو أنه سيسمح لمراسلي الجرائد بالحـــضور في جلـــسات هذا المجلس لاستماع المفاوضة فيه ونقلها إلى الصحف فبشروا أهل مصر بعصر جديد يغنى به طارق المجد عن التليد" [٢].

وبذلك تهيأ النواب قبل اجتماع المجلس للاتجاه النيابي الصحيح وجاء جوابهم على خطبة العرش معبرا عن مهمتهم الأساسية في نيابتهم عن الأمة فجاء في افتتاحيته :

" نحـــن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها الطالـــبون لمصلحتها التي هي في نفس الأمر مصلحة الحكومة " وأشار الأعضاء إلى تأليف الوزارة المسئولة أمام الأمة بقولهم " وتكرر الشكر لهـــذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مسئولا كافلا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب ، وتتميما له [٣] .

---

[١] جردة التجارة لمحررها (أديب اسحق) عدد ١٥٣ (الاثنين ٢٣ ديسمبر ١٨٧٨م) .

(٢) جواب المجلس على خطاب العرش المثبوت في محضر جلسة ١٣ محرم بدفتر رقم ٣٠٧ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب .

(٣) المصدر السابق نفس المكان .

والواقع أن الأعضاء كانوا يعلمون مسلك الوزارة الجديدة وأنها لـــن تكـــون مسئولة أمامهم ، ولذلك تعلقوا في خطابهم بهذه المسئولية قـــائلين : "ولـــذلك حينما تعلقت إرادتها السامية بأن ينظر الوزراء في أمـــور المالية والأشغال والداخلية دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم في ذلك حفظا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة " .

وجـــاء هتافهم للحرية في نهاية هذا الجواب نفحة من نفحات الأفغـــاني . وصفوة القول أن هذا الجواب برهان ناطق بوطنية أولئك الـــنواب ومبلغ اضطلاعهم بالأمانة القومية ، فقد عبروا فيه عما كان يعتمل في صدورهم من أفكار وغيرة نحو بلادهم ، وكشف عن تحفزهم للعمل النيابي الصحيح في دورتهم الجديدة .

أعمال المجلس :

المـــسألة الماليـــة : لم يكن هناك من شاغل للنواب يتقدم على المـــسألة المالية التي هي مشكلة المشاكل كلها . فكان من الطبيعي أن تكون هي أولى المسائل التي يتناقش فيها المجلس ففي جلسة الأحد ١٢ محـــرم ١٢٩٦هـــ (٥يناير ١٨٧٩) طلب (محمود العطار) استعجال البـــيانات المطلـــوبة مـــن وزارتي المالية والأشغال ، نظرا لأن أغلب الأعضاء يرغبون أن يفتحوا بعض المسائل للمداولة فيها ، فوافق المجلس على ذلك وتحرر استعجال للمالية والداخلية بسرعة إرسال مشروعاتهم إلى المجلس للنظر فيها .[١]

---

[١] جلسة الأحد ١٢ محرم ١٢٩٦ بدفتر رقم ٣٠٧ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب .

فأرسلت وزارة الأشغال البيانات الخاصة بمشروعات الوزارة ووعد وزير الأشغال بالحضور إلى المجلس في فرصة قريبة للمفاوضة مع أعضائه في شأنها ولكن وزير المالية الإنجليزي (السير ربفرس ولسن) تلكأ في إرسال البيانات الخاصة بها بحجة عدم إتمامها .

وحضر وزير الأشغال الفرنسي المسيو بلينير - بناء على طلب المجلس بجلسة الثلاثاء ١٤ يناير وأجاب على أسئلة الأعضاء .

ولكن وزير المالية أرسل إلى المجلس يطلب منه إيفاد بعض الأعضاء للمفاوضة معه في المسائل المالية ، وغضب أعضاء المجلس من مسلك الوزير الإنجليزي وتعنته ومماطلته . ورد على ذلك (محمود العطار) بأن رأى المجلس لا ينحصر في بعض الأعضاء بل لابد من المداولة بحضور النواب جميعا ، ثم قال بأنه لا مانع من إرسال بعض الأعضاء إلى وزارة المالية على أن يكون لهم رأى يبدونه في أي مسألة إلا بعد أن تعرض على المجلس ومع هذا فقد ظل وزير المالية يماطل المجلس .

ونمى إلى الجرائد الوطنية سلوك وزير المالية الإنجليزي إزاء المجلس فانبرت جريدة (التجارة) مدافعة عن حقوق المجلس وكرامته وأخذت تشهر بمسلكه المشين قائلة :

" بأن طلب وزير المالية حضور أعضاء المجلس طلب غير رسمي " واستنكرت عليه هذا " باعتباره أوربي يعرف ما هو البرلمان ويقدره حق قدره"[١] .

كما كتبت جريدة الوطن في مقالها الافتتاحي (١فبراير ١٨٧٩ م) تعترض على إهمال وزير المالية السابق لمطالب أعضاء المجلس ، وأشارت إلى أن أعضاء المجلس أتوا من بلادهم وتجشموا التعب ، واحتملوا حبا في وطنهم الوصب " غير أنه لم يلتفت إليهم لغاية الآن ناظر المالية ، فكأنه يظن أنهم ليسوا من الأكياس أو أنهم ليسوا من الناس بل انهم من الأنعام " ثم لفتت نظر وزير المالية إلى مسئوليته أمام المجلس بقولها : " ألم يعلم أن تنظيماته وترتيباته موقوفة على مشاركتهم والنظر معه ومداولته ... فان صاحب البيت أدرى بما فيه " [٢]. وكان هذا المقال سببا في تعطيل جريدة الوطن وقد كشفت جريدة (التجارة) عن مقاصد وزير المالية الاستعمارية في عددها الصادر في أول فبراير ١٨٧٩م قائلة في تعليل مماطلته للمجلس : " لابد له من مقاصد سياسية في هذا التأخر وأخذت عليه عدم احترامه لنواب الأمة ولمطالب المجلس الذي " هو اعلم الناس بقدره وأحرصهم على اعتباره وأولاهم بمراعاة حقوقه وصيانة حرمته ، لا بل لو لم تكن تلك المقاصد السياسية

---

[١] جريدة التجارة عدد ١٦٤ (١١ فبراير ١٨٧٩م) .

[٢] الوطن ، عدد ٦٤ أول فبراير ١٨٧٩م .

لكان أول ساع في تأييد ذلك البرلمنتو وتشييده وإعلاء كلمته " وإحياء سنته علما منه بأن تأييده يترتب عليه الإصلاح المطلوب[١] .

وفي جلسة الأحد ٢٦ المحرم اعترض زعيم المعارضة (عبد السلام المويلحي) على مسلك وزير المالية في تأخر مشروعات وزارة المالية إرسال استعجال الوزارة المالية ووافق المجلس على ذلك [٢] .

وفي جلسة ٢٩ محرم قدم (سبعة عشر نائبا) بزعامة محمود العطار يحتجون على تأخر مشروعات وزارة المالية مع مضى عشرين يوما وقد حررنا الاستعجال عنها المرة بعد المرة " وحيث أنها ما وردت فقد ألجأت الضرورة لأن توضح ما عندنا من الملحوظات المختصة بالمالية " وبدءوا في سرد هذه الملاحظات وهى تتلخص في الاعتراض على فداحة الضرائب فطلبوا من المجلس النظر في تخفيض الضرائب حتى يرتفع الضيق والضنك عن الناس .

تخفيف الضرائب :

وإزاء امتناع وزير المالية الأوربي عن الحضور استقر رأى المجلس على المداولة في غيبته في جلسة الأحد ١١ صفر ١٢٩٦هـ وطلب رئيس المجلس أن يتقدم كل بملحوظاته عما يؤلم الأهالي من الناحية المالية [٣] .

---

[١] جريدة التجارة محررها أديب اسحق ، عدد ١٨٧ (١٣ فبراير ١٨٧٩م) .

[٢] جلسة الأحد ٢٦ محرم بدفتر رقم ٣٠٧ من محاضر جلسات المجلس .

[٣] جلسة الأحد ١١ صفر بالمصدر السابق .

والمعروف أن الضرائب في مصر لم تكن لها قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منا حدود ما يجبى من الأهلين ومواعيد الجباية بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكلما احتاج وزير المالية إلى النقود كان يطلب من كل مدير مبلغا من المال لاحتياج الحكومة إليه . فيصدع المدير بالأمر من غير بحث فيما إذا كانت المديرية أدت ما عليها من الضرائب أم لا فيوزع المال المطلوب على المراكز ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب . فهوى الحكومة إذن كان هو أساس النظام المالي وقاعدة الضرائب في ذلك العصر ، ولم يكن ثمة رقابة على مقدار ما يجبى وما يدخل خزائن الحكومة بل كانت الأيدي تتقاسمه من يوم جبايته إلى حين إنفاقه .

وقد زادت الضرائب في عهد إسماعيل زيادة مطردة وبدأت الزيادة منذ تورط في القروض إذ لم يجد موردا لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب فكان يزيدها كلما احتاج إلى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون .

من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعا جديدة من الضرائب ، كالسدس والري ، والإعانة ، وضريبة ترعة الإبراهيمية ، وضريبة المواشي وعوائد الأغنام وعوائد دواب الركوب والعربات ، وما فرض على الأشخاص مثل الويركو أي الضريبة على أرباب الحرف والصناعات والضريبة الشخصية ، وضريبة الملح وغير ذلك من الضرائب التي فرضت في عهد إسماعيل أنه صدر مرسوم في ١٧ يناير

سنة ١٨٨٠م في أوائل عهد توفيق باشا قضى بإلغاء نيف وثلاثين صنفا منها [١] .

واجتمع مجلس شورى النواب لتخفيف الضرائب فطلب العطار والمويلحي برفع (ضريبة الويركو) عن المدن لوجود ضريبة الدخولية ، فـــلا معـــنى لوجود الضريبتين معا وطلب عثمان الهرميل وجماعة رفع ضريبة الدخولية التي فرضت على الريف بدون حق وهى لا تصلح إلا للمدن .

وطلـــب (محمد أفندي راضى) بإيقاف قانون المقابلة في الجهات الـــتي لا تـــرغب في تنفيذه ، وتقدم آخرون بتخفيض عوائد النخيل ، وإلغاء ضريبة السدس وما إلى ذلك من الضرائب .

والواقـــع أن المجلس كان مضطرا لذلك إزاء الحالة السيئة التي عمـــت البلاد فقد بلغ سوء الحالة إلى أن هب الفلاح المصري الوديع يحتج على ذلك كما يؤخذ مما كتبه مراسل (التيمس اللندنية) في يناير فقال " لست مبالغا إذا قلت أن في القاهرة الآن مئات من المشايخ يمثل كل منهم قرية من القرى . لقد جاءوا بمعروضات يسألون فيها تخفيف الـــضرائب وكلهم يعلن انه لا يمكن بقاؤها على ما هي عليه وجموعهم محتـــشدة أمـــام أبـــواب النظارات حيث يعترضون النظار في غدوهم ورواحهم ومعروضاهم مكدسة فوق أرض أقلام المصالح " [٢].

---

[١] عبد الرحمن الرافعي " عصر إسماعيل " ج٢ ص٢٦١ .

[٢] تيودور تشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص٧١ .

ولكن كثيرا من الأوربيين كانوا يعتقدون أن هذه الحركة بسبب دسائس الخديو لإفساد الحالة أمام الوزارة الأوربية . وكان في جملة المعتقدين لهذا الرأي (اللورد كرومر) عضو صندوق الدين و (اللورد ففيان) القنصل الإنجليزي . وكتب اللورد كرومر في كتابه (مصر الحديثة) يقول في هذا الصدد:

" وكانت الأدلة في خلال ذلك تدل على أن الخديو قام بدس الدسائس لوزرائه حتى أن اللورد ففيان كتب في ١١ يناير " أن في البلاد حركة خواطر ظهرت من ورود عدة وفود ومشايخ من المديريات تريد الاعتراض على كل تشديد يراد اتخاذه في جباية الضرائب الآن . وقيل أن مجلس النواب سيعارض في زيادة المال على الأطيان العشورية حسبما تنوى الحكومة لأن أكثر هذه الزيادة يقع على الأغنياء من المالكين . ولو أن هذه الحركة طبيعية لعدت أمرا محمودا ولكنني علمت من مصدر يوثق به أن كبراء مجلس النواب اجتمعوا سرا بأمر الخديو وقيل لهم أن الخديو لا يغضب من معارضتهم لوزارة نصبت رغم إرادته وكلها في يد الأوربيين " [1] .

وعلى كل حال فإن هذه الظروف قد أتاحت للمجتمع المصري أن يعبر عن رأيه بالشكوى من الضرائب لأول مرة في حكم الأسرة العلوية وقد كان محروما من ذلك قبل هذا . فقد سئل مفتش الأقاليم القبلية يوما عمن يرفع الأمر إليه فيما لو كان لأحد من الناس شكوى

---

[1] اللورد كرومر ، مصر الحديثة ، ج١ ، ص٧٥ .

فأجـــاب " أن الفلاح لا يجوز له الشكوى من الضرائب لأنها تجبى بأمر المـــراجع العليا فإن الحكومة هي التي تطلب هذه الضرائب ولمن ترفع الشكوى بعد هذا " [١] .

ومجمـــل القـــول أن مناقشة النواب بشأن الضرائب كانت في الواقـــع ثـــورة على النظام الضرائبي الجائر دفعهم إليها ما صارت إليه حـــال الفـــلاح المـــصري من الضنك والفقر إلى درجة جعلته يضج بالـــشكوى وهو الحمل الوديع وساعدهم عليها من ناحية أخرى جو الحرية الجديد وانتهت بإلغاء بعض الضرائب وتخفيف بعضها .

المسألة الدستورية :

لقد تجلى فهم النواب للنظام النيابي في جلسة السبت ١٠ صفر ١٢٩٦هـــ عند مناقشتهم للمرسوم الصادر بتاريخ ٦ يناير ١٨٧٩م ، (الذي يقضى بإصدار القوانين المالية بمجرد التصديق عليها من الخديو ومجلس النظار).

فـــتقدم (عـــبد السلام المويلحي) ومحمود العطار باحتجاج دل على فهم المجلس لحقه في التشريع ، ونظرا لأهمية هذا الاحتجاج سوف نثبت هنا أهم فقراته وهى : " رأينا في العدد ٧٩٣ من الوقائع المصرية دكـــرتو مبنى على ما عرضه رئيس مجلس النظار على الحضرة الخديوية ... ولم نر لمجلس النواب في هذا الدكرتو اسما ولا خبرا ، ومع أن سائر مـــا يختص بالإدارة العمومية من تحصيل أموال وفرض ضرائب ووضع

---

[١] المصدر السابق ، ص٥٣ .

لـــوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل إنما يقصد به الأهالي لا غير وكل ما يقصد به الأهالي لابد أولا من عرضه عليهم ورضائهم بـــه عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به ، وحيث أنهم أنابوا عـــن أنفسهم نوابا منهم منوطين بالمدافعة عنهم ، والمحاماة عن حقوقهم والنظـــر في شـــئونهم بعين المصلحة ، فمن الواجب أن يعرض جميع ما يـــتعلق بهؤلاء الأهالي على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه وذلك لا يخفي علـــى دولتلو رئيس النظار ، وكيف يخفي عليه أن للأمة المصرية نوابا وهـــو يعلم دعوتهم للالتئام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتـــتاحه وسمع تلاوة الخطاب الخديو وحضر يوم إجابة الأعضاء على ذلك الخطاب ، ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه وعلم ما فوض إليهم أمرا لمذاكرة فيه ، ومن ثم قد أخذنا العجب . . . وبالجملة أن الـــذي نراه أن لا نغض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة وخـــصوصا في هذه المسألة التي ليس التساهل والتسامح فيها إلا نوعا من الإجحاف بحقوق مجلس النواب " [١] .

وقـــد قابـــل المجلس هذا الإنهاء بالموافقة وقرر أن يحضر رئيس الوزراء نوبار باشا لمناقشة ، وكان لهذا الاحتجاج صدى كبيرا في جميع الأوساط فقالت جريدة (التجارة) : " إن من تصفح ذلك التقرير علم

(١) جلسة السبت ١٠ صفر ١٢٩٦هـ دفتر رقم ٣٠٧ من محاضر مجلس شورى النواب .

أن في الـسويداء رجـالا سودهم نفوسهم فلا تسام خسفا ولا تضام عسفا " [١] .

الجلسة التاريخية : [٢]

حـضر نوبار باشا رئيس الوزراء بناء على قرار المجلس السابق بجلسة ١٤ صفر ثم تلا المجلس عليه احتجاج العطار والمويلحي السابق المتعلق بالمرسوم الصادر في ٦ يناير ١٨٧٩م السالف الذكر .

وقـدم (نوبار) للمجلس الاحترامات الفائقة ثم أدلى ببيان مبهم قصد به التهرب من مواجهة المسألة . فقال :

" هـذه المسألة إنما هي مسألة أساسية ولو كانت من خصائص الداخلية أو المالية أو الحقانية أو الأشغال كان يمكن أن أجاوب عنها ، أنـا أو رفقائي ، ولكن أرجو قبول عذري في عدم المجاوبة عنها الآن ، وهـذا بالنظـر لكونها مسألة أساسية تحتاج للمذاكرة والمشاورة فيها بمجلـس النظار والعرض عنها للأعتاب السنية ، وبحسب الإرادة التي تصدر يصير الإجراء ... " .

ولم يقتـنع زعيم المعارضة (عبد السلام المويلحي) بهذا الجواب وقال : " من حيث أن هذه المسألة أساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقـوق مجلـس النواب ، ونحن نرجو من الحضرة الخديوية ومساعدة مجلس النظار أن مجلس النواب ينظر في هذا الخصوص وما شاكله لأن

---

[١] جريدة التجارة ، العدد ١٨٠ (٣ فبراير سنة ١٨٧٩م) .

[٢] سوف نذكر الجلسة بتمامها كنموذج من مناقشات النهضة النيابية الجديدة .

مـــن المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كأن أساسها اشتراك النواب في أمثال ذلك " .

فأجـــاب (نـــوبار) أن جوابه السابق فيه الكفاية فقام (محمود العطـــار) يعـــضد المويلحي قائلا : " إن المرجو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض للأعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار " .

فأجـــاب (نـــوبار) بصلف على العطار قائلا : " هذا القول ما خــــرج عن معنى ما سبق المجاوبة عنه " ثم غير مجرى الحديث قائلا أنه مـــشغول بتـــرتيب المحاكم واختيار أشخاص ذوى عفة وصدق وحرية لوضعهم فيها وطلب من المجلس مساعدته في اختيار أشخاص متصفين بهذه الصفات " .

ثم أشار إلى حقيقة تخالف مسلكه قائلا :

" وان كـــان صـــلاح المملكة هو بواسطة وضع القوانين لكن المعـــول علـــيه الإجراء بمقتضاها وتنفيذها . . . ونحن وان كان عندنا قـــوانين مبنـــية على أساس قويم لكن في عدم إجراء مفعولها وتنفيذها يترتب عليه ضيـــاع كثـــير من الحقوق "[1] .

ثم طلب من المويلحي والعطار الحضور إلى الحقانية لتقديم أسماء هؤلاء الناس المتصفين بالصفات السابقة وهو بهذا أراد صرف عضوي المعارضة في المجلس عن مسلكهما الحر في المناقشات فأراد أن يضمهما إلى رحاب الحكومة بحضورهما إلى وزارة الحقانية وهناك يروضهما على

---

(١) جلسة ١٤ صفر ١٢٩٦هـ بدفتر رقم ٣٠٧ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب .

طاعــة الحكومة وعدم المعارضة ، ووكل إليهما اختيار القضاة إرضاء لهما .

ولكن هيهات أن يرجع تلميذ الأفغاني (المويلحي) (الذي يجب أن تخلد ذكراه في سجل نواب مصر الأحرار) عن خطته التي رسمها له أستاذه الجليل من السلوك الحر الجريء ، في مناقشة مطالب الأمة بحرية وكرامة .

وقــد تبين من سياسة نوبار أنه لم يقصد إلا كسب الوقت فيما وعد به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظار .

وفي هذه الأثناء كان (أديب اسحق) يوالي نشر مقالاته الجريئة يعتــرض فــيها على مسلك وزارة نوبار ويبصر بها المجلس ويعضده ، وبذلك اتسعت حركة المعارضة ضد وزارة نوبار داخل المجلس وخارجه ومــن ثم قامــت الحكومة بتعطيل جريدة (التجارة) وجريدة (الوطن) (لميخائيل عبد السيد) خمسة عشر يوما بحجة إثارة الخواطر .

ونــشرت جريدة (التجارة) مقالا بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٧٩م تعترض فيه على مسلك وزارة نوبار في تعطيل الجريدة . فقالت " نشر أولياء التجارة نصراء الحق في مقام النعي أن الجريدة التي نهضت للحق بخدمة ولاذت من الصدق بعقوبة ودافعت عن الوطن دفاع المستميتين ولم يأخذها فيه لوم اللائمين ولم تعبأ بسعي المفسدين وإغراء المبطلين ، قــد صــدر الأمر على يد إدارة المطبوعات البهية بتعطيلها مدة خمسة

عـــشر يوما لأمر خفيت علينا حكمته " . والتجارة ترى حب الوطن دينا والمدافعة عنه جهادا " .

نوبار باشا وشخصيته الاستعمارية :

نوبار أرمني مسيحي [١] أتى إلى مصر في ركاب خاله (بوغوص بك) وزير محمد علي ليدخله في خدمة مصالحها المدينة وكان لا يعرف من اللغة العربية إلا قليلا من لغة العوام " ولا شك أن ذلك إذا أضفنا إليه غربته عن الدين الإسلامي كان سببا في عدم امتزاج روحه بروح الأمة المصرية " [٢] وهو الذي سعى لتوطيد دعائم الإنجليز بمصر وكان ذا نزعة أوربية بحتة فهو الذي سعى لإيجاد القضاء المختلط الذي أضر بمصلحة البلاد ، حتى غضب عليه إسماعيل فخرج من مصر إلى أوربا ، ثم جـــاء في ركاب الإنجليز عندما قويت شوكتهم في مصر بتدخلهم في مالـــية الـــبلاد ، وبمساعدتهم كان رئيس أول وزارة في مصر المعروفة بالـــوزارة الأوربـــية وصدق عليها هذا الاسم لميول رئيسها الأوربية ولوجود الوزيرين الأوربيين فيها .

---

[١] نحن لا نقدح في جنسه أو دينه فكم من تركي أخلص لمصر وكم من مسيحي غريب عن مصر دافع عن حقوقها أمام الأطماع الأجنبية كأديب اسحق محرر جريدتي (مصر) و (التجارة) .

[٢] الياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل ، ج٢ ، ص١٥٠-١٥١ .

ولقــد سعى نوبار لدى الإنجليز أن يبسطوا حمايتهم على مصر مؤكدا لهم أن إسماعيل لا يعارض في ذلك إذا ما ردت له إنجلترا أملاكه وأعطى أموالا وفيرة [١] .

بهذا الماضي جاء نوبار إلى رئاسة الوزراء وزاد على ذلك أنه لجأ إلى سلب السلطة نهائيا من الخديو ، كما أن وزارته وقفت موقفا عدائيا لأعــضاء مجلــس شــورى النواب ولم يخضع وزراؤها لمطالب نواب الشعب، كما سبق بيانه.

ثورة الضباط ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩م
وإسقاط الوزارة الأوربية :

زاد اســتياء الشعب من سياسة نوبار واتسعت حركة المعارضة ضدها فقد غضب عليها الأهالي لإرهاقهم من جباية الضرائب وجاءوا إلى القاهــرة يبثون شكواهم ، وغضب عليها مجلس شورى النواب لما ســبق ، كمــا غضب عليها الخديو لتجريده من السلطة ، وقد تبرم الموظفون الوطنيون عامة بها لأنها أنقصت من مرتبات بعضهم وعزلت البعض الآخر ، في وقت كانت تكيل المال للموظفين الأجانب وتؤدى لهم الرواتب الضخمة .

---

[١] الدكــتور عبد العزيز الشناوى ، حادث جريدة البوسفور ، ص١٦٤ حاشية ، وذكر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده أيضا في أسباب الثورة العرابية أن نوبار سعى في أوربا لعزل إسماعيل . (محمد رشيد رضا ، تاريخ محمد عبده ، ج١ ص٧٤) .

ومجمل القول أن الرأي العام المصري كله من ناحية والخديو من ناحـــية أخـــرى كان يبغي إسقاطها ، وكان من الجلي أنه لا دوام لهذه الحال .

وجـــاءت الشرارة الأولى من الوزارة نفسها فقد قررت في أول فبرايـــر تسريح ٢٥٠٠ ضابطا من ضباط الجيش من أجل توفير المال بحجـــة أن الحكومة عاجزة عن الإنفاق عليهم ، ولم يكن الضباط قبل القـــرار ينالون رواتبهم بانتظام حيث كان متأخرا لهم مرتبات عشرين شـــهرا " فكان هذا العمل من الوزارة بمثابة مشعل ألقى في مستودع بـــارود " [١] ولا ســـيما أن تنفيذ القرار كان والضباط متجمعون في العاصـــمة ، فقـــد استدعاهم وزير الحربية إلى العاصمة لإبلاغهم بأمر تـــسريحهم ، فحـــرك هـــذا العمل الثورة في نفوس الضباط ، وقاموا بمظاهـــرة كبيرة على أبواب وزارة المالية في اليوم الثامن عشر من شهر فبرايـــر ١٨٧٩م يتبعهم جمع حاشد من الأهالي وكان يشترك في هذه المظاهـــرة أربعـــة أعـــضاء من مجلس شورى النواب يرافقون المظاهرة راكبين حميرهم [٢] .

وقد اعتدى المتظاهرون على نوبار عند خروجه من وزارة المالية ، وأوســـعوه ضربا ولكما وطرحوه أرضا في هذه الحال صادف مجيء (الـــسير ريفرس ولسن) وزير المالية قاصدا إلى وزارة المالية فأحدق به

---

[١] تيودور روتشتين ، تاريخ المسالة المصرية ، ص٧٢ .

[٢] عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، ج٢ ، ص١٧١ .

المتظاهرون وقبضوا عليه وأشبعوه ضربا أكثر مما نال نوبار ، وحبسوهما في وزارة المالية ، وعندما علم الخديو بهذا ركب من قصره مسرعا إلى نظـــارة المالـــية وأطلـــق سراح نوبار وريفرس ولسن ، وأمر الضباط بالانصراف بعد أن هدأ خواطرهم ووعدهم بالنظر في مظالمهم ولكن لم ينـــصرف المتظاهـــرون فأمر بتفريقهم بالسلاح بعد أن تعرضت حياته للخطر . فتفرق المتظاهرون .

ويقـــال أن الخديـــو كان من وراء هذه المظاهرة " فقد قيل إن شاهين باشا أبلغ الخديو تذمرهم المر فأجابه الخديو : " ولم هم ساكتون " [١] ولقـــد نفي (اللورد كرومر) اشتراك إسماعيل فيها فقال في كتابه (مصر الحديثة) " على أن كل ما قيل من ممالأة إسماعيل باشا للمنتقضين والمتمـــردين لا يزيد عن الظن والتخمين ومن المحال إقامة الدليل على عملـــه بمـــا دبر الضباط من الاعتداء على نوبار باشا والسير ريفرس ولـــسن بل انه يترجح أن القلق الذي أبداه حين سمع بخروج الضباط علـــى الحـــد كان طبيعيا صحيحا " [٢] والحق أنه استغلها لصالحه في الـــتخلص مـــن وزارة نـــوبار وأصـــر الخديو على عزل نوبار وأعلن للأجانب أنه لن يكون مسئولا بعد ذلك عن الأمن والنظام إذا لم يعزل نوبار من منصبه فوافقه الأجانب " غير أن (المستر فيفيان) قنصل إنجلترا

---

[١] الياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل ، ج٢ ، ص٤٦٧ .

[٢] اللورد كرومر ، مصر الحديثة ، ج١ ، ص٨٠ .

أبلغه " أن قيمة استقالة نوبار ... شخصية ولا يترتب عليها أي تغيير في نظام الحكم " [١] .

واقترضت الحكومة مبلغا من المال دفعت منه متأخرات الجنود دون أن تعاقب أحدا من الثائرين : " فعرفت الجندية بذلك قوتها فلم تعد تنساها وربما تفرخت الثورة العرابية كلها من بيضة تلك الثورة " [٢] .

وزارة توفيق باشا :

وافق الأجانب على إسناد الوزارة إلى نجل الخديو الأمير محمد توفيق بشرط أن يكون للوزيرين حق الاعتراض على أي عمل لا يوافقان عيه وصدر أمر الخديو بإسناد الوزارة إلى توفيق في ١٠ مارس ١٨٧٩م .

موقف وزارة توفيق من مجلس شورى النواب :

استمرت جلسات المجلس بحماس شديد وحرية تامة وكان المجلس في خلال ذلك يرسل ملاحظاته واقتراحاته العديدة إلى وزارة الداخلية ولم ترد إليه إفادة وكان يطلب حضور ناظر المالية فلم يحضر ، وكرر المجلس طلبه ، وفي جلسة ٢٦ ربيع الأول ١٢٩٦ (١٩ مارس ١٨٧٩م) تقدم لفيف من الأعضاء (٤٩ عضوا) بطلب يعترضون فيه على هذا الإهمال من جانب وزارتي المالية والداخلية قائلين :

---

[١] تيودور رتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص٧٥ .

[٢] الياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل ، ج٢ ص٤٧١ .

" لا يخفي أن مبنى افتتاح مجلس النواب هذا العام كان من أجل النظـــر في مـــسائل المالية ، والأشغال الداخلية كما هو مقتضى المقالة الكريمة التي تليت يوم افتتاح المجلس وقد حضر للمجلس مسائل تتعلق بالعملـــيات ونظـــر فـــيها وتحررت الملحوظات اللازمة عنها وبعثت للداخلـــية وأما المسائل المالية فمع طلبها مرارا وعدم حضورها ومعلوم ما هو حاصل للأهالي من الضنك والمشقة " (١) ووافق المجلس على هذا الإنهاء وقرروا إرسال صورته للداخلية .

وفي هـــذه الأثناء كان الوزيران الأوربيان يبغيان أن تكون لهما الكلمة الأخيرة في شئون البلاد لكنهما رأيا أمامهما قوة جديدة لا تريد أن تخضع للوزارة بل إنها تريد أن تحاسب الوزارة وهم بسبيل اكتمال وضـــعهم البرلماني وكان هذا لا يروق للأجانب بطبيعة الحال أن تنال مـــصر هذه الحرية . وعقد الوزيران عزمهما على التخلص من مجلس شـــورى النواب ، واستقر رأى الوزارة على فض المجلس بحجة انتهاء مدته ، واستصدرت الوزارة مرسوما من الخديو بفض المجلس ، وذهب (ريـــاض) المعـــروف بمـــيوله الاستبدادية إلى المجلس لإبلاغه بالمرسوم المذكور .

---

(١) محضر جلسة ٢٦ ربيع الأول ١٢٩٦هـ بدفتر رقم ٣٠٧ من محاضر جلسات المجلس .

جلسة تاريخية :

في جلسة الخميس ٤ ربيع الآخر ١٢٩٦هـ ذهب رياض من طـرف الحكـومة ومعه مرسوم مجلس النظار مصدق عليه من الخديو بفض المجلس بحجة انقضاء مدته ونصه كما يلي :

" بالنظـر للبند التاسع من لائحة مجلس شورى النواب المحدد بـثلاث سـنوات لمأمورية ذلك المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة وانه عرض لنا عن ذلك من رئيس مجلس النظار أصدرنا أمرنا هذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انفض ، وسعادة ناظر الداخلية موكل بإجراء هذا الدكريتو " .

وبعـد تلاوة هذا المرسوم شكر رياض الأعضاء على مساعيهم الخيرية فيما أبدوه من أعمال أيدوا فيها حسن نيتهم .

كانت هذه في الواقع إهانة للمجلس لغرض التخلص منه ولكن المجلـس أبى أن ينفض ، وانبرى للرد على رياض (محمد أفندي راضى) من زعماء المعارضة قائلا : [1]

– مما طلب المجلس لأجله النظر في مسائل مالية وقد مضى ثلاثة شـهور ومـا كانت ترد ، والملحوظات التي تحررت عن الأقلام التي تراءت للمجلس أرسلت للداخلية للنظر فيها بمجلس النظار ، ولداعي مـضى تلك المدة وعدم ورود شئ ودخول وقت الصيف طلبنا أجازة مـدة شهرين لرؤية أشغالنا ونعود ، والأمر الصادر الآن ذكر فيه أن

---

[1] سوف نذكر هذه الجلسة بتمامها نظرا لأهميتها في أقصى ما وصل اليه المجلس من حرية .

المجلس انتهت مدته مع أنها ما انتهت ، وحاصل الأمر أنه لابد من عودة المجلس بعد المدة التي قررها لأجل رؤية تلك المسائل والملحوظات.

وقال عبد السلام المويلحي زعيم المعارضة :

– إن المجلس طالب عدم قطع أمر في أي شئ كان إلا باشتراكه وأن بعض الأعضاء يقول أنه إذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الأهالي أمور لا يصح وقوعها ، ويكون مجلس النظار تحت المسئولية .

رياض باشا – ما قلتموه الآن هو بخلاف لائحة المجلس والجاري لحد تاريخه ولا يمكنني أن أجاوب على ذلك منفردا وإنما ينظر فيه في مجلس النظار ، والمأمول أن لا يحصل شئ من الأهالي مما يكدر الراحة .

عبد السلام المويلحي – المجلس لائحته تقضى أن ينظر في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه ينظر فيها ويعطى قرارات تعرض للحضرة الخديوية .

رياض باشا – الخروج عن اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن إلا بأمر ثان .

محمد راضى – اللائحة تعطى للمجلس حقوقه .

رياض باشا – ننظر في اللائحة والإجراءات السابقة ، وإذا كان مجلس النظار أو سعادة ولى النعم

يبدى شيئا آخر ، فهذا يجرى ما يلزم عنه ، وأمـــا مجيئـــي فانه لأجل أداء الشكر والتوجه لطرف الأعتاب كما هو جارى حسب المعتاد عند انفضاض المجلس .

محمـــد راضـــــــــي – شكر سعادتكم مقبول ، لكن لا يمكن صرف المجلس إلا إذا نظر في المسائل التي حرر عنها ، وفي الميزانية .

بـــديني الشريعـــي – الأمر الصادر يقضى بلغو المجلس فالمقصود إثـــبات مجلـــس الـــشورى ، ولا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب .

ريــــــــــــاض – الأمر يقضى بانفضاض المجلس لانقضاء مدته ، وبالضرورة عند الانتخاب الجديد لابد أنه سيحصل من نفس أهالي الوطن لا من خلافهم .

باخـــوم لطـــف الله – توجهنا إلى البلاد بهذه الكيفية ربما يحصل منه زعـــزعة للأهالي بناء على الوعد السابق حـــصوله مـــن حضرات النظار بسبب التـــشكي الذي حصل من الأهالي وقيل

لهـــم بـــأن نوابكم موجودون للنظر في راحـــتكم ، والأولى أن ننظر المسائل التي قـــررناها وميزانية المالية بمعنى أن المجلس يحـــضر بعـــد ١٥ بشنس وبعد مُضِيّ مدة المجلس لا مانع من تجديد الانتخاب .

ريـــاض باشـــــا - الصعوبات الحاصلة لا تنتهي في ظرف شهر أو شـــهرين وتلـــك الصعوبات لا يمكن ابـــداؤها والحالة هذه والمسائل التي قرر المجلـــس عنها جارى النظر فيها والمجلس بواقـــع لائحته قد انقضت مدة الثلاث سنوات التي يلزم الانتخاب بعدها .

محمـــد راضـــــــــي - المجلس لا يزل باقيا له مدة ، وقد سمع المجلـــس أن سعادتكم أحضرتم أصحاب الجرانيل وأكدتم عليهم بعدم درج شئ في جـــرانيلهم ممـــا يـــتعلق بمجلس شورى والأجانب وهذا فيه نوع من تضييق .

عـــبد الـــسلام المويلحي - من ضمن ما قلتموه سعادتكم أن أهالي مـــصر همـــج وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال في الجرانيل ، مع أنه لا

يصح نسبة جميع أهالي الوطن لهذه الحالة التي لا تليق .

رياض باشا – الذي صار التنبيه على كتاب الجرانيل عنه هو ما يتعلق بالأمور التي لا تعلق لها بالقطر . مثل أن الجورنالجي يكتب عبارة بالوارد بجرانيل الأوربيين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا ، ويدرجون أشياء مما يخدش من أذهان العامة الذين لا يمكن التصرف في مثل هذه الأفكار .

محمد راضي – لا نتوجه لطرف الأعتاب إلا إذا أعطى لمجلس النواب حقوقه وأجيبت طلباته ، وها نحن منتظرون الجواب الذي يرد عن ذلك .

واستقر رأى المجلس على المضي في اجتماعاته . وعلى إرسال صورة هذا المحضر إلى الخديو . وأخرى إلى مجلس النظار .

مناصرة الصحافة للمجلس :

لقـــد دافـــع المجلس عن حرية الصحافة عندما استطرد (محمد أفـــندي راضي) في حديثه مع رياض كما سبق اعترافا بجميل الصحافة فهي التي أنارت لهم الطريق وعضدتهم باستمرار لإقرار الحقوق النيابية.

وعندما نمى إلى جريدة (مصر) خبر ما أقدمت عليه الحكومة من عـــزمها على فض المجلس ذهبت تدافع عن حقوقه قائلة :" ولكن بأي أحكـــام القانون وأي أوجه الإنصاف تفض الحكومة مجلسا لم تر منه ما يخالف مصلحة الوطن ولم يداخلها الريب في حسن نيته وعلو همته.. ".

ثم أشـــارت إلى أهميته بالنسبة للحكم الشورى " وجملة الأمران انـــتقال حكومتـــنا من الاستبداد إلى الشورى قد أوجب وجود هذا المجلس ... فانه لابد للحكومة الشورية من مجلس نواب " [1] .

ولقـــد أشـــاد مراسل جريدة (التيمس) اللندنية القاهرة بموقف المجلس في هذه الجلسة التاريخية فقال بأن " مجلس شورى النواب لم يعد موضـــعا للاســـتهزاء وأن أعضاءه قد أظهروا أدلة كثيرة على حياتهم واســـتقلالهم ، وأن ليس آخر هذه الأدلة بأقلها شأنا [2] .. " ثم ذكر موضوع ذهاب رياض إلى المجلس لفضه ومعارضة النواب لهذه الإرادة ، ثم شبه موقف النائب (محمد أفندي راضى) بموقف (ميرابو) الفرنسي [3] فقـــال " وقد أيد الخطيب زملاؤه كلهم كما أيد الأعيان في ملعب

---

[1] جريدة مصر تحررها أديب اسحق ، عدد٢٨ مارس ١٨٧٩م .

[2] تيودور روتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص٨٥ .

[3] (ميرابو) أحد قادة نواب الشعب الفرنسى ابان حوادث الثورة الفرنسية .

التـــنس بفرساي خطيبهم (ميرابو) في بعض المواقف المشهودة "ثم أشاد مراســـل التيمس القاهري بموقف المجلس في مداومة جلساته بعد هذه الجلـــسة قـــائلا : " وعلى ذلك لا يزال مجلس شورى النواب المصري يعقـــد اجتماعاته وهو الآن يتشدد في وجوب خضوع النظار الأجانب والمصريين لإرادته وجعلهم مسئولين أمامه عن أعمالهم .

فالأعـــضاء في الواقع ، ينوون تحويل الحكومة ، المسئولة اسما ، إلى حكومة مسئولة فعلا " [١] .

إلتجاء النواب إلى إسماعيل :

وقد أراد النواب أن يشعروا الخديو ، وهو الذي أتاح لهم هذه الحرية في البداية ، بأن حركتهم موجهة إلى الوزارة وأرادوا أن يضمنوه إلى جانـــبهم ففـــي يوم ٢٩ مارس ١٨٧٩م قدم النواب عريضة إلى إسماعيل وقع عليها جميع الأعضاء اعترضوا فيها على مسلك الوزارة في امتهانها حقوق المجلس واحتجوا على المشروع المالي الذي أعدته وقتئذ وكانـــت تنوى إصداره والذي تعلن فيه أن الحكومة المصرية في حالة إفـــلاس وتلغـــى فـــيه قانون المقابلة ، وأعلنوا عزمهم على رفض هذا المـــشروع وطلبوا من الخديو أن يتدارك الحالة التي نشأت عن موقف الوزارة من المجلس .

---

[١] المرجع السابق ص٨٦ .

مشروع السير ريفرس ولسن وإثارة خواطر الأمة :

لم يكتف الأجانب بحرمان الخديو من سلطاته ، والتجرؤ على حقوق مجلس شورى النواب بل أساءوا إلى طبقة ملاك الأراضي في مشروع " ريفرس ولسن " الجديد الذي يفضل مصلحة حملة السندات على مصلحة الشعب المصري فقد قرر المشروع فرض ضريبة جديدة على الأراضي ، واتجه المشروع إلى إلغاء قانون المقابلة ، كما كان مشروع ريفرس ولسن يرمى إلى وضع نظام للإعفاء من السخرة نظير مبلغ معلوم من المال يؤدى إلى الحكومة ، وكان الغرض من هذه الفكرة أن تفرض السخرة على الطبقات الميسورة الحال ثم يعفي من يراد تسخيرهم من السخرة نظير بدل يدفعونه [١] .

فقامت قيامة الطبقات الموسرة ، عندما سمعت بنبأ هذا المشروع ، فأخذ قادة الأفكار ، من النواب ، والأعيان ، والعلماء ، والتجار ، يكثرون من الاجتماعات ، لإنقاذ البلاد ، من التدخل الأوربي ، الذي جر عليها الإفلاس .

الجمعية الوطنية :

أجتمع الأحرار في منزل السيد على البكري نقيب الأشراف ثم في منزل إسماعيل راغب باشا وعقدوا بداره " جمعية وطنية " تضم كبراء البلاد وأصحاب الرأي فيها واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم ، يتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع

---

[١] فجر الحياة النيابية ، عبد العزيز رفاعي ص١٢٧ .

ريفرس ولسن السابق ، ويجعل البلاد قادرة بضمانتهم وكفالتهم على وفاء ديونها ، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة بعد إبعاد الوزيرين الأوربيين عنها وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس شورى النواب [١] .

واتفق الوطنيون على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم سميت " اللائحة الوطنية " أو " المحضر الأهلي " تتضمن (أولا) مشروع تسوية مالية عارض بها الأهالي مشروع (ريفرس ولسن) ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفي مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة بعكس مشروع الوزارة الذي كان يعد للبلاد في حالة إفلاس - (ثانيا) المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية في أوربا وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه [٢] وقد وقع على هذه اللائحة ستون من أعضاء مجلس شورى النواب " وستون من العلماء في مقدمتهم شيخ الإسلام وبطريك الأقباط وحاخام الإسرائيليين و٤٢ من الأعيان والتجار و٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين و٩٣ من الضباط .

وقدم الأحرار هذه اللائحة إلى الخديو إسماعيل فقبلها وهنا وجد إسماعيل في يده مستندا قوميا بدأ يعمل به ضد الأجانب وأعلن للقناصل في اجتماعه بهم في ٧ أبريل بسراي عابدين موافقته على

---

[١] عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، ج٢ ، ص١٨١ .

[٢] نص اللائحة الوطنية مصورة بخطها الأصلي في كتاب تاريخ الحياة النيابية في مصر لمحمد خليل صبحى ، ج٥ ، ص٩٩ .

المــشروع الأهلــي وأنهى إليهم ما تضمنه هذا المشروع وأنه عهد إلى شــريف المعــروف بميوله الدستورية تأليف وزارة وطنية بعد استقالة وزارة توفيق تجاوبا مع عواطف الأمة ، وقام شريف في هذا الاجتماع وتكلم قائلا : إن الأمة تعتقد أن سلوك الوزارة كان مهينا لنوابها ، وأن إعلان تفليسها يلبسها عارا لن تمحوه الأيام وإنها مستعدة لتضحية كل ما يلزم لاجتناب ذلك العار .. " [١] .

واحــتج الوزيران الأوربيان على اللائحة الوطنية وعلى قبول إسماعــيل لها وبعثا إليه بهذا الاحتجاج يوم ٧ أبريل ١٨٧٩م ولم يعبأ الخديــو بــذلك وتألفت الوزارة الوطنية . وفرح الشعب بها وأقيمت الحفلات الوطنية ابتهاجا بالعهد الجديد .

ابتهاج الجرائد بالحركة الوطنية :

أخذت الجرائد في الابتهاج باللائحة الوطنية وبالحكومة الوطنية فنشرت (جريدة الوطن) مقالا للشيخ (على الليثى) قال يثنى فيه على تحالف أهل الوطن ضد التدخل الأجنبي .

" وعقــدوا عــزمهم أن لا يسوسهم إلا وطني ، يركن اليه ، فنــبذوا إدارة الأجانــب ، وتحالفوا على الوفاق ، وتساوت العلماء والعظماء ونواب الأمة ، في هذا الاتفاق ، واشتركوا في تأسيس لائحة وطنــية ، بها تنتظم ماليتهم وتلتئم إدارة داخليتهم ، وعضدهم مجلس النواب وعضدوه " .

---

[١] الياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل ، ج٢ ، ص٤٧٩ .

ثم أشار إلى صلاح حكم أهل البلاد لمعرفتهم بأحوال معيشتهم ورفقهم بالأهالي قائلا : " إن صلاح الحكومة مرتبط بسياستها ، ونجاح سـيرها داع إلى تولـية المستبـصرين من رجالها مناصب إدارتها ، إذ صـاحب البيت أدرى بما فيه وأرفق بأهله في أوامره ونواهيه ، وكانت إدارة الأجانـب لمصر غير مألوفة لأهلها سيما وقد سلكت منهجا غير معتاد في عقدها وحلها " [١] .

موقف الأجانب من الحركة الوطنية :

كـان موقـف الأجانب في مصر وخارجها إزاء هذه النهضة المـصرية مـوقفا يدعو إلى الريبة والتوجس من نياتهم فقد أعلن كبار موظفيها في القاهرة شبه إضراب عام عن العمل والتعاون مع الحكومة الجديـدة واحـتج أعـضاء صندوق الدين على شريف عندما أصدر مرسـومة في ٢٢ أبريل ١٨٧٩م والذي يقضي بتسوية الديون طبقا للائحة الوطنية . وعندما أظهر شريف باشا رغبته في دفع كوبون مايو الذي قرب أجله بالفائدة المنقوصة (٥%) أعلن صندوق الدين أنه لا يتسلم هذا القسط [١] وحينئذ ظهرت نية الفرنسيين والإنجليز بالذات لاحتلال مصر .

---

(١) جريدة (الوطن) عد ٧٥ (١٩ ابريل ١٨٧٩م) .

[١] تيودور رتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص٩٤ .

وزارة شريف ومجلس شورى النواب :

وقفـــت وزارة شريف باشا موقفا وطنيا بالنسبة لمجلس شورى الـــنواب فقد أقرته على دوام انعقاده تأييدا لموقفه التاريخي في مواجهة ريـــاض باشا عندما ذهب لفض المجلس . وأعد شريف باشا المعروف بميوله الدستورية مشروع لائحة أساسية جديدة للمجلس تلائم النهضة الجديدة لمجلس شورى النواب .

وفي جلـــسة ٢٦ جمـــادى الأولى (١٧ مايو ١٨٧٩م) حضر شـــريف إلى المجلـــس وأنهـــى إليه أنه معين من طرف الحكومة ليقدم للمجلـــس لائحـــته الأساسية (الدستور) ولائحة الانتخاب الجديدتين اللـــتين وضعتها بناء على اللائحة الوطنية. ثم أشار شريف باشا إلى أن المقـــصود من هذه اللوائح " أن تكون القوانين واللوائح التي تعمل وما يلـــزم تنقيحه في الموجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب والإقرار عليه منه وصدور الأمر بذلك " ثم أشار عليهم شريف بـــتعديل مـــا يـــريدون تعديله من هذه اللائحة قائلا : " فالمرجو من حـــضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة ، وان تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك [١] ثم قـــدم شـــريف لهم اللائحة الأساسية لمناقشتها وإقرارها أما لائحة الانتخاب فكانت تحت التبييض .

---

[١] محضر جلسة ٢٦ جمادى الأولى ، دفتر رقم ٣٠٧ من محاضر الجلسات .

وبذلك يكون المجلس قد كسب حقوقه الكاملة في التشريع إذ أعلــن رئــيس مجلـــس الوزارة أنه لا يوضع قانون ولا يعدل شئ من القــوانين الموجودة إلا بإقرار مجلس شورى النواب بما في ذلك القوانين الأساسية التي تقرر النظام الدستوري وعلى هذا الأساس يكون المجلس بمثابة جمعية تأسيسية تنظر في لائحة المجلس الأساسية .

وقـــام عبد السلام المويلحي زعيم المعارضة فشكر شريف باشا علـــى ما قام به من مناصرة للنظام الدستوري ، وكان بذلك معبرا عن وجهـــة نظـــر المجلس ثم تليت اللائحة الأساسية على الأعضاء وكون الأعضاء في اليوم التالي لجنة من خمسة عشر عضوا للنظر فيها فكانت بمـــثابة اللجنة الدستورية . وكان على رأس هذه اللجنة زعيم المعارضة عبد السلام المويلحي تلميذ الأفغاني ، وعندما انتهى مجلس الوزراء من إعـــداد لائحة الانتخابات الجديدة (وهى أول مشروع وضع في مصر لقانون الانتخابات) أرسلها شريف إلى المجلس بجلسة ٢ جمادى الآخرة فتليت بالمجلس ثم أحيلت على اللجنة الدستورية السالفة للنظر فيها .

أعمال اللجنة الدستورية :

أخذت اللجنة الدستورية بالمجلس تراجع نصوص الدستور وفي جلـــسة ١٨ جمـــادى الثانية قدمت هذه اللجنة تقريرا بينت فيه بعض الملاحظـــات علـــى بنود اللائحة الأساسية واقترحت محو بعض المواد وزيـــادة أخـــرى . وفي جلسة الأحد ٢٥ جمادى الثانية ١٢٩٦هـــ

قـــدمت اللجـــنة المذكورة تقريرا آخر بينت فيه أن بعض بنود لائحة الانتخابات يجب محوها ، واقترحت بنودا أخرى لإضافتها .

وذلـــك مـــثل البند الذي له حق الانتخابات وحق العضوية " يكون مربوطا عليه بالأقل مقدار ما يساوى خمسمائة " غزنة " فقد قال التقرير بأن مثل هؤلاء الناس يكونون (من الرعاع الأصاغر الذين لا يدرون في أمر الأهالي وأحوالهم (!!) " واقترح التقرير أن يكون هؤلاء " من ذوى الأقدار الذين عليهم مطالب مالية جسيمة أقله خمسة عشر ألـــف غـــزنة ... بـــذلك يعلـــم أن فيهم الإلمام التام بحركات الأهالي والبلاد".

فاعترض (محمود العطار) عضو المجلس على هذا التعديل وذكر بأنـــه لا يرى " لزوم " هذا البند مطلقا لا في حق المنتخب ولا في حق المنـــتخب ، ويكتفي بالشروط الأخرى المتدرجة بخصوصهم في اللائحة بخـــلاف القدر المذكور ، لأنه وان كان البند المذكور مقدرا فيه مبلغ فموجـــود بعـــض الاستثناءات يجوز الحق لمن ينتخب بغير تقدير مبلغ وبهذه المناسبة يكون عدم التقدير في الجميع أولى " (١) .

واســـتقر رأى الاغلبية على عدم تقدير مبلغ وعلى أن من كان مستوطنا بالديار المصرية خمسة سنوات ومن تبعية الدولة العثمانية وله عقـــارات وأمـــلاك وجـــارى معاملـــته أسوة بالمصريين يكون له حق الانتخاب .

---

(١) محضر جلسة الاحد ٢٥ جمادى الثانية ١٢٩٦هـ بدفتر رقم ٣٠٧ من محاضر جلسات المجلس .

ومضى المجلس بهذه الهمة الوطنية العالية يعدل ما شاء من مواد اللائحتين ولكن وقع ما حال دون إتمام هذا العمل الوطني الكبير . ذلك أن الدول الأوربية تآمرت بالخديو إسماعيل وسعت في خلعة من العرش لدى الباب العالي حتى تم لها ما أرادت في ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩م وأصدر الباب العالي فرمانا بخلع إسماعيل وتنصيب ابنه توفيق خديويا لمصر . وذلك قبل أن يصدق إسماعيل على اللائحة الأساسية ولائحة الانتخابات الجديدتين .

مشروع اللائحة الأساسية الجديدة ومزاياه :

يعتبر مشروع اللائحة الأساسية الذي تقدم به شريف إلى المجلس أول مشروع لدستور نيابي كامل ، وقد اعتبره الأستاذ (عبد الرحمن الرافعي) جديرا بأن يسمى دستورا لأن الحكومة ارتضته دستورا للبلاد وقدمته إلى مجلس شورى النواب لينال إقراره إلا أنه لم يصدر به المرسوم الخديو .

وقد خول هذا المشروع مجلس شورى النواب سلطة البرلمانات الحديثة في إقرار القوانين وإقرار الميزانية (مادة ٢٧ ، ٢٨) وجعل الوزارة مسئولة أمامه (مادة ٣٦) كما قرر للخديو حق حل المجلس وتجديد انتخابه متى حصل خلاف بينه وبين مجلس النظار وإصرار كل منهما على رأيه ورفضت الوزارة أن تستقيل (مادة ١١) ونص على أن يكون النائب وكيلا عن عموم الأمة المصرية (مادة ٨) وأن يكون تعيين رئيس المجلس ووكيلاه بمعرفة المجلس (مادة ١٣) وأن يكون للنائب

حـــرية كاملـــة في إبـــداء آرائه وقراراته (مادة ٩) ومتمتعا بالحصانة البرلمانية فلا يجوز حبسه ولا إقامة الدعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس ما لم يكن ذلك بقرار صادر من المجلس المذكور فيما عدا الأحوال التي يضبط فيها حالة كونه متلبسا بجناية جسيمة مثل القتل (مادة ١٥) وأن يكون الحكم في صحة انتخاب النواب من حق المجلس دون غيره (مادة ٢٩) [١] .

وكان من أهم مبادئ هذا الدستور تخويل سكان السودان حق انـــتخاب ممـــثلين عنهم في مجلس النواب ، أسوة بسائر سكان المملكة المـــصرية ، وهـــذه فكرة جليلة تدل على سداد نظر شريف باشا لأنها تثبـــيت وتوكيد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية وتأييدا لاعتبار السودان جزءا لا يتجزأ من الدولة المصرية يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التي يتمتع بها بقية المصريين .

ويـــرى بعـــض أساتذة القانون الدستوري ، أنه لا يعتبر هذه اللائحـــة دستورا ومنهم الدكتور (مصطفي أبو زيد) ، وهو يبنى رأيه هـــذا على " أن هذه اللائحة لم تصدر بشكل رسمي ، ولم يوافق عليها مجلـــس شورى النواب ، إذ أن الدول الاستعمارية ، أطاحت بالخديو إسماعـــيل ، وبمجلس شورى النواب ، قبل أن يتمكنا من الموافقة على اللائحة بشكل رسمي " [٢] .

---

[١] عن النص الأصلي المنشور مصورا بالوثائق الرسمية بكتاب محمد خليل صبحى" تاريخ الحياة النيابية" ج٥ ، ص١٢٨-١٣٦.

[٢] د . مصطفي أبو زيد فهمى ، الدستور المصري ، ص٢٧ .

ولكنـــنا نخالفـــه في هذا ، ونضم رأينا إلى الأستاذ عبد الرحمن الرافعـــي ، نظرا لأهمية هذا الدستور من ناحية أنه جاء نتاجا للحركة الوطنـــية ، السالفة الذكر ، وارتضته الحكومة دستورا للبلاد ، وقدمته إلى المجلـــس لينال إقراره ، وعدم صدور المرسوم الخديو به كان بسبب اعـــتداء الـــدول الأوربية على هذه النهضة ، وبسبب خطل السياسة التـــركية ،في عهـــد السلطان عبد الحميد الثاني الذي وافق على عزل إسماعيل ، لأنه وجد في النهضة النيابية المصرية سبقا للدولة العثمانية في مجال التطور الديمقراطي ، وهو الذي عطل الحياة النيابية والدستور في تـــركيا ، ونفى مدحت باشا خارج البلاد . فهذا الدستور الذي عطل جديـــر بـــأن يسمى أول دستور للبلاد لأنه كان في الواقع أول عمل وطني كامل .

الخديو توفيق والمجلس :

كـــان توفيق مستسلما لمطامع إنجلترا وفرنسا لا سيما وأنه أتى إلى الحكـــم بإرادهما وكان خلع والده بهذه الإرادة أيضا فكان يدرك تمـــام الإدراك هذه القوة التي أصبحت لهم في البلاد فساير الأجانب في القـــضاء على مجلس شورى النواب ، هذا فضلا عن أن الخديو توفيق كان يرغب في جمع السلطة في يده والعودة إلى نظام الحكم المطلق ومن ثم كان أول عمل لجأ إليه توفيق أنه فض مجلس شورى النواب .

فض مجلس شورى النواب :

شـــددت الحكومـــتان الإنجليزية والفرنسية الوطأة على توفيق الـــضعيف الإرادة تريدان بذلك حمله على أن يسقط الوزارة الوطنية ويقـــضى على البرلمان ، وقد كان ما أرادتا فقد رفض توفيق أن يوقع على مشروع الدستور الذي عرضه عليه شريف باشا .

واجتمع المجلس بجلسة ١٦ رجب ١٢٩٦هـــ(٦ يوليو ١٨٧٩ م) برئاســـة مـــصطفي بك وهبي ووردت إفادة وزارة الداخلية بفض المجلس ومضمونها: " أن النظر في اللائحتين يقتضي زمنا طويلا ولذلك نـــرى " التـــرخيص لحضرات النواب بالتوجه إلى بلادهم وبعد تاريخه ينظـــر فـــيما يلزم واقتضى تحريره – لحضراتكم بما ذكر " [1] أي أن الحكومة قد قررت فض المجلس .

وكان توفيق بن إسماعيل ، من جارية تسمى " شفق نور " ، ولد في عام ١٨٥٢م ، ومن ثم لم يلتفت إليه أحد ، ولم يعره أحد من أفراد الأســـرة العلـــوية اهتماما ، وإنما شبت الثورة المكبوتة ، بعد أن نجح إسماعيل في تغيير نظام الوراثة ، بحيث تكون في أكبر أبناء الوالي سناً ، وكان توفيق بذلك ، هو المرشح الأول ، لوراثة العرش بحكم السن ، وكـــان معـــنى ذلك ، استبعاد أكبر أمراء الأسرة العلوية سناً ، وهما: الأمير **مصطفي فاضل** ، شقيق إسماعيل .

(١) محضر جلسة ١٦ رجب ١٢٩٦هـــ دفتر رقم ٣٠٧ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب .

والأمير **محمد عبد الحليم بن محمد على** ، رأس الأسرة . [١]

ونـــشأ توفيق بذلك في جو من الكراهية من أفراد أسرة محمد علـــى وبادلهم الكره بالكره واعتزلهم وعاش بعيدا عنهم في قصر القبة الذي كان يومئذ في ضواحي القاهرة ، وكان يحس بالمهانة والتحقير من جانـــب أسرته ومن ثم بدأ يبحث عن قوى أخرى خارج نطاق الأسرة لمساندته فاتصل بالماسونية العالمية وأصبح عضوا بها ، وهى حركة عالمية مـــشبوهة بريئة المظهر خطيرة الجوهر ، وينسب إليها أنها كانت وراء الـــثورات والحـــركات الهدامـــة التي ظهرت في أوربا وأبرزها الثورة الفرنـــسية . ومن ناحية أخرى حاول أن يصل نفسه بالحركة الوطنية الناشئة في البلاد ضد النفوذ الأجنبي فاتصل بجمعية حلوان حيث ألفها المـــثقفون ، واتصل بجمال الدين الأفغاني وحضر حلقاته الثورية بمقهى (متانيا) بميدان العتبة مع محمد عبده وسعد زغلول وأديب اسحق وعبد الله النديم وغيرهم ، ولكنه لم يحفظ الود لأستاذه الأفغاني ، فبعد اتصال الأفغاني وجماعته بضباط الجيش خاف عاقبة ذلك فأمر بنفي الأفغاني إلى الهـــند ، ولم يكتف بهذا النفي بل أعلن على الناس بيانا ملفقا نشر في جـــريدة الوقائع المصرية حاول فيه تشويه سمعة الأفغاني ونسب إليه : " السعي في الأرض بالفساد " و " أنه رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا [٢] .

---

[١] جمال بدوى ، من مقال له بجريدة الوفد تحت عنوان " ابن الجارية " عدد ١٩٩٤/٥/٥م .

[٢] الوقائع المصرية عدد ١٨٧٩/٨/٣١م والأهرام عدد ١٨٧٩/٨/٢٨م .

وكـــان نفي الأفغاني من مصر من الأسباب التي ساعدت على اشـــتداد التذمـــر والثورة لدى الوطنيين والحزب الوطني وخاصة في الجناح العسكري وعلى رأسهم أحمد عرابي ، وكان من نتائجه أن اتحد الجـــناح المدني مع الجناح العسكري في الحركة الوطنية وأنشئوا جمعية وطنـــية عـــرفت بالحزب الوطني في نوفمبر ١٨٧٩م وجعلوا مركزه حلوان لكي يكون بعيدا عن عيون السلطة .

وقـــد تعطلـــت الحياة النيابية في أوائل حكم توفيق نحو سنتين وبـــدأت في أوائل حكمه نهضة وطنية جديدة تزعم الجيش فيها طليعة النضال الوطني وهو ما يعرف بالنهضة العرابية .

الخلاصة

" الخلاصة "

أنـــشأ إسماعـــيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦م دون أن تسبق هذه النشأة مطالبة صريحة من الأمة بإنشائه فجاء على هيئة منحة مـــن الحاكم وبدأ بذلك مسلوب الإرادة في أمور البلاد التشريعية التي هي من أهم خصائصه ، فقد قيده إسماعيل بكثير من القيود فيما وضعه لـــه في اللائحتين الأساسية والنظامية ، فلقد حددت اللائحتان الأمور التي ينبغي أن يتناقش فيها المجلس بأنها : " المنافع الداخلية والتصورات الـــتي تـــراها الحكومة أنها من خصائصه " أي أنه لا يناقش إلا ما تراه الحكومة لا ما يراه المجلس .

هـــذا مـــع فـــساد نظام الانتخاب فقد كان قائما على طريقة الترشـــيح الحكومـــي الشبيه بالتعيين ، حتى أن المرشحين الرسميين لا يـــنجحون في الانـــتخاب فحسب ، بل كان لا ينافسهم في دوائرهم مـــنافس . فـــضلا عـــن أن نظام الانتخاب كان قاصرا على انتخاب الأعـــضاء مـــن طبقة العمد والمشايخ ، فهذه الطبقة من الأمة هي التي كانت ممثلة تمثيلا واسعا ، وخلا بذلك المجلس من الطبقة المتعلمة ، لأن نظـــام الانـــتخاب لا يجعل لهم حظا في عضوية المجلس ، وبذلك حرم المجلـــس من تلك العناصر الحرة ، التي تشع على الحياة النيابية نورا من النشاط والحرية والاستقلال في الرأي .

وكـــان الخديو يعين رئيسا للمجلس يكون سوطا مسلطا على حرية الأعضاء ، فضلا عن أن خطة العمل في كل دورة كانت الحكومة

تقتـــرحها عادة في خطبة العرش ، التي يلقيها الخديو كل عام في افتتاح المجلس .

وصـــفوة القول ؛ أن المجلس لم يكن له حق اقتراح القوانين ولا حتى إقرارها ، ولم يكن مجلس الوزراء مسئولا أمامه ، ولم يكن له الحق في مناقشة الميزانية وهذه الأمور الثلاث أهم مظاهر النظام النيابي .

بهذا بدأ المجلس حياته النيابية مكبلا بالقيود وكانت قراراته بعد تلـــك الأسوار المنيعة ترفع إلى الخديو على هيئة رغبات له فيها القول الفصل .

ولكن رغم هذا فقد بدأ مجلس شورى النواب بداية طيبة عندما تجرأ في أول دور من أدوار حياته على طلب إلغاء السخرة أو تخفيفها ، وأظهر فائدة عظيمة في مناقشة مشروعات الإصلاح الزراعي وتجرأ في كثير من الأحيان على طلب مناقشة الميزانية والسؤال عن كل بند من بـــنودها ، صحيح أن الميزانية كانت عادة تعتمد كما هي، ولكننا إذا نظـــرنا إلى هـــذا المجلس في ضوء النظم القائمة لعرفنا أنه كانت تكفيه تلك البداية المتواضعة .

على أن الذي يحدث عادة في مثل هذه الظروف ، هو أن الملوك بعـــد أن يقـــيموا لـــشعوبهم مجلسا نيابيا ؛ لمحض التخلص من صعاب عارضة ، لا يلبثون أن يروا أنفسهم أمام خصم عنيد يساجلهم الحرب

ثم ينتـــصر علـــيهم آخر الأمر [١] ، وهذا ما حدث في مجلس شورى النواب ، فقد بدأ يتطور تطورا طبيعيا .

ففـــي الهيـــئة النيابية الثانية (١٨٧٠-١٨٧٣م) انتقل المجلس خطـــوة جديدة أكثر رقيا في حياته النيابية ، فبعد أن كان يثير مشاكل الأمـــة كالـــسخرة والـــضرائب ، ويظهر ميله في المدافعة عن حقوق الشعب ، ثم ينتهي به الأمر إلى المثول أمام إرادة الحكومة ، بدأ في هذا الدور ، من أدوار حياته يطالب ببعض التغييرات ، ويتمسك برأيه فيها فـــرغم الضيق المالي الذي كانت تعانيه الحكومة في عام ١٨٧١م فقد تحـــركت همـــم الـــنواب إلى إلغاء بعض الضرائب مثل ضريبة الفردة وضـــريبة المواشي وعندما راجعته الحكومة على عادتها أصر على رأيه حـــتى أصبح نشاط المجلس مثار تعليق قنصلي كشف لنا عن مدى قلق الأجانب والخديو من المعارضة الجديدة في المجلس .

وفي بداية الهيئة النيابية الثالثة (١٨٧٦-١٨٧٩م) كان الوعي السياسي في مصر قد بدأ ينمو شيئا فشيئا بسبب الكوارث والنكبات الـــتي حلـــت بمصر نتيجة لسوء سياستها المالية ، وتدخل الأجانب في شئون البلاد . . . فنشأت نهضة عامة قوامها التطلع إلى إصلاح الحال وإنقـــاذ البلاد من الكوارث التي حلت بها . وساعد على هذه النهضة انتـــشار التعلـــيم وظهور الصحافة وإنارتها لأفكار الشعب بما كانت

---

[١] تيودور رتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص٨٤ .

تنـــشره مـــن المقـــالات الوطنـــية وأخـــبار الأمم وشئونها السياسية والاجتماعية .

وكان لمجيء السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر سنة ١٨٧١م ، اكبر الأثر في تنمية الوعي السياسي ، ونهضة الأفكار بما بثه من آراء حـــرة جديـــدة ، في الفكر والسياسة ، كانت عاملا أساسيا في نهضة مجلس شورى النواب في أدواره الأخيرة.

وبدأت بذلك الهيئة النيابية الثالثة مع تطور الوعي السياسي في مـــصر من ناحية ، وتطور المسألة المالية من ناحية أخرى ، فقد كانت شـــئون البلاد المالية تتطور من سيء إلى أسوأ حتى توقفت البلاد عن دفع الديون المستحقة على الحكومة في أبريل ١٨٧٦م ووصلت البلاد بـــذلك إلى حالة الافلاس ، وهب الأجانب كالعاصفة على إسماعيل . يـــتوعدونه ، فأخذ يسترضيهم بوسائل كثيرة لتأمينهم على أموالهم ، فأنـــشأ (صـــندوق الدين) كخزانة فرعية بجانب خزانة البلاد ، وأنشأ (مجلسا أعلى لمراقبة مالية الحكومة) ، وأصدر مرسوما بتوحيد الديون ، فضل فيه مصلحة الأجانب على مصلحة البلاد .

غير أن الأجانب سعوا للتدخل الفعلي في مصر والإشراف على موارد البلاد ؛ بإنشاء ما عرف (بالمراقبة الثنائية) على المالية المصرية . وهنا أدرك إسماعيل أن الأجانب بسبيل تجريده من سلطاته ، فتوجه إلى الـــشعب ، يـــستعين بالـــروح الوطنية المتحفزة ، الحانقة ضد التدخل

الأجـــنبي وأمر بانتخابات جديدة سنة ١٨٧٦م بعد أن توقفت الحياة النيابية قرابة ثلاثة أعوام .

وفي ظل هذه التغييرات السياسية والاقتصادية الخطيرة ، عادت الحـــياة النيابـــية في صورة أرقى مما كانت عليه من قبل ، حيث وجد النواب المجال للتعبير عن اتجاهاتهم وآلامهم ، في جو من الحرية جديد ، خلقـــه ضـــعف إسماعيل أمام الأجانب ، بالإضافة إلى عوامل التطور الطبيعـــية . . . بـــدأت الحكومة في الدور الأول من هذه الهيئة تدعو المجلـــس إلى أدوار غـــير عادية للبحث في مشاكل البلاد الطارئة كما حدث في اجتماع طنطا غير العادي ، ليدبر المجلس الموقف لأول مرة في حياته بشأن البحث في قانون المقابلة .

وكما حدث عندما قامت الحرب بين تركيا وروسيا حيث دعا إسماعيل المجلس للاجتماع في دور غير عادى لتدبير المال اللازم لتجهيز حملـــة مصرية لمساعدة الدولة العثمانية وكان هذا اعتراف من الحكومة بحـــق جديد للمجلس ، وقبل ذلك لم تكن الحكومة ترجع إليه في مثل هذه الأمور بل كانت تجبى ما تشاء من الضرائب دون أن ترجع إليه أو تشركه في الأمر .

وبلـــغ المجلس أوج نهضته في آخر أدوار انعقاده سنة ١٨٧٩م عـــندما بـــدأ في التصادم مع وزارة نوبار الأوربية التي تألفت بمشورة الأجانب وبها وزيران أوربيان ، وطالب المجلس في نهضته من نوبار بحقه الدســـتوري في ضـــرورة إقـــرار القوانين بالمجلس ، وتجلى بذلك فهم

النواب للحياة النيابية الصحيحة بفضل نشاط الحكيم الأفغاني في توعية قادة المعارضة بالمجلس .

وعندما سقطت وزارة نوبار بسبب ثورة الضباط في ١٨ فبراير ١٨٧٩م انتقلت الحياة النيابية إلى طور جديد قوامه المعارضة الصريحة لإرادة الحكومة فقد تصادم المجلس مع وزارة توفيق التي خلفت وزارة نوبار وطالب المجلس بوجوب خضوع النظار لإرادته وجعلهم مسئولين أمام المجلس عن أعمالهم .

هنا عملت وزارة توفيق التي كانت مسيرة بمشيئة الأجانب على فض المجلس ولكنه تحدى إرادة الحكومة ومضى يطالب بحقوقه كاملة غير منقوصة في جلسة تاريخية خالدة ، وناصره الخديو إسماعيل ليستعين به ضد تدخل الأجانب الذين جردوه من سلطانه .

وعندما جاءت وزارة شريف بإرادة الأمة في ٧ أبريل سنة ١٨٧٩م أعدت مشروع دستور جديد وقدمته إلى مجلس شورى النواب لينال إقراره ، وكان هذا مبالغة في احترام المجلس إذ خولته بهذا سلطة جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد . ولكن تحرك الحقد الأوربي من جديد إذ ساءه أن تنال مصر هذه المرتبة الدستورية الراقية التي ستقضى على أطماعهم في النهاية . وسعى الأجانب لخلع إسماعيل لمناصرته للحركة الوطنية ووقوفه وراء نشاط مجلس شورى النواب ، وبلغ من خطل السياسة التركية أن وافقت على رغبة الأجانب

وأصـــدرت فـــرمانا بعزل إسماعيل وتعيين ابنه توفيق في ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩م فمكنت بذلك للأجانب في مصر .

وجـــاء توفيق إلى كرسي الخديوية ضعيف الحول والطول أمام النفوذ الأجنبي ، فقد كان يدرك تماما أنه أتى إلى الحكم بإرادة الأجانب وخاصـــة إنجلترا وفرنسا . فنفذ رغبة الأجانب في القضاء على مجلس شـــورى النواب ، فكان أول عمل لجأ إليه هو فض المجلس قبل الفراغ من النظر في اللائحة التأسيسية ولائحة الانتخاب الجديدتين ، وبذلك قتل ذلك العمل الوطني الجليل قبل أن يولد .

ولعـــل خـــير ما نختتم به هذا العرض الموجز هو ما قاله المؤرخ الإنجليـــزي "تيودور رتشتين " في كتابه " تاريخ المسألة المصرية " إزاء موقف أوربا من الأزمة المالية والنهضة النيابية الأخيرة :

" لـــو أن الأوربيين الذين كانوا يدبرون شئون مصر قد أوتوا مـــثقال ذرة من الإنسانية ، نستغفر الله بل من السياسة ، لحولوا تيار هذه الحركة الوطنية إلى مجرى مأمون العاقبة ووقوا البلاد كل ما كانت تـــنذر بـــه من أخطار ولم يكن ذلك ليكلفهم أكثر من أن يردوا فائدة الـــدين إلى الحد المعقول ويستعينوا بنواب الأمة على تجديد نظام البلاد مالـــيا واقتصاديا .. إذا لأقاموا من فورهم مصالح الدائنين على أساس ثابت غير مزعزع . . .

ولكـــن كـــلا هـــذين الأمرين لم يكن مما يرتضيه سادة مصر الأوربـــيون . فأمـــا عقد مجلس نيابي مصري ، فكان أمرا لا سبيل إلى

النظـــر فـــيه لأن مصر الدستورية تقضى القضاء المبرم على ما كانت إنجلترا وفرنسا لا تزالان تبيتانه لمصر من النيات السياسية " [١] **.**

[١] تيودور رتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص٨٠ .

الملاحق

- اللائحة التأسيسية
- اللائحة النظامية
- المصادر والمراجع

قسم الوثائق

١- اللائحة التأسيسية

٢- اللائحة النظامية

لائحة تأسيس
مجلس شورى النواب وانتخاب أعضائه
الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦م

البند الأول :

تأسس هذا المجلس مبنى على المداولة في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة أنها م خصائص المجلس تصير المذاكرة وإعطاء الرأي عنها وعرض جميع ذلك لحضرة الخديوية .

البند الثاني :

يجوز انتخاب من بلغ عمره خمسا وعشرين سنة وما فوق ذلك بشرط أن يكون موصوفا بالرشد والكمال وأن يكون من الأشخاص المعلومين عند الحكومة بأنه من الأهالي التابعين لها من أولاد الوطن .

البند الثالث :

يحرم من صلاحية الانتخاب الأشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الإفلاس وتعلقت بها حقوق للغير ، إلا أن أعيدت تلك الحقوق التي حرموا منها ، وأيضا الفقراء المحتاجون والأشخاص الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخاب بسنة ، والأشخاص الذين صار مجازاتهم بالليمان والطرد بحكم .

البند الرابع :

إن الأشخاص الذين ينتخبون النواب يلزم أن يكونوا من الذين لم يحكـــم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الإفلاس وتعلقت بها حقوق للغـــير إلا إذا أعـــيدت تلـــك الحقوق إليهم وإلا يكون سبق مجازاتهم باللـــيمان والطـــرد بحكم وإلا يكونوا من الأشخاص الداخلين سلك العسكرية تحت السلام .

البند الخامس :

المـــستخدمون في الخـــدمات الميرية والمستخدمون في الجهات الخارجـــة عن الميري سواء كانوا من العمد والوجوه أو غيرهم . وكذا الداخلون سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح أو إمداديين ، لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس وأما من رفتوا من المستخدمين بـــلا جـــنحة حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم من الإمداديين فيجوز الانتخاب منهم أن كانوا حائزين الأوصاف المعتبرة المذكورة .

البند السادس :

إن انـــتخاب الأعضاء من الأقاليم يلزم أن يكون على حسب الـــتعداد ، فلـــذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من أقسام المديـــريات بحسب كبر القسم وصغره ويصير انتخاب ثلاثة من مصر واثنين من إسكندرية وواحد من دمياط .

البند السابع :

حـــيث أن كل بلد عليه مشايخ يعينون برغبة الأهالي ، فبالطبع هـــم المنتخبون من طرف أهالي ذلك البلاد والغائبون عنهم لانتخاب العــضو المطلــوب انــتخابه من القسم إذا كان تلك المشايخ حائزين الأوصـــاف المعتـــبرة المذكـــورة ، فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية ، ويكـــتب كل واحد منهم اسم من ينتخبه من القسم في ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة بالصندوق المعد لقسمه بالمديرية .

البند الثامن :

بعـــد مـــا يـــتم وضع الأوراق بالصناديق تفتح على يد المدير والوكـــيل وناظر قلم الدعاوى وقاضى المديرية ، فينظر إذا كان أكثر الآراء متفقة على انتخاب واحد من القسم فيصير هو نائبا عن القسم ، وإن تساوت الآراء في انتخاب اثنين أو ثلاثة فيقرع بينهم بحضورهم . والـــذي تصيبه القرعة يصير نائبا عن القسم وفي كلا الحالين يؤخذ من المـــشايخ الحاضرين بالمديرية من البلاد ورقة بأختامهم بما استقر عليه الحـــال في انـــتخاب تلك النواب وأما الانتخاب في مصر وسكندرية ودمياط فيصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدائن .

البند التاسع :

يـــصير تجديد انتخاب الأعضاء في كل ثلاث سنين حسبما هو موضح بالبند السابع والثامن .

البند العاشر :

أعضاء المجلس لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصا .

البند الحادي عشر :

لا يعقد المجلس إذا غاب من أعضائه أكثر من الثلث وان كان أحـــد الأعضاء له عذر ضروري فيلزم عرض عذره على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر فإن قبل عذره بالمجلس وإلا فإن لم يحضر بعد إعلان عـــدم قبول عذره فيصير انتخاب غيره بدله من قسمه وجهته حسب اللائحة .

البند الثاني عشر :

لا يسوغ التوكيل عن أحد الأعضاء ، بل هو يحضر المجلس بنفسه .

البند الثالث عشر :

يـــصير تحقيق حال كل عضو من أعضاء المجلس حين اجتماعهم بمعرفة قومسيون فإن وجد مستكمل الشروط المعتبرة المحررة في البنود السابقة يقبل وإلا فتلغى نيابته وينتخب غيره من قسمه وجهته .

البند الرابع عشر :

بعدما يصير تحقيق أحوال النواب المنتخبين بالقومسيون ويوجد حائـــز بـــين الأوصاف المذكورة في البنود السابقة فيعطى قرار عنهم بالقومـــسيون ويعـــرض منه إلى رئيس المجلس ومنه أيضا إلى الأعتاب

الخديوية ليعطى كل واحد منهم بيورلدى (قرار) يتضمن كونه منتخبا في ظرف ثلاث سنين في شورى النواب .

البند الخامس عشر :

حـــيث مـــن المعلوم أن كل مجلس من المجالس المماثلة لهذا ، له حدود ونظامنامه فبالطبع حدود ونظامنامه هذا المجلس ستعطى له .

البند السادس عشر :

إن عقـــد المجلـــس سيكون في هذا العام من عشرة هاتور لغاية عشرة طوبة وأما في السنين الآتية فيصير انعقاده من خمسة عشر كيهك لغاية خمسة عشر أمشير .

البند السابع عشر :

لولي الأمر جمع المجلس أو تأخيره أو تمديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسبما هو موضح بهذه اللائحة .

البند الثامن عشر :

لا يجوز قبول عرضحالات من أحد ما بالمجلس .

اللائحة النظامية
(حدود ونظامنامه مجلس شورى النواب)
الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦م

البند الأول :

مجلس الشورى يكون بمحروسة مصر .

البند الثاني :

مجلس الشورى وظيفته المداولة في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيه وإعطاء الرأي عـــنها كما هو مذكور (في بند ١) من اللائحة الأساسية فما تحصل المداولـــة فـــيه بمجلس الشورى فيما يتعلق بالمنافع الداخلية يرسل من طـــرف الـــرئيس إلى المجلس الخصوصي ويجرى المذاكرة عنه بالأقلام والقومسيونات بمجلس الشورى حسبما يأتي بعده بما يتعلق بالتصورات مـــن (بـــند ١٦ إلى بند ٢٠ وبند ٢٣) من هذه اللائحة وبعد إعطاء التقارير عنها تنظر بمجلس الشورى أيضا كما في (بند ٢١ وبند ٢٢) وبإتمام المذاكرة وإعطاء الرأي بعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .

البند الثالث :

رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ينصبان من طرف الحضرة الخديوية.

البند الرابع :

افتـــتاح لمجلـــس شـــورى النواب إما أن يكون بذات الحضرة الخديـــوية أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية وتقرأ فيه مقاله فإن كان افتتاحه بالحضرة الخديوية فقراءة المقالة بالنطق الخديو أو من يتوكل في قراءتها متعلق بالإرادة العلية وإن افتتحه الموكل فإما أن تكون المقالة من الحـــضرة الخديوية ويقرؤها الموكل بالافتتاح أو أنها تكون من الموكل بالافتتاح وهو الذي يقرؤها بموجب الأمر .

البند الخامس :

بعـــد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لأربابه الحـــق في أن يقدموا جواباً عنها في مدة يومين وهذا الجواب لم يكن إلا مـــن قبـــيل الرسوم بحيث يقطع فيه بشيء عن أمر من الأمور المقتضى نظرها بمجلس الشورى .

البند السادس :

إذا كانـــت المقالـــة من الحضرة الخديوية فبعد تحرير جوابها من مجلـــس الـــشورى يجب تقديمه للأعتاب الكريمة بواسطة رئيس مجلس الـــشورى ويكون معه من كل قلم اثنان من الأعضاء بالملابس الرسمية يصير تسميتهم بمعرفة جميع الأعضاء .

البند السابع :

حيث تقرر في (بند ٢ وبند ٣ وبند ٥) من اللائحة الأساسية الأوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية ففي حال

الانـــتخاب بالمديـــرية إذا كـــان المحجوز لهم انتخاب النواب يعينون أشخاصا من الغير جائز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضح بالبند الـــثالث العـــشر من اللائحة الأساسية يصير الإيضاح من المديرية إلى مفتش العموم عن كيفيتهم ومن طرفه يجرى تبين ذلك بالكشف الذي يرسل لرئيس مجلس الشورى بأسماء النواب الذين يعينون لأجل إجراء منطوق البند المشار عنه .

البند الثامن :

مـــن بعـــد افتـــتاح مجلس الشورى وقراءة المقالة يصير تقسيم الأعضاء إلى خمسة أقلام بانتخاب نفس الأعضاء بعضهم بعضا ورؤساء الأقلام يكون انتخابهم بمعرفة الأعضاء أيضا وفي الأقلام المذكورة يجرى التفحص عن المنتخبين حسب المدون (بند ١٣) من اللائحة الأساسية بمعـــنى أن كـــل قلم يتفحص عن حال المنتخبين الذين هم بقلم آخر وأعضاء القلم الجاري فيه التفحص المذكور يصير التفحص عنهم بمعرفة قلـــم من الأقلام الآخر وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك يصير إعطاؤهم إلى رئيس مجلس الشورى بعرضهم للحضرة الخديوية كما في البند الرابع عشر من اللائحة الأساسية .

البند التاسع :

مـــتى تم تحقيق ضمه الانتخاب لزم رئيس مجلس شورى النواب أن يعـــرض للحضرة الخديوية بذلك ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص

الانتخابات الموقوفة أو المتنازع فيها متى كان الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم كالموضح (بند ١١) من اللائحة الأساسية.

البند العاشر :

تـــرتيب أشـــغال مجلس الشورى يكون بالنمر بحسب ما يراه رئيـــسة ويكـــون لـــذلك دفتر واضح ببيان تلك الأشغال مادة بغاية الاختصار وتواريخ ورودها والنمر التي وضعت عليها بالنسبة لترتيب رؤيتها وملحوظ تباشر فيه عما يجرى فيها .

البند الحادي عشر :

من يؤمر من الذوات من طرف الحكومة بالمباحثة في شأن تصور مـــن التصورات المعروضة للمذاكرة فيها بمجلس شورى النواب متى طلب أن يتكلم لزم له الإذن بذلك ولا يقتضي إلزامه بالانتظار للتوبة حسب المقيد بدفتر التوبة.

البند الثاني عشر :

مجلس شورى النواب له أن يجبر على الحضور بالشورى كل من لم يمنعه مانع صحيح معتبر من الحضور وذلك بواسطة ترتيب عقوبات علـــى مـــن لم يحضر مجلس الشورى ورئيس قلم من الأقلام يعطى إلى رئيس مجلس الشورى قائمة في كل يوم صباحا بمن حضر من الأعضاء ومن لم يحضر .

البند الثالث عشر :

إذا كـــان عدد مجلس الشورى في يوم من الأيام أقل من القدر الموضـــح عنه (بند١١) من اللائحة الأساسية لزم تأخير عقده إلى اليوم الـــذي يليه وهكذا في كل يوم متى اتضح الحال على هذا الوجه يجب على الرئيس أن يؤخره إلى اليوم الذي يليه .

البند الرابع عشر :

إذا كـــان عدد مجلس الشورى في يوم من الأيام أقل من القدر الموضـــح عنه (بند١١) من اللائحة الأساسية لكن نفس الأقلام يوجد بعضهم مستوفيا بقدر الثلثين بالنسبة لأصل أعضائه فالقلم الذي يكون بهذه الصفة لا يصير تعطيله بل ينظر في الأشغال المحولة عليه .

البند الخامس عشر :

الـــذي يأمـــر بافتـــتاح كل جلسة من جلسات مجلس شورى النواب وقفلها هو الرئيس ويقتضي في آخر كل جلسة أن يعين الرئيس مـــن بعد السؤال من الأعضاء ساعة افتتاح الجلسة التي تليها وترتيب الأشـــغال بالأوقـــات المقتضية ويعلق الترتيب المذكور في كل مجلس شـــورى وترســـل صورة الترتيب في الحال إلى كاتب الديوان الخديو ويقتـــضي أن يجـــرى الـــرئيس ما يلزم من طرفه لوصول الإخباريات والتبليغات اللازمة إليه بأوقاتها المقتضية .

البند السادس عشر :

التـــصورات الـــتي تراها الحكومة تتلى صورها بمجلس شورى النواب بمعرفة من يندب لهذه المأمورية من طرف الحكومة .

البند السابع عشر :

بعـــد قـــراءة التـــصورات المذكورة في (بند ١٦) يصير طبعها وتوزيعها على الأقلام للنظر فيها بأوقاتها فتبحث فيها وتعين الأقلام من مجموعها قومسيونا مركبا من خمسة أعضاء يصير انتخابهم بطريقة إعطاء الـــرأي عـــنهم بالـــصندوق سرا وبالقومسيون المذكور ينظر في تلك التصورات ويتحرر التقرير اللازم عنها.

البند الثامن عشر :

إذا صـــدر رأى من واحد أو جماعة من الأعضاء الغير داخلين القومـــسيون المذكور في (بند ١٧) من هذه اللائحة بخصوص مادة من المواد المدرجة بالتصورات المرسلة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكور عنها (بند ٢٣) من هذه اللائحة يقتضي أن يصير تـــسليم ذلـــك الـــرأي إلى رئـــيس مجلس الشورى وهو يوصله إلى القومـــسيون المختص بالنظر في ذلك ولا يجوز قبول أي رأي كان فيما يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير في شأنها من ذلك القومسيون إلى مجلس الشورى وإنما عقد تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجرى ما يلزم له من المذاكرة وأخذ الآراء حسب الوارد ببنود هذه اللائحة من (بند ٢٠ إلى بند ٢٢) .

البند التاسع عشر :

كـــل مـــن أورد رأيـــا بخصوص مادة من المواد المتدرجة بتلك التصورات كما ذكر في (بند ١٨) من هذه اللائحة كان له حق التكلم في هذا الخصوص بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك .

البند العشرون :

متى تقدم الصادر من القومسيون بخصوص صورة مادة لزم أن يتلـــى بمجلس الشورى ويطبع ويوزع على أعضاء مجلس الشورى قبل المذاكرة بأربع وعشرين ساعة في الأقل .

البند الحادي والعشرون :

تفـــتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه في (بند ٢٠) من هـــذه اللائحـــة في الـــوقت المعين له في ترتيب أشغال مجلس الشورى ويقتضي افتتاح المذاكرة أولا فيما يتعلق بصورة التصور المعروضة على وجه العموم ثم فيما يتعلق بكل قلم أو باب منها خاصة .

البند الثاني والعشرون :

من بعد أخذ الآراء عن كل مادة خاصة من المواد المتركب منها التـــصورات المذكـــورة يجب أخذ الآراء أيضا بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم .

البند الثالث والعشرون :

إذا تـــراءى للقومـــسيون المخـــتص بالنظر في أحد التصورات المرســـلة مـــن طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك نتقدم إلى رئـــيس مجلس الشورى وقبل تلاوهما بمجلس الشورى تبعث من طرفه للحكومة .

البند الرابع والعشرون :

المـــسائل الـــلازم المداولـــة فيها بمجلس شورى النواب بمواقع تـــرتيب أشـــغاله بحسب ما يستقر عليه الحال في آخر كل جلسة كما ذكـــر (بند ١٥) من هذه اللائحة يلزم أن كل مسألة منها قبل وضعها في مـــيدان المذاكرة يؤخذ الرأي من مجلس الشورى عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ إذا تأخيرها لوقت آخر أو نحو ذلك .

البند السادس والعشرون :

إذا طلـــب الكلام اثنان أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى في آن واحـــد لزم إعمال القرعة المقتضية في تقديم أحدهم على الآخرين بمعرفة رئيس مجلس الشورى .

البند السابع والعشرون :

في حال المكالمة بمجلس الشورى في مسألة لا يجوز افتتاح المكالمة في مسألة أخرى .

البند الثامن والعشرون :

في حـــال المكالمـــة إذا تكلم أحد من الأعضاء فيما هو جارى التكلم من أجله لا يحصل التكلم من غيره فيها قبل إتمام كلام الأول .

البند التاسع والعشرون :

لا يجوز لأحد أن يتكلم في كل مسألة بمجلس الشورى إلا مرة واحـــدة ما لم يقتضي الحال للتكلم من بعض الأعضاء غير مرة واحدة إذا احـــتاج لأمر لإعطاء توضيحات أدلا عطاء الجواب ثاني مرة بناء علـــى طلـــب عـــضو آخر وأما في القومسيون التي تتشكل بمجلس الشورى فان لكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء .

البند الثلاثون :

لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب أن يتكلم إلا إذا طلب وأذن له الرئيس بذلك ولا أن يتكلم إلا وهو في موضعه .

البند الحادي والثلاثون :

إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه وجب الإصغاء إليه .

البند الثاني والثلاثون :

يجـــب أن يكـــون أخذ الآراء بطريقة أخذ الآراء بالصندوق في الجهة وبطريق الأكثرية المطلقة .

البند الثالث والثلاثون :

تفريغ صندوق الآراء يكون بمعرفة كاتب السر .

البند الرابع والثلاثون :

لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة إلا إذا كان الحاضر بمجلس الشورى كما في (بند ١١) من اللائحة الأساسية .

البند الخامس والثلاثون :

يجـــب علـــى مجلس الشورى احترام حق العدد الأقل في ضمن المذاكـــرات بـــه فيجب الإصغاء للعدد الأقل وأن تسمع الملحوظات الصادرة منهم .

البند السادس والثلاثون :

إذا كـــان عدد الأعضاء المأخوذ رأيهم هو الأقل وأما الأكثر لم يعطـــوا رأيا في المادة المعروضة لزم الرئيس أن يسأل باقي الأعضاء عن رأيهم .

البند السابع والثلاثون :

رئـــيس مجلـــس شورى النواب هو الذي يؤدى وظيفة الرياسة علـــيه وفقـــط يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم وليس له رأى مطلقـــا إلا في صورة انقسام الآراء إلى طريق متساويين وإما فيما عدا ذلـــك مـــن الأحـــوال فلا يدخل بنفسه برأي من جملة الآراء بمجلس الشورى وليس له أن يتداخل في مذاكرات مطلقا .

البند الثامن والثلاثون :

مـــتى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى لزم أن يكون نسختها الأصلية قصيدة في دفتر مخصوص لذلك ويختم عليها من الـــرئيس والأعـــضاء ويتحرر نسخة أخرى عليها علامة كاتب السر وختم الرئيس وتقدم للحضرة الخديوية .

البند التاسع والثلاثون :

المجـــيء إلى مجلس الشورى يوميا والذهاب منه يكون حسب ما يراه رئيسه باستنساب المجلس .

البند الأربعون :

أعـــضاء مجلس الشورى يحضرون إلى المجلس المشار عنه بملابس الحشمة اللائقة وجلوسهم فيه يكون بهيئة الأدب .

البند الحادي والأربعون :

لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب أن يغيب بدون إذن يـــصدر إليه منه ويتحرر له تذكرة رخصه من طرف رئيس مجلس الـــشورى ولا يجوز له أن يحرر تذاكر رخصه إلا من بعد صدور الإذن مـــن مجلس الشورى ما لم تقتض الضرورة الملزمة تحرير التذكرة على وجـــه العجلـــة وبعـــد تحريرها على هذه الكيفية يصير إخبار مجلس الشورى من طرف الرئيس بذلك .

البند الثاني والأربعون :

المحاضـــر المذكـــورة في (بند ٤٢) تتقيد بدفتر مخصوص لذلك ويقـــرؤها كاتب أول مجلس الشورى المنعقد في اليوم الذي يلي يومها ويضع الرئيس إمضاءه على ذات الدفتر في كل يوم .

البند الرابع والأربعون :

الأوامـــر الـــتي تـــصدر من الحضرة الخديوية فيما يتعلق بأحد الخصوصيات المذكورة في (بند ١٧) من اللائحة الأساسية تتلى بمجلس الشورى في الحال ويجرى العمل بمقتضاها .

البند الخامس والأربعون :

التنبـــيه بإرجاع من يخرج عما يليق بحسب الأصول إنما هو من وظائف الرئيس لا غير .

البند السادس والأربعون :

إذا خرج المتكلم في مادة من المواد عن المسألة المقتضى الكلام فـــيها لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع إليها وعدم الخروج عنها ولا يجـــوز للرئيس أن يأذن بالكلام فيما يتعلق بأسباب الرجوع إلى المسألة المقتضى الكلام فيها .

البند السابع والأربعون :

يـــؤذن بالكلام لمن خرج عن الأصول وتنبه عليه الرجوع إليها فرجع وطلب الكلام ليعتذر ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول في غير الصورة المذكورة .

البند الثامن والأربعون :

إذا خـــرج المتكلم عن الأصول وتنبه عليه بالرجوع مرتين في مـــسألة واحدة وطلب الكلام للاعتذار يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلـــس الشورى عن لزوم منعه من الكلام في بقية الجلسة فيما يتعلق بالمسألة ويقتضي أن يحكم مجلس الشورى في هذا الأمر بالأغلبية .

البند الخمسون :

إذا اقتـــضى الحـــال التنبيه على أحد من الأعضاء بالسكوت لكـــونه تكلم في غير محله وقطع الكلام على غيره فيقتضي إلا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة.

البند الحادي والخمسون :

لا يسوغ لأحد بمجلس الشورى أن يصدر منه مسه لأحد ولا إشارة بالإقرار أو بعدمه على قول أحد بمجلس الشورى .

البند الثاني والخمسون :

إذا حـــصل مـــن أحـــد الأعضاء أمر فمل بانتظام حال مجلس الشورى لزم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك بالاسم من طرف الرئيس

فـــان أحـــد على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه عليه ضـــمن المحـــضر الذي تحرر بما يقع في مجلس الشورى بذلك اليوم وفي صـــورة مـــا إذا أصر على عدم الرجوع عن الأمر المخل بانتظام مجلس الـــشورى يلزم المجلس المشار عنه بناء على طلب الرئيس أن تحكم من غـــير مذاكرة بإخراجه من محل مجلس الشورى بمدة لا يقتضي إن تزيد عن خمسة أيام فقط ولا بأس أن يأمر أيضاً بإعلان صورة الحكم المذكور بالجهة التي يكون انتخاب النائب المحكوم عليه بذلك من طرفها .

البند الثالث والخمسون :

في مـــدة افتـــتاح مجلس الشورى في الأيام المحددة له لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه بوجه من الوجوه إلا إذا كان لا سمح الله حصل من أحد منهم مادة قتل فطبعا لا يعد من أعضاء مجلس الشورى ويتعين بدل حسبما في (بند ١٣) من اللائحة الأساسية .

البند الرابع والخمسون :

لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى أن يطبع وينشر المقالة الـــتي قالهـــا بمجلـــس الشورى أو المذكرات التي حصلت بها من غير تـــرخيص رئيس مجلس الشورى له بذلك فان طبع ونشر بغير ترخيص يترتب عليه الجزاء اللازم بقرار من قومسيون يتعين من القلم الذي هو من أعضائه .

البند الخامس والخمسون :

في مـــدة العـــضوية إذا حصل من أحد الأعضاء ما يمنع لياقة وجوده عضوا بمجلس شورى النواب مما هو واضح في (بند ٢ وبند ٣ و٥) من اللائحة الأساسية سقط حقه من العضوية ويتعين بدله كما في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

البند السادس والخمسون :

في مدة دوام افتتاح مجلس الشورى في الأيام المحددة له لا يقبل الاستعفاء من أحد من الأعضاء وفي أوقات تعطيله إذا أراد أحد منهم أن يـــستعفي لزم أن يقوم الاستعفاء إلى رئيس مجلس الشورى ويوصله إلى يد الرئيس قبل انعقاد مجلس الشورى بثلاثين يوما في الأقل وحينئذ تجرى المكاتبة لجهته لأجل تسمية خلافه كما في (بند ١٣) من اللائحة الأساسية .

البند السابع والخمسون :

رئـــيس مجلس شورى النواب هو المنوط بالضبط اللازم في أثناء الجلسات المنعقدة وفيما يتعلق بداخل المحل المعد لإقامة مجلس الشورى.

البند الثامن والخمسون :

إذا تراءى لرئيس مجلس الشورى تأخير عقد المجلس المشار عنه في يـــوم واحـــد من الأيام إلى اليوم الذي يليه ولو كان عدد الأعضاء مـــستوفيا كمـــا في (بند ١١) من اللائحة الأساسية لا مانع من تأخير عقده في ذلك اليوم فقط ويعرض للحضرة الخديوية بذلك في الحال .

البند التاسع والخمسون :

يرسل الغفر اللازم لجهة مجلس الشورى من طرف الحكومة .

البند الستون :

لا يــدخل جهــة مجلــس الــشورى إلا الأعضاء المنتخبون والأشخاص المتعلقون بمجلس الشورى ومن يرسل من طرف الحكومة بمأمورية تختص بأشغال الشورى وهذا يتبع إجراؤه لحد ما يصدر الأمر مــن الحــضرة الخديوية بتجويز دخول من يتصرح له بذلك بموجب التذاكر التي تعطى لهم حين ذاك من طرف رئيس مجلس الشورى .

البند الحادي والستون :

حــيث ذكر في (بند ٢ وبند ٤ وبند ٥) من اللائحة الأساسية الأوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية بمجلس الشورى ومن يجوز لهم انتخاب النواب ففي الانتخاب السابع يقتضي أن الــذين يحصل انتخابهم للعضوية تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة زيــادة علــى الأوصاف المقررة في حقهم وفي الانتخاب الحادي عشر يحــتاج أن الــذين يجــوز لهم انتخاب النواب يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة علاوة على الأوصاف المنصوصة في شأنهم أيضاً.

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

وهـــذه الوثائق عبارة عن محاضر جلسات مجلس شورى النواب مـــن سنة ١٨٦٦-١٨٧٩م توجد بأربعة سجلات كبيرة على النحو التالي :

السجل الأول : تحت رقم ٢٩١ وبه محاضر جلسات الدورين الأولين من الهيئة النيابية الأولى لعامي ١٢٨٣،١٢٨٤هـ .

السجل الثاني : تحت رقم ٢٩٢ وبه محاضر جلسات الدور الثالث من الهيئة النيابية الأولى بتاريخ ١٢٨٥هـ .

السجل الثالث : تحت رقم ٢٩٩ ويشتمل على محاضر جلسات الهيئة النيابية الثانية كلها من سنة ١٢٨٦-١٢٩٠هـ .

السجل الرابع : تحت رقم ٣٠٧ ويشتمل على محاضر جلسات المجلـــس إبـــان الهيـــئة النيابية الثالثة من سنة ١٢٩٣-١٢٩٦هـ = ١٨٧٦-١٨٧٩م ، وهذا السجل أهم السجلات نظرا لأن به محاضر جلسات أدوار النهضة النيابية وشدة المعارضة في نهاية حياة المجلس .

ثانياً : المصادر والمراجع :

- أحمــد أمــين ، زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٩م .
- أحمد شلبي ، الأزهر تاريخه وتطوره ، القاهرة ١٩٦٤م .
- أحمـد عـرابي ، كـشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المـصرية المشهورة بالثورة العرابية ، مطبعة مصر ، القاهرة لم تذكر سنة الطبع .
- أحمـد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٣٨م .
- د. السيد صبري ، مبادئ القانون الدستوري ، الطبعة الرابعة القاهرة ١٩٤٩م .
- إلياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا ، في جزأين ، القاهرة ١٩٢٣م .
- إدوارد وليم لين ، المصرين المحدثون شمائلهم وعاداقم في القرن التاسع عشر ، تعريب عدلي طاهر نور ، القاهرة ١٩٧٥م
- اللـورد كرومر ، مصر الحديثة ، في جزأين ، ترجمة إسكندر شاهين ، القاهرة ١٩٠٨م .
- بطرس غالي ، المدخل في علم السياسة .

- تيودور رتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ١٨٧٥-١٩١٠م، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، الطبعة الثالثة ١٩٥٠م .
- جلال يحي ، المدخل في تاريخ العالم العربي الحديث .
- رفاعـــة الطهطاوي ، تخليص الإبريز في تلخيص باريز ، مطبعة بولاق الخديوية ، القاهرة ١٢٥٠هـــ (١٨٣٤م) .
- صـــبحي وحـــيدة ، في أصول المسألة المصرية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٠م .
- عـــباس العقاد ، الإمام محمد عبده ، العدد الأول من سلسلة أعلام العرب .
- عـــبد الـــرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية ، في جزأين ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٨م.
- عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥١م .
- عـــبد الـــرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، في جزأين ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٤٨م.
- عبد العزيز رفاعي ، فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة ، الدار القومية للتأليف ، القاهرة ١٩٦٤م .

- عبد العزيز الشناوي ، السخرة في حفر قناة السويس ، الناشر: منشأة المعارف بالإسكندرية ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ١٩٦٥م .
- عبد العزيز الشناوي ، حادث جريدة البوسفور اجيبشيان ، بحث مستخرج من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد التاسع ١٩٦٢م .
- فيليب طرازي ، تاريخ الصحافة العربية ، في جزأين ، بيروت ١٩١٣م .
- محمد أمين حسونة ، كفاح الشعب من عمر مكرم إلى جمال عبد الناصر ، القاهرة ١٩٥٥م .
- محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية في مصر ، مطبعة دار الكتب المصرية ، في جزأين (الخامس والسادس) ، القاهرة ١٩٣٩م .
- محمد رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده ، طبعة دار المنار ، الطبعة الأولى ، في ثلاثة أجزاء ، القاهرة ١٣٥٠هـ .
- محمد عمارة ، الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٨م .
- مصطفي أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ١٩٥٨م .
- مصطفي عبد الرازق ، العروة الوثقى ، بيروت ١٩٨٠م

- مـــيرزا لطف الله ، جمال الدين الأفغاني ، ترجمة د. عبد النعيم حسنين ، في جزأين .

الدوريات

١- جريدة (مصر) أعداد ١٨٧٨- ١٨٧٩م.

٢- جريدة (التجارة) أعداد ١٨٧٨- ١٨٧٩م.

٣- جريدة (الوطن) أعداد ١٨٧٨- ١٨٧٩م.

٤- جريدة (أبو نضارة) أعداد سنة ١٨٧٧م .

٥- جـــريدة (الوقائـــع المصرية) عدد ٣١من أغسطس سنة ١٨٧٩م .

٦- جريدة (الأهرام) عدد ٢٨من أغسطس ١٨٧٩م .

٧- جريدة (الوفد) عدد ٥- ٥ - ١٩٩٤م

٨- مجلة (العربي) ،الكويت ، عدد ديسمبر ١٩٩٧م .

٩- مجلة (المنار) عدد ٢ من يونيو سنة ١٩٠٢م .

ملحق رقم (٣)

أسماء حكام مصر من أسرة محمد على والمجالس النيابية التي أنشئوها في القطر المصري

اسم الحاكم	تاريخ الميلاد	مدة حكمه	تاريخ الوفاة	المجالس النيابية التي أنشأها
محمد على باشا	١٧٦٩	من١٨٠٥-١٨٤٨	١٨٤٩	المجلس العالي ١٨٢٤
إبراهيم باشا بن محمد على	١٧٨٩	من يونيو إلى نوفمبر ١٨٤٨	١٨٤٨	-
عباس الأول بن طوسون بن محمد على	١٨١٣	من١٨٤٨-١٨٥٤	١٨٥٤	-
سعيد بن محمد على	١٨٢٢	من١٨٥٤-١٨٦٣	١٨٦٣	-
إسماعيل بن إبراهيم	١٨٣٠	من١٨٦٣-١٨٧٩	١٨٩٥	مجلس شورى النواب ١٨٦٦
محمد توفيق بن إسماعيل	١٨٥٢	من١٨٧٩-١٨٩٢	١٨٩٢	مجلس النواب المصري ١٨٨١ ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ١٨٨٣
عباس حلمي الثاني ابن توفيق	١٨٧٤	من١٨٩٢-١٩١٤	-	الجمعية التشريعية ١٩١٤
السلطان حسين كامل ابن إسماعيل	١٨٥٣	من١٩١٤-١٩١٧	١٩١٧	-
الملك فؤاد الأول بن إسماعيل	١٨٦٨	من١٩١٧-١٩٣٦	١٩٣٦	البرلمان المصري ١٩٢٣
الملك فاروق الأول بن فؤاد	١٩٢٠	من١٩٣٦-١٩٥٢	١٩٦٦	البرلمان المصري من١٩٣٦-١٩٥٢

المصدر : عن كتاب ((تاريخ الحياة النيابية في مصر)) تأليف : محمد خليل صبحي ، ج ٥ ، ص٣٥٤ .